الاثنين 16 كانون الأول 2019
العدد 3934 السنة الرابعة عشرة
lundi 16 Décembre 2019 no 3934 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

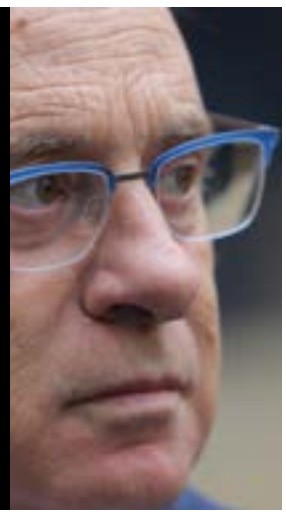

## رأس المال
هل تواجه المصارف حالة إفلاس؟

- **كميل بو سليمان**
الأولوية ليست للدائنين
- **علي كمال عباس**
القانون يحمي المودعين
- **الأمجد سلامة**
أوقفوا سداد الدين فوراً

# واشنطن تسعى لتهريب جزّار الخيام [2]

- أقل من 60 صوتاً للحريري... والتأليف شبه مستحيل
- بري يحذّر من مجاعة والسيسي من «سورية أخرى»
- وصفة صندوق النقد: زيادة TVA والكهرباء والبنزين

[4 - 7]

من المواجهات أمام مجلس النواب أمس (هيثم الموسوي)

## رياضة

بسبب قيود المصارف
**الدوري بلا الأجانب**

10

## السعودية

**عمران خان يقدّم طوق النجاة الأخير للرياض**

16

## العراق

**صالح والحلبوسي ينتظران موقف «البيت الشيعي»**

16

لبنان

ملف

# واشنطن تسعى لتهريب جزّار الخيام

حسن عليق

منذ توقيف جزّار معتقل الخيام، عامر الفاخوري، يوم 13 أيلول الفائت، لم يهدأ النظام الأميركي سعياً إلى إخراجه. دبلوماسيون وأمنيون ومشرّعون ومسؤولون من مختلف الرتب في الإدارة الأميركية، يضغطون على لبنان، أمناً وقضاءً وسياسيين، من أجل ضمان خروجه من السجن. في الثالث من كانون الأول الجاري، تحدّث مسؤول في الخارجية الأميركية لعدد من الصحافيين، التقاهم في بيروت، جازماً بأن الفاخوري سيخرج من السجن، وأنه بحاجة إلى التقدم ببعض الطلبات حتى يحال ذلك. وفي الكونغرس، يجري التحضير لمشروع قانون يطالب الحكومة الأميركية بوقف المساعدات التي تقدمها إلى الجيش اللبناني والقوى الأمنية في حال عدم الإفراج عن الفاخوري. اهتمام واشنطن بالفاخوري وصل إلى حد أن «قضيته» ستكون على جدول أعمال ديفيد هيل

بالفاخوري وصل إلى حد أن «قضيته» ستكون على جدول أعمال نائب وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ديفيد هيل، في زيارته لبيروت الأسبوع الجاري. وعدا عن ذلك، علمت «الأخبار» أن السفارة الأميركية في بيروت بدأت العمل حثيثاً في الخفاء من أجل تهريب الفاخوري إلى الولايات المتحدة، بذريعة اكتشاف إصابته بمرض السرطان. وبمسعى أميركي، نُقل الفاخوري أخيراً إلى مستشفى

(مروان بو حيدر)

قيادة الجيش التي تربطها صلات «مميزة» بالأميركيين. وسبق أن وافق القضاء على نقل الفاخوري، القائد العسكري السابق لمعتقل الخيام وثلكثة الخيام في عصابات أنطوان لحد العميلة لإسرائيل، من مقر توقيفه الى المستشفى العسكري، بذريعة إجراء فحوصات طبية له. لكن هذه الفحوصات دامت لأسابيع. وتجدر الإشارة الى أن الموقوفين «المدعومين» يحظون بترف تمضية الجزء الأكبر من مدة توقيفهم في المستشفى. لكن نقل الفاخوري الى «أوتيل ديو» ليس من ضمن عمليات النقل المعتادة التي ترمي الى التخفيف من وطأة الظروف السيئة لمراكز التوقيف على السجين، بل إن الهدف منها هو تهريبه الى الخارج بذريعة المرض العضال.

يُذكر أن الفاخوري عاد الى بيروت في أيلول الفائت، آتياً من الولايات المتحدة الأميركية التي يحمل جنسيتها أيضاً. وكان الفاخوري أحد كبار عملاء عصابات أنطوان لحد، وكان مسؤولاً عن معتقل الخيام. وبعد عودته، تبيّن أن الحكم الغيابي الصادر بحقه عن المحكمة العسكرية سبق أن اسقط بمرور الزمن. ومنتصف الأسبوع الماضي، أصدرت محكمة التمييز العسكرية قراراً ردّت بموجبه استئناف وكلاء الدفاع عن الفاخوري لقرار قاضي التحقيق العسكري الذي رد طلب اعتبار الجرائم المنسوبة الى الفاخوري ساقطة بمرور الزمن. وإحدى الدعاوى المقامة ضد الفاخوري تتصل بإخفاء أحد أسرى معتقل الخيام، علي حمزة، الذي لم يُعرف مصيره إلى اليوم، ولا يزال في سجلات الدولة اللبنانية حياً. ويُعدّ هذا الجرم متمادياً، ما يعني عدم سقوط الملاحقة عن الفاخوري بمرور الزمن.

لأسباب «إنسانية»، ولضرورة خضوعه للعلاج في الخارج. لكن صمود ابو شقرا والنيابة العامة العسكرية والنيابة العامة التمييزية، ومعهم وزير الدفاع الذي يمنحه قانون القضاء العسكري صلاحيات واسعة في النيابة العامة العسكرية، لا يضمن عدم إخلاء سبيله. فوكلاء الدفاع عن العميل سيطعنون بقرارها، في حال رفضها إخلاء سبيله، أمام محكمة التمييز العسكرية. وهنا مكمن الضغوط القصوى، لأن معظم اعضاء المحكمة هم من العسكريين، ويخضعون في العادة لنفوذ أوتيل ديو، حيث يمكث حالياً، كمقدمة لعملية تهريبه التي يُراد لها أن تتم قريباً جداً، استغلالاً للأوضاع الراهنة في البلاد.

وقد تقدّم وكلاء الفاخوري بطلب لإخلاء سبيله قبل نهاية الأسبوع الفائت. ومن المتوقع أن ترفضه قاضية التحقيق العسكري نجاة أبو شقرا، بعدما اعترض عليه ممثل النيابة العامة العسكرية القاضي كلود غانم. وتقاوم أبو شقرا الضغوط في هذا الملف، علماً بأن وكلاء الفاخوري سيقدّمون لها تقارير طبية «تُثبت» إصابته بالسرطان، وسيطلبون إخلاء سبيله

## القانون يستثني حالة الفاخوري

**سامي علوية***

تستعد جهات قضائية لإطلاق سراح العميل عامر الفاخوري من مركز توقيفه في مستشفى أوتيل ديو لتقطع له تذكرة باتجاه واحد نحو الولايات المتحدة الاميركية بحجة إصابته بمرض عضال لا يمكن علاجه في لبنان، وهو ما يصطلح على تسميته بلغة علم العقاب بالإفراج الصحي. ومن المعلوم في النظم القضائية أن ما يسري على أحكام تنفيذ العقوبات يسري أيضاً على أحكام التوقيف الاحتياطي.

وإذا كانت المادة الرابعة من القانون 463 للعام 2017 «قانون تنفيذ العقوبات» قد نصّت على إمكانية إطلاق سراح المحكوم عليهم الذين تشخّص حالتهم الصحية في السجن بأي مرض عضال ميؤوس من شفائه أو الذين يعانون من مرض خطير يهدّد حياتهم، فإن المادة 15 من القانون نفسه نصّت على أنه تعتبر الجنايات الواقعة على أمن الدولة مستثناة من منحة التخفيض.

وبالتالي، فإن حالة المتهم عامر الفاخوري تبقى خاضعة لأحكام المادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي استثنت الجرائم الواقعة على أمن الدولة من تحديد مدة التوقيف في الجناية بستة أشهر، يمكن تجديدها لمرة واحدة بقرار معلل.

وفي إطار الأحكام الراعية للإفراج الصحي، تشترط الأصول القانونية ألا يكون إطلاق سراح الأشخاص المفرج عنهم. المحكومين أو الموقوفين ـ لأي سبب كان، بما فيه الأسباب الصحية، الا يكونوا خطراً على غيرهم.

وفي تحديد الخطر، يُجمع المفسّرون على أن مفهوم الخطر يتحدّد على ضوء حالة الشخص ونوع الجرم، وهو يشمل في هذه الحالة الخطر الأمني على أمن الدولة الداخلي والخارجي، ما يعني أن هذا الإجراء سيشكل تكريساً لحالة إفلات العملاء من العقاب، وتمييزاً لهذه الفئة من الموقوفين على سائر الموقوفين في السجون اللبنانية، حيث يبلغ عدد المصابين بأمراض مستعصية بين الموقوفين والمحكومين ما يزيد على 700 سجين.

* أستاذ في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية



## بيان صادر عن شركة JCC ش.م.ل
## رداً على المقال المنشور في صحيفة النيويورك تايمز

تعليقاً على المقال المنشور في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠١٩ ، نرى ضرورة توضيح و تصحيح المغالطات التي وقع فيها هذا المقال وفقاً للنقاط والوقائع الأساسية التالية :

بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٥ زارتْ مراسلتي صحيفة نيويورك تايمز السيدة هويدا سعد و السيدة فيفيان يي مكاتب الشركة في بيروت واجتمعتا بالمسؤولين عن إدارة مشاريع النفايات الذين أبدوا كل التعاون والتجاوب مع مطالبهما وأعطوهما أجوبة دقيقة وشاملة على مجمل أسئلتهما المطروحة شفهيا و خطياً وقدّموا لهما شرحاً مفصلاً و دقيقا وكاملا عن عملية معالجة وطمر النفايات وزودوهما بمعلومات مثبتة عن نشاط وأرشيف الشركة منذ تأسيسها لغاية تاريخ زيارتهما،

إلا أننا تفاجأنا بأنّ المقال يتضمّن مغالطات خلافاً لما تمّ توضيحه من قبل المدراء بالشركة للمراسلتين ، من خلال الاجتماع فيما بيننا أو عبر الكتاب الذي سلّمته شركتنا للمراسلتين خلال المقابلة والمتضمّن جواباً على كافّة أسئلتهما الموجّهة لنا والمتعلّقة بدور الشركة وطريقة عملها في قطاع تنفيذ مشاريع معالجة النفايات والمطمر الصحّي في الكوستابرافا ، واستندت مراسلتي الصحيفة الى مزاعم "ثلاثة أشخاص" لم يُكشف عن هويّتهم، ممّا يزيد الشكوك في شفافيّة المقال ،

إنطلاقاً من كل ما سبق نبين ما يلي :

أ- قام مجلس الإنماء والإعمار بإجراء مناقصة عمومية لمشروع أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت وجبل لبنان (باستثناء جبيل) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٨ ، شاركت فيها الشركة بالإئتلاف مع شركة اوروبية مصنفة عالميا تتوفر فيها المواصفات المطلوبة بالتنافس مع عدّة شركات أخرى، ورست عليها هذه المناقصة نظراً لأن شركتنا قد قدمت السعر الأدنى ، كما أنّ الشركة قد فازت بمناقصة أخرى جرت أيضاً فيما يتعلّق بمشروع إنشاء وتشغيل مطمر النفايات الصحّي في الكوستابرافا - مطمر غدير- بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٥، وذلك ايضاً تبعاً لتقديم الشركة السعر الأدنى من بين المشاركين في هذه المناقصة العمومية بحضور المجتمع المدني ووسائل الأعلام، علماً أن شركتنا قد تقدمت لعدة مناقصات مماثلة و لم ترسو عليها .

وبالتالي، إنّ التلميح الضمني الذي جاء في المقال لجهة أنّ الشركة حصلت على المشاريع بالتراضي هو من نسج خيال كاتب المقال.

ب- أشار المقال أنّ قيمة العقد العائد للمطمر الواحد أي مطمر الكوستابرافا قد بلغت /٢٨٨،٠٠٠،٠٠٠/د.أ (مئتا وثمانية وثمانون مليون دولار أميركي) وعليه، يهمّنا التوضيح إلى أنّ القول بان هذه القيمة تعود لأعمال مطمر واحد هو غير صحيح ، والحقيقة هي أنّ هذه القيمة تعود إلى إنشاء و تشغيل عدة مشاريع لمدة أربع سنوات و هي على الشكل التالي :

-أ- عقد مشروع إنشاء و تشغيل مركز مؤقت للطمر الصحي قرب نهر الغدير (الكوستابرافا) يتضمن مايلي :

-١- إنشاء و تشغيل مطمر الغدير (الكوستابرافا) مرحلة الأولى ،

-٢- إنشاء و تشغيل توسعة مطمر الغدير (الكوستابرافا) مرحلة ثانية ،

-٣- إستحداث موقع بمساحة ١٤٠،٠٠٠م٢ (Land Reclamation) لزوم إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الغدير مستقبلياً من قبل مجلس الإنماء و الأعمار.

-ب- عقد لمشروع أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت وجبل لبنان (باستثناء جبيل) و يتضمن ما يلي :

-١- تشغيل و صيانة معملي الفرز في الكرنتينا و العمروسية لمدة أربع سنوات ،

-٢-إنشاء و تشغيل و صيانة معمل الكورال للتسبيخ ،

-٣-تحديث شامل لخطوط الفرز التسعة القديمة في معملي الفرز في الكرنتينا و العمروسية،

-٤- إنشاء و تشغيل و صيانة خط إضافي جديد لمعمل الفرز في الكرنتينا ،

-٥- إنشاء و تشغيل و صيانة معمل فرز جديد في منطقة العمروسية يتضمن ثلاثة خطوط فرز جديدة إضافية ،

-٦- تشغيل مطمر بصاليم للصلبيات .

كل ذلك من أجل فرز كمّيّة أكبر من النفايات، وفقا للشروط التعاقدية و المواصفات الأوروبيّة الحديثة ، وقد قامت الشركة بالتعاقد على نفقتها مع شركة ألمانية (MVW Lechtenberg and partner) لضمان جودة العمل.

ج- كما يهمّنا التأكيد على أنّ من نطاق عمل الشركة القيام بفرز النفايات المجمّعة والمسلّمة لها من قبل شركتين مسؤولتين عن جمع و نقل النفايات قبل تسليمها لشركتنا في معامل الفرز ، وبالتالي إنّ المزاعم والإتهامات التي تناولها المقال لجهة أنّ الشركة تُغرق النفايات بالمياه بهدف زيادة وزنها وبالتالي ربحها إنّما لا تغدو إلا محاولة لتحوير الحقائق للأسباب التالية : تقوم الشركة بتشغيل و صيانة المعامل والمعالجة والفرز والتوضيب بعد دخول النفايات إلى معامل الفرز، إذ أنّ شركتنا تستلم النفايات بعد أن يتمّ وزنها تحت إشراف ومراقبة مستشارين يمثّل كلّ منهم، الدولة اللبنانيّة، والبلديات، والشركات كما وتحت إشراف مكاتب إستشارين ومدقّقين خارجيّين كطرف ثالث (شركة D.G. JONES & PARTNERS وLACECO و RAFIK AL-KHOURY & PARTNERS).

د- إنّ المزاعم التي جاءت في المقال والتي تشير إلى أنّ مجلس الإنماء والإعمار قد لجأ إلى إعطاء شركتنا خلال سنة ٢٠١٦ لحلّ أزمة النفايات دون توضيح كيفية الإعطاء بطريقة عن وجه حق مما ادى الى ضرر معنوي فادح للشركة و اصحابها. ، ليست سوى إفتراءات تهدف إلى تضليل الرأي العام والقارئ؛ محاولة للتلميح إلى نوع من التواطؤ بين مجلس الإنماء والإعمار وشركتنا ، وهو أمر مرفوض و لا يمتّ للحقيقة والواقع بصلة ، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الآليّة المتّبعة في هذا الخصوص تتلخّص كما يلي:

أولاً: إن مجلس الوزراء هو المسؤول عن تحديد سياسة الدولة لجهة معالجة النفايات وليس شركتنا وهي شركة مقاولات يقتصر عملها وصلاحياتها بتنفيذ دفتر الشروط المطروح للمشاريع، والذي تمّ تحضيرها من قبل إستشاريّين متخصّصين بمواضيع معالجة النفايات.

ثانياً، قرر مجلس الوزراء تكليف مجلس الإنماء والإعمار طرح مناقصات عمومية تقدّم عليها عدّة شركات، وقد رست المناقصة على شركتنا بعد تأهلها (Pre-qualification) ونظراً لتقديمها أدنى سعر كما ذكرنا أعلاه بجلسة علنيّة دون أي سرّية وبحضور المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وعليه، إن تلميح المقال إلى وجود تواطؤ أو إتّفاق مسبق بين مجلس الإنماء والإعمار وشركتنا هو مرفوض من أساسه لكونه مجرّد إشاعات مُغرضة هدفها المسّ بسمعة شركتنا التي هي من أكبر الشركات و لها تاريخها منذ ثمانيات القرن الماضي ،

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن وزراء البيئة السابقين والحالي و عدّة لجان بيئيّة أخرى كانوا قد زاروا معامل الفرز والمطمر الصحّي في الكوستابرافا وأثنوا بمقابلات مباشرة على الهواء على حسن تنفيذ الأعمال .

هـ- كما أن ممثلو الشركة فيما خص موضوع العمّال في معامل الفرز أوضحوا أنّه بالنظر لكميّة النفايات التي تستلمها الشركة كل يوم تتخطى القدرة الإستيعابية لمعامل الفرز ، لذلك فقد تمّ زيادة ساعات العمل يومياً من ١٦ ساعة كما هو محدد بشروط العقد إلى ٢٤ ساعة دون مطالبة شركتنا بأية حقوق مالية إضافية.

و- أمّا المغالطة الأخرى ، فتتعلّق بنسبة النفايات المفرزة، حيث جاء في المقال أنّ البيانات الداخليّة للمعمل تُظهر أنّ نسبة ٩٣٪ من النفايات يتمّ رميها في المطامر، إلا أن هذا الامر غير صحيح إنما تتم عملية الفرز و المعالجة و الطمر كما هو منصوص عليه تعاقدياً وفقاً للنسب المحددة في شروط العقد.

وهنا تجدر الإشارة مرّة أخرى إلى أنّ الشركة تلتزم بالنسب المحددة في العقد، إذ أنّ إغفال المعايير المتّفق عليها يعرّضها إلى الغرامات المالية وفقا للبند الجزائي في العقد.

ز- نضيف الى كل ما سبق، إنّ ما جاء في المقال لجهة أنّ مجلس الإنماء والإعمار قد "ضخّم" عقد شركتنا عن طريق توسعة المطمر بإضافة مبلغ وقدره /١٦١،٠٠٠،٠٠٠/د.أ. (مئة وواحد وستون مليون دولار أميركي) هو غير صحيح إن لناحية مبدأ إتخاذ قرار التوسعة أو لناحية المبلغ المذكور والذي هو من ضمن المبلغ المحدد في البند (ب) أعلاه وذلك للأسباب التالية :

أولا إتخاذ قرار التوسعة كان بقرارات صدرت عن مجلس الوزراء بتكليف مجلس الإنماء والاعمار بضرورة توسعة المطمر (المرحلة الثانية) مع نفس الشركة التي تقوم بتنفيذ المرحلة الأولى بعد أن تم إضافة نفايات قضائي الشوف و عاليه على الخطة الموضوعة و لعدم إيجاد الحلول المستدامة لمعالجة النفايات ، ثانياً لناحية تكليف شركتنا بالتوسعة فهو تم بقرار مجلس الوزراء بتكليف مجلس الإنماء و الاعمار كما ذكرنا سابقاً عن طريق توقيع ملحق تعديلي للعقد الأساسي بسبب عدم إمكانية تكليف مقاول آخر لما قد يسبب ذلك من تضارب في المسؤوليات القانونية و العمليات اليومية بسبب الترابط الوثيق ما بين أعمال المرحلة الأولى و تنفيذ أعمال التوسعة من كافة النواحي و الجدير ذكره ان اسعار المرحلة الاولى و الثانية تعتبر من ادنى الاسعار مقارنةً مع أسعار الشركات الأخرى في السوق المحلّي و العالمي.

كما يهمّنا أيضاً التوضيح بأنّ أسعار شركتنا للفرز و المعالجة تبقى الأفضل والأدنى مقارنةً مع أسعار الشركات الأخرى في السوق المحلّي و العالمي .

بناءً على كل ما ذكرناه أعلاه ، وعملاً بأحكام القوانين والمبادئ العامّة، لا سيّما حقّ التعبير وحقّ الردّ، فإنّنا نرد على مضمون المقال المنشور بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠١٩، بهدف تصحيح كافّة المغالطات وتصويب الأمور ووضعها في إطارها الحقيقي و الصحيح.

**شركة JCC ش.م.ل**
**السيد جهاد العرب**

## A statement issued by JCC sal
## In response to the article published in the New York Times

Commenting on the article published in the New York Times on December 3, 2019, we find it necessary to clarify and correct the fallacies and erroneous and misleading information that this article contained, based on the following main points and facts:

On 15/11/2019, the New York Times correspondents Mrs. Hwaida Saad and Mrs. Vivian Yee visited the Company's offices in Beirut and met with the people in charge of managing the waste projects, who showed full cooperation and responsiveness to their demands and gave them accurate and comprehensive answers to their oral and written questions and a detailed and comprehensive explanation of the waste treatment and landfill process and provided them with information about the company's activity and archive since its launch until the date of their visit,

However, we were surprised that the article contained fallacies and erroneous information, contrary to what was explained by the Company›s directors to the two correspondents, during the meeting between us as well as through the letter that our Company delivered to the two correspondents during the interview, which included answers to all their questions addressed to us on the role of the Company and its method of work in implementing waste treatment projects and sanitary landfills in the Costa Brava. The two correspondents relied on allegations by "three persons" whose identities were not revealed, which increases doubts about the transparency of the article,
Based on all of the above, we note the following:

A- The Council for Development and Reconstruction (CDR) conducted a public tender for the project of Sorting and Treating of Municipal Solid Waste in the Service Area of Beirut City and Mount Lebanon Areas (Excluding Jbeil Caza) on 08/8/2016. The Company participated in it, as Joint Venture with an internationally classified European Company, that has the required eligibility and qualifications, in competition with several other companies. Our Company won the tender because it offered the lowest price. The Company also won another tender for the project of constructing and operating a sanitary landfill in the Costa Brava area - Ghadir Landfill on 15/7/2016, also because it offered the lowest price among the participants in this tender, which was conducted in the presence of civil society and media outlets. Consequently, the implicit implications in the article that the Company obtained the projects by mutual consent is the outcome of the article writer's imagination. It is to be noted that our Company submitted various Tenders for similar projects but was not awarded such tenders.

B- The article indicated that the value of the contract for one landfill, that is the Costa Brava landfill, amounted to $288,000,000 (two hundred eighty eight million US dollars). It is important to clarify that it is incorrect to say that this amount is for the works of one landfill. The truth is that this amount covers construction and operation of several projects for a period of four years, which are listed as follows:

A- A contract for project for the Construction and Operation of a temporary sanitary landfill near Al-Ghadir River (Costa Brava), which includes the following:
1- Construction and operation of the Al-Ghadir landfill (Costa Brava), first phase,
2- Construction and operation of the expansion of Al-Ghadir landfill (Costa Brava), second phase,
3- Land Reclamation for an area of 140,000 square meters that is required to construct a wastewater treatment plant in Al-Ghadir area in the future by the Council for Development and Reconstruction (CDR),
B- A contract for the project of Sorting and Treating of Municipal Solid Waste in the Service Area of Beirut City and Mount Lebanon Area (Excluding Caza Jbeil), which includes the following:
1- Operation and maintenance of sorting Facilities in Karantina and Amroussieh for a period of four years,
2-Construction, operation and maintenance of the Coral composting plant.
3- Complete and comprehensive upgrading and modernization of the nine old sorting lines in both Karantina and Amroussieh Facilities,
4- Construction, operation and maintenance of a new additional line in the Karantina sorting plant,
5- Construction, operation and maintenance of a new sorting plant in Amroussieh that includes three additional new sorting lines,
6- Operation of Bsalim landfill for bulky waste.
All of the above are being implemented in order to sort additional quantities of municipal solid waste in accordance with the conditions of contract and modern European specifications. The Company signed a contract at its own expense with a specialized German company in the same field (MVW Letchenberg and Partners) to ensure the quality of work.

C-It is essential to confirm that within the company's wide scope of work is to sort the collected and delivered waste to us by two companies responsible for collecting the waste in the service area before handing it to our Company at the sorting Facilities. Thus, the allegations and accusations mentioned in the article, that the company adds water to the waste in order to increase its weight and thus its profit, are only an attempt to alter the facts for the following clarifications: the Company operates and maintains the Facilities, performs sorting and packing after the waste enters the sorting Facilities. Our Company receives the waste after it has been weighed under the supervision and control of consultants representing the Lebanese Government, the concerned municipalities, and the companies, as well as under the supervision of external third party consultants and auditors. (D.G. JONES & PARTNERS and RAFIK AL-KHOURY & PARTNERS and LACECO)

D- The allegations mentioned in the article, that the (CDR) awarded our Company in 2016 as a solution for the waste crisis without any clarification of the way it was awarded, have led to serious severe moral damage to the Company and its owners. These fabrications that aim at misleading the public opinion and the readers by hinting that there is a kind of complicity between the (CDR) and our Company are unacceptable and false. As such, it must be noted that the mechanism used in this regard is summarized as follows:
-First: The Council of Ministers is responsible for setting the State's or the Government policy regarding waste treatment, and not our Company, which is a contracting company whose scope of work and powers are limited to implementing the conditions of contract for the projects that are prepared by consultants specialized in waste treatment projects.
-Second: the Council of Ministers decided to entrust (CDR) to conduct public tenders for the waste projects in which several companies submitted offers, and the tender was awarded to our Company after it has been pre-qualified and submitted the lowest price as we mentioned above, in an open session without any confidentiality and in the presence of civil society and media outlets.
Hence, the article hinting that there is collusion or prior agreement between the (CDR) and our Company is totally rejected and is considered as malicious rumors that aim to harm the reputation of our Company, which is one of the largest companies and whose history goes back to the eighties of the last century. It must be noted that former Environment Ministers and the current Minister, and several other environmental committees visited the sorting Facilities and the sanitary landfill in the Costa Brava and praised, in live interviews, the good implementation of the work.

E- Regarding the workers in the sorting Facilities, company representatives explained that the amount of waste the Company receives every day exceeds the capacity of the sorting plant, so the working hours were increased daily from 16 hours as specified in the conditions of the contract to 24 hours without asking for any additional financial compensation.

F- The other fallacy is related to the percentage of sorted waste. The article mentioned that the internal data of the factory show that 93% of the waste was being dumped in landfills. This is not true because the process of sorting, treatment and landfilling is being done as stipulated in the contract in accordance with the percentages specified in the terms and conditions of the contract.
It is worth noting again that the Company adheres to the percentages specified in the contract, and if the Company is unable to meet the specified percentages, then it will be subjected to financial penalties in accordance with the penalty clause in the contract.

G- In addition to what has been mentioned previously, the article's claim that the (CDR) "fattened" the contract of our Company by expanding the landfill, by adding an amount of $161,000,000 (One hundred sixty one million US dollars) is incorrect, whether in terms of taking the expansion decision, or in terms of the amount mentioned, which is included in the amount specified in item B above, for the following reasons:
-First: The decision to expand was taken by the Council of Ministers to mandate the (CDR) to expand the landfill (second phase) with the same company that is executing the first phase after adding the municipal solid waste of Caza Chouf and Aley to the set plan in the absence of a sustainable solution for waste treatment.
-Second: The decision to assign our Company with the expansion was taken by the Council of Ministers that mandated (CDR) as described previously by signing an Addendum to the main contract due to the fact that it is not possible to assign another contractor, since this may cause conflicts in legal responsibilities and daily operations due to the cross liabilities between the work of the first phase and the implementation of the expansion works.
It is worth mentioning that the prices of the first and second phases are considered among the lowest compared to other companies in the local and international markets.
We also want to clarify that our prices for sorting and treatment remain the best and lowest compared to the prices of other companies in the local and international markets.
Based on all of the above, and pursuant to the provisions of laws and general principles, especially the right of expression and the right to respond, we are responding to the content of the article published on December 3, 2019, in order to correct all errors, and put matters in their true and correct framework.

**JCC sal**
**Chairman**
**Jihad El Arab**

ملف

على الغلاف

# أقل من 60 صوتاً للحريري... والتأليف «شبه مستحيل»

لا تبدو طريق الإستشارات النيابية المُلزمة والمحدّدة اليوم لتكليف رئيس الحكومة العتيدة معبّدة بالتوافق. وإن كانت المُعطيات حتى ساعات الليل المتأخرة أمس تقاطعت حول إمكان ألا يجتاز الرئيس سعد الحريري عتبة الستين صوتاً من أصل 128 نائباً، إلا أن شكل الحكومة سيجعل مهمّة التأليف «شبه مستحيلة» وفق أكثر من مصدر سياسي. فالظروف والعوامل المحيطة بعملية التأليف باتت متشابكة الى حدّ «مسدود»، ولا تقلّ نتائجها غموضاً ومأسوية عن مصير البلد المالي - الإقتصادي وسط توقعات بتسارع وتيرة الانهيار والنكبات المعيشية التي وزرائها، وإما مشاركة الوزير جبران باسيل أسوة بالحريري. وإنطلاقاً من هنا، يقف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون طرفاً الى جانب تيار «العهد» من دون أن يُعطي الحريري وعداً بالمشاركة عبر وزراء يُمثلونه إذا لم تكُن هناك حصّة للتيار فيها. فيما يتمسّك كل من حزب الله وحركة أمل بحكومة شراكة برئاسة الحريري لاعتبارات داخلية وخارجية، أو برئاسة أي شخصية يوافق عليها الأخير، مع فارق يتمثّل بعدم تسمية الحزب للحريري اليوم في الإستشارات على عكس قرار بري بتكليفه. أما من ناحية الحريري، فقد تولّى أحد المقرّبين منه عشية الإستشارات توجيه رسالة الى المعنيين عبر وكالة «رويترز» يُعيد التأكيد فيها أنه «يجب أن يكون واضحاً لأي شخص يرشح الحريري أنه سيشكل حكومة خبراء فحسب». شعبياً، فإن اليومين الماضيين كشفا بأن أوراق الإعتماد التي تقدّم بها الحريري للشارع عبرَ استقالته، ومحاولته ركوب موجة الإنتفاضة، لم يُسعفاه للهرب من تحمّل المسؤولية ومساواته بباقي القوى السياسية المتهمة بالفساد. تبيّن من خلال التحركات التي حصلت أمس أن الحريري لا يزال من ضمن شعار «كلّن يعني كلّن» عند غالبية المجموعات. وبالتالي فإن النصاب النيابي المتقوم يأتي مرفقاً بتقويض شعبي ضعيف، رغم تحريك تيار المستقبل بعض الجماعات التابعة له في الشارع للإيحاء بأن المنتفضين لا يعارضون إعطاء فرصة للحريري بعدما تبنّى مطلب تأليف حكومة تكنوقراط. مشهد عكس انقسام الشارع الذي عاد بعد ظهر أمس الى وسط بيروت في ما أسماه «أحد التشبيك» رفضاً لحكومة يرأسها أحد أطراف الطبقة الحاكمة، وتطوّر ليلاً الى مواجهات مع القوى الأمنية التي بدأت تستخدم القوة في مواجهة المتظاهرين، فتحولت شوارع بيروت لا سيما في محيط مجلس النواب الى ساحات حرب وكر وفر استخدمت فيها القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي.

هذه المواجهة السياسية والشعبية التي سبقت الإستشارات، تعني دفع البلاد الى سيناريو واحد. إن لم تحصل أي مفاجأة تؤدي الى تأجيل الإستشارات، فإن الحريري سيصير رئيساً مكلفاً، لكن التأليف سيكون مفتوحاً على أزمة قد تمتدّ لأسابيع أو ربما لأشهر تقود البلاد الى سقوط حتمي، في ظل ترجيحات بألا تنال حكومة الحريري الثقة في حال كُتبت لها الولادة.

وتحت وطأة الضغط، عُقد مساء السبت اجتماع بعيداً عن الأضواء بين عون والحريري أكدت مصادر مطلعة لـ «الأخبار» بأنه «كان سلبياً جداً». ففيما حاول الحريري مهادنة عون مؤكداً أن «ما يحصل ليس ضده ولا ضد العهد»، قالت المصادر إن «رئيس الجمهورية كان جامداً جداً».

> **بري لـ «الأخبار»: يجب تشكيل حكومة سريعاً وإلا سنكون أمام منزلقات خطيرة واحذر من مجاعة**

> **السيسي: لو تطوّرت الأمور في لبنان فسنكون أمام سوريا أخرى**

حذّر رئيس مجلس النواب نبيه بري من أن تفضي الى «مجاعة»!

> **تنسيق بين «عصي طرابلس» و«قنابل بيروت»!**

غرّد النائب في تكتل «لبنان القوي» إدي معلوف، القريب من الوزير جبران باسيل، ليل أمس مخاطباً رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري من دون تسميته: «استعملت الحرك للإستقالة واستغنيت عنه للعودة. بلّيت إيدك فيه لتنهيه... العصي من طرابلس والقنابل المسيلة من بيروت، بوجه بعضن بالتنسيق. حوّلتها عنفية لأنها زعجتك سلمية. الاستشارات بكرا ممكن تسمّيك... بس فكّر انه الحرك يلي على قياسك ممكن بالمستقبل يداويك».

(هيثم الموسوي)

وبحسب المعلومات «طلب الحريري من الوزير السابق غطاس خوري التواصل مع القصر الجمهوري لتحديد موعد». ورأى عون أن «هذا الطلب يناقض ما يقول الحريري لجهة أن التكليف يجب أن يحصل قبل التأليف». وفي الإجتماع حاول الحريري «إقناع عون بالتدخل لدى تكتل لبنان القوي للحصول على أصواته، لكن عون كان جازماً بأن التكتّل لن يصوت له. كما أنه لم يُعطِ إجابة صريحة وحاسمة حول مشاركته في الحكومة بوزير أو أكثر»، علماً أن «حزب الله كان يفضّل مشاركة عون بوزير بحقيبة سيادية». وأشارت المصادر إلى أن الحريري في الأيام الماضية تواصل مع عدد من نواب التيار الوطني وتحديداً الذي خرجوا أخيراً من عباءة باسيل محاولاً استمالتهم للتصويت له بوعدهم بالحصول على وزارات! لكن التيار الوطني يؤكّد أنه من «المستحيل المشاركة في حكومة يرأسها الحريري، وهذا الأمر غير قابل للبحث، وأن ماخذ التيار على الحريري تختلف عن ماخذ حزب الله عليه». هذا الموقف عبّر عنه بصراحة باسيل في مقابلة خاصة مع قناة «الجزيرة» واستبعد «نجاح أي حكومة يقودها الحريري»، مبرراً ذلك باستمرار السياسات الاقتصادية القائمة على الاستدانة ورفع قيمة الفوائد وزيادة الدين العام. وفجأة، أعلنت القوات اللبنانية أنها لن تسمّي أحداً لرئاسة الحكومة، ما يمكن أن يجعل عدد الأصوات التي سيتلها الحريري أقل من ستين نائباً. وسيمنح تيار المردة أصواته لرئيس الحكومة المستقبل. لكن ما تقدّم لا يعبّد الطريق أمام تأليف الحكومة، ربطاً بغياب «المكوّن المسيحي» عنها، في ظل إصرار التيار الوطني الحر والقوات على عدم المشاركة.

من جهته، اعتبر رئيس مجلس النواب نبيه بري أن «الحريري سيكلف اليوم بتشكيل الحكومة، لكن التأليف سيكون بالغ الصعوبة»، مشيراً إلى أن «تشكيل الحكومة هو أول خطوة في طريق إنقاذ البلد». وأكد الرئيس بري لـ «الأخبار» أن «ذلك يجب أن يحصل بشكل سريع لأننا لا نملك ترف الوقت، وإلا سنكون أمام منزلقات خطيرة قد لا تكون هناك إمكانية لتفاديها في ما بعد في ظل خطورة الوضعين المالي والإقتصادي»، محذراً من «حصول مجاعة». واعتبر بري أن «زيارة الديبلوماسي الأميركي ديفيد هيل لبيروت لمعاينة ما يجري تأتي في إطار محاولة تثبيت عنوان حكومة التكنوقراط»، مع ترجيح بأن «يثير الزائر الأميركي خلالها موضوع الترسيم والبلوك رقم 9»، حيث سيلتقي رئيس المجلس يوم الجمعة المقبل.

خارجياً، تأخذ الأزمة اللبنانية مساحة واسعة من اهتمام المجتمعين العربي والدولي، وكان بارزاً تصريح للرئيس المصري عبد الفتاح السياسي حذر فيه من أنه «لو تطوّر الأمر في لبنان إلى أكثر من ذلك ستكون الأزمة غير مقتصرة على سورية وستكون هناك مشكلة كبرى في لبنان».

وقال السيسي خلال كلمته في جلسة سبل تعزيز التعاون بين دول المتوسط في مواجهة التحديات المشتركة ضمن فعاليات منتدى الديبلوماسي الأميركي ديفيد هيل الأزمات المتسلسلة، أزمة تترتب عليها أزمة أخرى». وأضاف «ماذا لو تطوّر الأمر أكثر في لبنان؟ إذاً عندنا سورية، وبعدها لا قدّر الله عندنا لبنان. وتالياً الأزمة لم تعد على قدر سورية فقط والنازحين الذين خرجوا منها، لا بل ستضاف مشكلة أخرى، وإضافة الى مليوني نازح موجودين في لبنان الآن، ماذا سيحصل في التأليف سيكون بالغ الصعوبة»، مشيراً إلى أن «تشكيل الحكومة هو أول خطوة في طريق إنقاذ البلد». وأكد الرئيس بري لـ «الأخبار» أن «ذلك يجب أن يحصل بشكل سريع لأننا لا نملك ترف الوقت، وإلا سنكون أمام منزلقات خطيرة قد لا تكون هناك إمكانية لتفاديها في ما بعد في ظل خطورة الوضعين المالي والإقتصادي»، محذراً من «حصول مجاعة». واعتبر بري أن «زيارة الديبلوماسي الأميركي ديفيد هيل لبيروت لمعاينة ما يجري تأتي في إطار محاولة تثبيت عنوان حكومة التكنوقراط»، مع ترجيح بأن «يثير الزائر الأميركي خلالها موضوع



# ليلة الانتقام من المتظاهرين!

الاستشارات النيابية اليوم. المتظاهرون يرفضون تسمية سعد الحريري. لكن قوى الأمن ترفض رفضهم. ولذلك قررت ليل السبت تحويل «البلد» إلى ساحة حرب. أكثر من خمسين جريحاً كانت حصيلة العنف المفرط الذي لجأت إليه شرطة مجلس النواب وفرقة مكافحة الشغب وفرقة «المندسّين» في قوى الأمن

**إيلي الفرزلي**

فراس، ذلك الشاب الذي لطالما كان حالماً ببلد لا يطرد أبناءه، تحوّل بعد انتهاء دراسته الجامعية إلى واحد من المطرودين. تنقّل بين أكثر من بلد لما يزيد على 15 عاماً، قبل أن يقرر العودة إلى بلده. منذ نحو سنة، لا يزال يبحث عن عمل. لم يجد. لكنه في 17 تشرين الأول وجد نفسه جزءاً من إرادة التغيير، التي حملها باكراً، منذ ما قبل انتسابه إلى الحزب الشيوعي، وإلى ما بعد ابتعاده عن التنظيم.

عندما هوجم المتظاهرون على جسر الرينغ في بداية الشهر الفائت، كان من القلة التي دافعت عنهم. وكان من القلة التي واجهت المهاجمين.

واظب على النزول إلى الشارع، في وجه تحالف زعماء الطوائف ورأس المال. لكن ليلة السبت لم تكن كغيرها من ليالي الانتفاضة. أفرغت السلطة حقدها كما لم تفعل من قبل. على مداخل ساحة النجمة من ناحية بلدية بيروت، تجمع المتظاهرون. شعاراتهم تريد تحرير الساحة وإعادتها إلى دورها الأول: ساحة عامة. بدا ذلك المطلب تعجيزياً بالنسبة إلى شرطة مجلس النواب.

ومقابل الهتافات، التي لم ترافقها أي محاولات جدّية لاختراق الحواجز الأمنية والحديدية المؤدية إلى الساحة، انطلقت عملية الانتقام. هاجم عناصر شرطة المجلس المتظاهرين بعنف مفرط. كان القرار قد اتخذ بالضرب «بيد من حديد». ومقابل العنف الرسمي، كان الناس إما يهربون أو يحاولون، بما استطاعوا، الرد على مصدر العنف. الحجارة كانت الأداة الأنجع. ازدادت الهتافات وركزت على نبيه بري وسعد الحريري. الأول حوّل ساحة النجمة إلى ثكنة محظورة على الناس، والثاني لا قبول لعودته إلى تأليف الحكومة. النواب كانوا بدورهم مطالبين بالتعبير عن رأي الناس، بتسمية شخصية من خارج الطقم الحاكم.

الهراوات لم تميّز بين رأس وكتف وقدم. بين كهل وشاب. بين امرأة ورجل. الكل كان مباحاً ضربه. والكل نال نصيبه من العنف الرسمي. فراس كان واحداً منهم أيضاً. كان بين 6 رجال يتناوبون على ضربه. أخطرهم ذلك المدني. هو أكثر من مندسّ أو مخبر. مهما يكن، اختار أن يكشف هويته، لأنه لم يستطع مقاومة «إغراء» ضرب الناس. على ذمة عماد عثمان، هؤلاء ليسوا عناصر حزبيين أو تابعين لحرس المجلس. هم استقصاء، ينتمون إلى قوى الأمن الداخلي. هكذا قال من وسط بيروت، حيث نزل أمس كمن يزور مسرح الجريمة بعد تنفيذها. لاحقاً، عاد عثمان عن كلامه، وقال لـ«أم

> **عثمان يبرّئ شرطة المجلس من «المندسّين» ثم يتراجع**

تي في» إن الذين كانوا بلباس مدني هم من استقصاء شرطة مجلس النواب لا قوى الأمن الداخلي. لكن ذلك لا يغيّر في المشهد.

تركيبة غريبة كانت تضرب فراس كما ضربت غيره. شرطة المجلس كانت الأكثر حضوراً. الجيش بشكل أقل، وطبعاً قوى الأمن، عسكريين و«مدنيين». لشدة الضرب، تأثر أحد ضباط قوى الأمن. حاول حماية فراس فنال نصيبه. هراوة واحدة قادته إلى مستشفى الوردية، فجاور من حماه. كانت النتيجة كسراً في يده.

نجح فراس أخيراً من الوصول إلى ساحة النجمة. دخلها متورماً. رُمي على الأرض إلى جانب عدد من رفاقه، الذين ضُربوا بدورهم. أحد الصحافيين، وكان يوثّق ما يجري، هاله المشهد. وقد خوّلته بطاقته الدخول إلى الساحة. حمل فراس من دون أن يعترضه أحد، وأخرجه من المدخل الذي يشرف عليه الجيش. هناك أعطوه الأمان. أدخل المصاب إلى سيارة الإسعاف ونُقل إلى المستشفى. تبيّن بالنتيجة وجود كسر في عظمة العين، وآخر في إصبع يده. الركبة متورّمة، والدماء تسيل من أكثر من مكان في جسده. اللافت أن معظم الضربات كانت على الرأس، ولذلك طلب الأطباء وضعه تحت المراقبة لمدة 24 ساعة. لماذا يُضرب متظاهر على رأسه؟ لا أحد يملك الإجابة إلا أغنية كان يرددها متألماً: «إفلت كلابك في الشوارع واقفل زنازينك علينا، عمال وفلاحين وطلبة دقت ساعتنا وابتدينا».

كانت «الحرب» مستمرة في ذلك الوقت. لاحقت قوات مكافحة الشغب في قوى الأمن الداخلي المتظاهرين إلى محطة شارل حلو، أي نحو كيلومترين بعيداً عن أقرب مدخل لساحة النجمة. حجة هؤلاء أنهم أرادوا أن يحموا المتظاهرين من حرس المجلس! والحماية تقتضي استعمال الرصاص المطاطي ومئات القنابل المسيّلة للدموع، التي أضاءت سماء المنطقة، كما سبق أن فعلت المفرقعات التي رميت على القوى الأمنية من «شباب الخندق». الإستيعاب هناك تحول إلى جنون هنا، فيما كانت أعداد المصابين تزداد باطراد، مع محاولات للرد على العنف برمي الحجارة والإصرار على المواجهة. القنابل المسيّلة للدموع، وأغلبها منتهي الصلاحية، لم تميز مدنياً عن عسكري. ربما كانت الأولوية لاستعمال «ستوك» القنابل بدلاً من إتلافها. عسكريون كثر فقدوا وعيهم من شدة الغثيان. كان المشهد مضحكاً مبكياً.

الجولة الأولى من العنف، بدأت نحو السابعة وانتهت نحو العاشرة، قبل أن تستعيد القوى الأمنية نشاطها قبيل منتصف الليل مفجّرة المواجهة الثانية. بين الواحدة والخامسة صباحاً نُقل 12 مصاباً إلى مستشفى أوتيل ديو، 15 إصابة إلى مستشفى الوردية و3 إلى الجامعة الأميركية. فاق العدد الإجمالي للمصابين، الذين استدعت حالاتهم نقلهم إلى المستشفيات، الخمسين شخصاً. لجنة المحامين المتطوعين للدفاع عن المتظاهرين أحصت 25 مصاباً في الوردية، 8 في الجامعة الأميركية، و18 في أوتيل ديو. أما الموقوفون الذين نقلوا إلى مراكز الاحتجاز، فكانوا عشرة موقوفين، خرجوا جميعاً، باستثناء موقوف واحد عليه أحكام سابقة.

من ظن أن العنف يبعد الناس عن الساحة خاب أمله مرة جديدة. آلاف عادوا إلى الشارع أمس، رفضاً لتكليف سعد الحريري تأليف الحكومة ورفضاً لتشكيل حكومة من قوى السلطة.

## الحسن دعت «السلميين» للخروج من الشارع!

القمع الذي مارسته القوى الامنية ضد المتظاهرين أول من أمس، تكرر ليل أمس، لكن بعدد إصابات أقل من اليوم السابق. يوم أمس، قررت مجموعات من المتظاهرين «الانتقام» لما جرى في اليوم السابق، وهاجمت القوى الأمنية، لكن بالمفرقعات التي لم تؤدّ إلى وقوع إصابات بين الأمنيين. القوى الامنية تصرّفت بحدة أقل من اليوم السابق، وحصرت عملها جغرافياً، فلم تخرج من محيط ساحة النجمة وساحتي الشهداء ورياض الصلح والرينغ. واعتمد المتظاهرون بصورة أساسية على عشرات المتظاهرين الآتين من الشمال، سواء من طرابلس او عكار، لمواجهة القوى الأمنية. وارتفع مستوى التوتر بعد توجيه شتائم من قبل المتظاهرين لرئيس المجلس النيابي نبيه بري، فتجمّع العشرات في منطقة الخندق الغميق. وقبل حصول صدام بينهم وبين المجموعات الشمالية، أجرت قيادتا حركة امل وحزب الله اتصالات بالجيش لطلب تدخّله لمنع المتجمعين في الخندق من الوصول إلى ساحتي الشهداء ورياض الصلح، فيما عمّما على عناصرهما في المنطقة بوجوب منع المشاركة في أي تحرك باتجاه الساحات. وبالفعل، نشر الجيش ثلاثة «خطوط فصل» بين الفريقين.

وبعد إحراق خيمتين عائدتين للمعتصمين في ساحة الشهداء، دعت وزيرة الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال ريا الحسن في حديث تلفزيوني المتظاهرين «السلميين» الى ترك الساحات، مشيرة الى «مندسين افتعلوا المواجهات بين المتظاهرين والقوى الأمنية». وأعربت الحسن عن مخاوفها من أن يكون هناك مخطط للتأثير على الإستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة المكلف اليوم». لافتة إلى أن «القوى الأمنية لم تستطع أن تحدد حتى الآن الجهة التي يأتي منها المندسون»، مؤكدة إستعدادها للحوار مع المتظاهرين.

ملف

## وصفة صندوق النقد الدولي:

# TVA وضريبة على البنزين وزيادة سعر الكهرباء...

ستة بنود تتكرّر في تقارير صندوق النقد الدولي عن لبنان: إعادة هيكلة القطاع العام ونظام التقاعد، زيادة الـ TVA وإلغاء الإعفاءات منها فرض ضريبة على صفيحة البنزين، زيادة الضرائب على الأملاك المبنية، إلغاء الدعم على الكهرباء، وخصخصة قطاعي الكهرباء والاتصالات. هذه هي وصفة إفقار اللبنانيين ــ فوق الفقر الذي سيصيبهم بنتيجة الأزمة ــ في حال استعانة لبنان بالصندوق

محمد وهبة

رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري اتصل برئيسة صندوق النقد الدولي وطلب منها «المساعدة التقنية»، لم تتضح معالم طلب المساعدة، وإنما يشي الأمر بأن إخضاع لبنان لوصفات صندوق النقد سيكون على رأس أولويات برنامج الحريري لترؤس الحكومة المقبلة.

يشكّل هذا الاتصال دعوة غير رسمية للصندوق، يتوقع أن تليها دعوة رسمية موجّهة من رئاسة الحكومة، ربما تظهر بعد تسمية الحريري لرئاسة الحكومة المقبلة. وهي دعوة كافية حتى يباشر الصندوق تحضيراته ودراساته

**صندوق النقد يعتقد بأن سعر الصرف الفعلي يزيد على 3000 ليرة لكل دولار**

لتحديد الخيارات المالية والنقدية بالاستناد إلى أجندة معدّة سلفاً وهي معلنة، إذ جرى تضمينها في برنامج لبنان المقدّم للجهات الدولية المانحة في ما يسمى مؤتمر «سيدر»، وفي التقارير الرسمية التي يصدرها الصندوق عن لبنان، وأبرزها تقرير البعثة الرابعة الذي نشر في 17 تشرين الأول الماضي بعد الاتفاق مع السلطات اللبنانية وموافقة المجلس التنفيذي للصندوق. حدّد التقرير موقفه بوضوح من السياسات النقدية، وخصوصاً لجهة تحرير سعر صرف الليرة اللبنانية التي يعتقد الصندوق أن قيمتها متضخمة بأكثر من 55% وصولاً إلى 60%. الصندوق يعتقد بأن سعر الصرف الفعلي يزيد على 3000 ليرة لكل دولار.

الاستعانة بصندوق النقد لا تعدّ خياراً سيادياً. فالخضوع هو أحد أهم شروط مسلسل التسوّل الذي تسوّق له قوى السلطة برئاسة الحريري. وهذا الأمر كان واضحاً في البيان الصادر عن مجموعة الدعم الدولي للبنان التي عقدت الأسبوع الماضي اجتماعاً في باريس. المصارف وأزلامها وشركاؤها السياسيون يروّجون للأمر نفسه إلى جانب مجموعات نفوذ من مدّعي الخبرة في الأسواق المالية. كلّهم يقولون إن صندوق النقد «قدر» لا بدّ منه، وإن المانحين الدوليين لن يقرضوا لبنان قرشاً من دون إطلاق يد الصندوق في إدارة الأزمة والقيام بالإصلاحات، ومن ضمنها إعادة هيكلة الدين العام، وخصوصاً بعدما تبيّن أن السلطة السياسية «فاسدة» وهي تتبنى تنفيذ إصلاحات لا تقوم بها منذ أكثر من عشرين سنة. هناك فئة أخرى تقوم بالترويج نفسه، مستفيدة ومستغلّة للفساد القائم، وهي تعتقد بأن الحفاظ على ثرواتها التي جنتها بالبات الفساد النظامية لا يكون إلا من خلال استقدام الصندوق الذي اعتاد عدم المسّ بهذه الفئات.

مهما تكن الحال، فإن إعادة الهيكلة، مهما كان شكلها وأهدافها، سيكون لها تبعات اقتصادية واجتماعية ومالية توجب الاحتياط لكل السيناريوات، وبالتالي يجب التحوّط من استغلال هذا الأمر.

(مروان طحطح)

### تمويل الصندوق لا يكفي

تبلغ قيمة الكوتا المحدّدة للبنان بحسب حصّته في صندوق النقد الدولي 633 مليون دولار، لكن وكالة التصنيف «فيتش» قالت في تصنيفها الأخير للبنان، إن توقيع برنامج مع الصندوق لمدّة ثلاث سنوات يتيح للبنان الحصول على ما قيمته 3,9 مليارات دولار، إلا أنها تعتقد أن هذا المبلغ «قد لا يكون كافياً»، لذا يجب على لبنان أن يحصل على إجراءات تمويل استثنائية من الصندوق.

بين 940 مليون دولار و2,1 مليار دولار.

- إلغاء معظم الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والممنوحة لعدد كبير من السلع الأساسية والغذائية. هذا الأمر يوفّر إيرادات إضافية تصل قيمتها إلى 700 مليون دولار.
- فرض ضريبة على البنزين بقيمة 5000 ليرة على كل صفيحة، لتأمين إيرادات بقيمة 470 مليون دولار.
- إلغاء دعم الكهرباء، أي زيادة تعرفة الكهرباء لتصبح متلائمة مع قيمة النفقات التي تتكبدها مؤسسة كهرباء لبنان لإنتاج الطاقة وتوزيعها وجبايتها، ما سيوفّر على الخزينة مبلغ 1,58 مليار دولار.
- يجب إعادة النظر في هيكلية الرواتب في القطاع العام وفي نظام التقاعد اللذين يمتصان جزءاً أساسياً من الإيرادات.
- يجب تأمين 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي (ما يوازي 350 مليون دولار) من خلال زيادة كل الإيرادات العائدة على ضريبة الأملاك المبنية بنسبة 50%.

هذه الخطوات تشكّل البنود الأساسية من خطة الصندوق أو وصفته الجاهزة لمعالجة الأزمة في لبنان. هي خطة على المدى المتوسط يجب أن تكون «مبنية على معايير واضحة ودائمة وتؤمّن فائضاً أولياً». والبدء بإقرار هذه المعايير سيوفّر صدقية وبعيد الثقة، إذ لا يكفي تنفيذ خطة الكهرباء، بل يجب أن يكون على السلطة أن تقوم بإجراءات أخرى لضمان فعالية الإجراءات وبلوغ الهدف المتعلق بالفائض الأولي (عبر زيادة الإيرادات من خلال الضرائب)».

الزيادة المطلوبة من الصندوق يجب أن تكون مبنية على النظام الضريبي القائم من أجل ضمان «زيادة الإيرادات بفعالية وبسرعة». مقابل كل هذه الزيادات الضريبية، يعتقد الصندوق بأنه يجب توسيع برنامج استهداف الفقراء في لبنان. وكان برامج تمويل مكافحة الفقر عبر تسوّل الدولة تحوّلت إلى سياسات عامة وليست عبارة عن إجراءات موقتة. أصلاً، معدلات الفقر سترتفع بنتيجة اقتراحات الصندوق، ما يوجب المزيد من التسوّل بثمن أكبر.

في التقرير الأخير الصادر عن «البعثة الرابعة» في صندوق النقد الدولي، يرد أن على لبنان تبنّي سلسلة إجراءات «إصلاحية» لمواجهة الأزمة تؤدي إلى تحقيق فائض أولي في الموازنة يعادل 4% أو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما قيمته بين 2,4 مليار دولار و2,9 مليار دولار «ستكون ضرورية لخفض معدلات الدين إلى الناتج». وبلغت الصندوق إلى أن «بلوغ هذا المستوى من الفائض هو أمر طموح وسيضغط على النمو الاقتصادي على المدى القصير، وهو أمر ضروري للبنان الذي يعاني من مستويات دين مرتفعة ومن هشاشة».

إذاً، كيف يتم تأمين هذا الفائض في ظل عجز الخزينة؟

وصفة الصندوق تنصّ على الآتي:

- زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 11% إلى 15% أو 20%، ما يؤمن إيرادات إضافية للخزينة تتراوح

# هندسة مالية بين وزارة المال والمركزي: 4500 مليار ليرة بـ1%

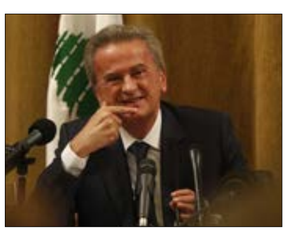

محمد وهبة

علمت «الأخبار» من مصادر في مصرف لبنان، أن هذا الأخير اشترى سندات خزينة بقيمة 3000 مليار ليرة بفائدة 1% في إطار اتفاق بين وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ينص على أن تصدر الوزارة حصرياً لمصرف لبنان سندات بقيمة 4500 مليار ليرة وبفائدة 1% مقابل موافقة الوزارة على إصدار سندات خزينة بالدولار بقيمة 3 مليارات دولار يكتتب بها مصرف لبنان وحده ويدفع ثمنها من خلال شطب القروض التي منحها للوزارة عندما سدّد عنها قيمة استحقاقات سندات اليوروبوندز في هذه السنة.

وبالفعل، نفّذ القسم الأول من الاتفاق في نهاية تشرين الثاني، وأصدرت وزارة المال شريحتي سندات يوروبوندز اشتراها مصرف لبنان بالكامل؛ الأولى تستحق بعد 10 سنوات في 27 تشرين الثاني 2029 بفائدة 11,5% والثانية تستحق بعد 16 سنة في 27 تموز 2035 بفائدة 12%. وفي المقابل أصدرت وزارة المال سندات خزينة بالليرة اللبنانية بقيمة 1500 مليار ليرة وبفائدة 1% اشتراها مصرف لبنان وحده في 18 تشرين الثاني الماضي، ثم أصدرت الوزارة سندات بقيمة مماثلة في 12 كانون الأول الجاري وحصل عليها مصرف لبنان وحده أيضاً. وينتظر أن يكون هناك إصدار مماثل قريباً جداً لإنهاء الاتفاق بين الطرفين.

من أبرز مخاطر هذه العملية، أنها أدّت إلى زيادة نسبة الدين بالعملات الأجنبية مقابل انخفاض الدين بالليرة اللبنانية. هذا الأمر ينطوي على مخاطر متزايدة، فالمشكلة الأساسية التي تواجه لبنان هي ديونه بالعملات الأجنبية وكلفة خدمتها المتزايدة فيما توقفت الدولارات عن التدفق من الخارج، وبات تمويل الاستيراد وخدمة الدين يهدّدان باستنزاف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية في ظل توقف التدفقات الرأسمالية الجديدة إلى لبنان. الأخطر من ذلك، أن مصرف لبنان يبيع سندات اليوروبوندز للخارج من أجل الحصول على سيولة طازجة من الدولارات، وهو يبيعها بخسارة لأنه مضطر الى أن يبيعها بسعر السوق الذي بات يبلغ في المتوسط 45 سنتاً مقابل كل دولار واحد. فوق الخسارة في القيمة، فإن الجهات التي تشتري السندات بالدولار هي الصناديق المضاربة على إفلاس الدول.

**مصرف لبنان يبيع سندات اليوروبوندز للخارج، بخسارة، للحصول على دولارات «طازجة»**

# جنبلاط بحلّته الجديدة: خبّروا عن «كرم البيك»!

يحضّر النائب السابق وليد جنبلاط نفسه لما بعد الانهيار الاقتصادي الكبير في البلاد. بما يخدم استمرار زعامته وتحوّلها إلى حاجة، من القمر إلى الدواء... والدعاية!

فراس الشوفي

يتفوّق النائب السابق وليد جنبلاط، بخبرته وجينات عائلته الإقطاعية، وما تبقّى من خصوصيات طائفة الموحدين الدروز اللبنانيين، على أترابه من الزعماء التقليديين. فهو يحمل في أعماقه كل ما تعلّمه أجداده من أسرار الإبقاء على الزعامة، طوال 300 عام، شهد خلالها المشرق العربي تحوّلات وجودية وتاريخية متعدّدة.

واليوم، تفرض الأزمة اللبنانية وتطوّرات الإقليم تحديّات كبيرة على عاتق الزعامة الجنبلاطية، المأزومة بعقبات التوريث، وانفجار الاجتماع اللبناني نحو صيغة جديدة، أكبر ضحاياها التقليد، بكل أشكاله.

فالانتفاضة الشعبية التي بدأت في الشوف وعاليه كما في باقي المناطق، كانت ثمرة سنوات من السياسات الزبائنية المعتمدة في الجبل بحدّة تزيد عن بقية المناطق اللبنانية. وهي كسرٌ فعلي، امتداد لنتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، التي سجّلت حصول «مستقلين» وجمعيات وأفراد على ما يزيد على 10 آلاف صوت، من خارج الاصطفاف السياسي. وبقدر ما أقلقت نتيجة الوزير السابق وئام وهّاب وليد جنبلاط، أقلقته نتيجة الخارجين من الأسراب. صحيح أن الكثير من هؤلاء يحمل انتماءات سياسية من رحم الأحزاب الوطنية، من الشيوعيين والقوميين، وآخرين يرتبطون بمنظمات غير حكومية، لكنّ عدداً غير قليل من هؤلاء إمّا خرجوا عن عائلات جنبلاطية، أو حتى كانوا محازبين ومسؤولين في الحزب الاشتراكي، من جيل شاب، اصطدمت أحلامهم بالتغيير مع الواقع الحزبي والسياسي. ومن بين هؤلاء أيضاً، جيلٌ من العائدين إلى «الأرض»، اكتشفوا الماضية وحشية المدن، فقرروا العودة إلى قراهم، بصمت، والعيش من الزراعة والسياحة البديلة بسلام نسبي، لكنهم سرعان ما اصطدموا بهيكليات الريف البالية، وقبضة الإقطاع. وما يوحّدهم جميعاً هو الحاجة إلى التجديد والانقلاب على الماضي.

المشهد قد يبدو قاتماً بالنسبة لآخرين، وهو كذلك بالنسبة لجنبلاط. لكنّ الثقافة السياسية، وفن الخدعة، وحضور الغاية التي تبرّر الوسيلة، تسمح لصاحب «الحظات التخلّي»، بالتكيّف مع المستجدّات عبر الإقرار الضمني واحياناً العلني بالهزيمة، والعمل على الاحتواء للحدّ من الخسائر، وتحويل الأخطار إلى فرص. وبحنكة عتيقة، ينخرط جنبلاط منذ أسابيع في ورشة مستعجلة، للاستعداد لمرحلة ما بعد الانهيار الكامل في البلاد، عبر تحويل زعامته من أبرز أسباب الانهيار، إلى حاجة لأهالي الجبل، في ظلّ الغياب المنتظر

**لم يجد جنبلاط غير المسؤول الاعلامي رامي الريس لتغييره**

لأجهزة الدولة. ولعلّ أكثر ما يهمّ جنبلاط من «صحوته»، هو الحملة الدعائية التي تنتشر هذه الأيام، وتسليط الضوء على «كرم البيك». فهي من جهة، تعيد تسويق الدور لدى الموحدين الدروز اللبنانيين، بتثبيت الزعامة الجنبلاطية كحاجة للأمان الاقتصادي والاجتماعي في سبيل «حماية الطائفة». ومن جهة ثانية، تحضير المبرّر الأخلاقي للأموال اللامتناهية التي جمعها جنبلاط منذ بداية التسعينيات، حين قلب الصفحة، لأن «زمن الحرب قد انتهى وبدأ زمن جمع الثروات».

بالشكل، استدرك رئيس الاشتراكي أن الإبقاء على وجوه قديمة سيشكّل خطراً في مرحلة ما بعد 17 تشرين، وشبهات الفساد التي «ينقّ» عليها الاشتراكيون أنفسهم. فذهب إلى تعميم أجواء في منظومته وإبلاغ عدد من المشايخ المؤثرين، بأن الوجوه القديمة ستنسحب من المشهد بالتدريج ولا سقف فوق أحد إن كان متورّطاً بالفساد، وأن من سيقود المرحلة هو النائب تيمور جنبلاط وشقيقته داليا، مع تعويل كبير على وجوه جديدة. وكذلك الأمر في داخل الحزب، إذ يعقد جنبلاط اجتماعات مع خبراء وحزبيين لإيجاد صيغة لتحويل الحزب إلى حزب جديد، وتطوير هيكليته وأجهزته الإدارية. وبالفعل، أبلغ جنبلاط عدداً من المسؤولين ووكلاء الداخلية بأنه اتخذ قراراً بتغييرهم، مع إيجاد مخارج لائقة لهم. لكنّه، وللمفارقة، بدأ التغيير بالمسؤول الإعلامي في الاشتراكي رامي الريّس، الذي لم ينخرط في أي منصب عام، فيما لا يزال وزراء ونوّاب ترتبط أسماؤهم بملفات فساد في البلاد، يصولون ويجولون وينقلون الرسائل وينظّمون العمل داخل الحزب.

أمّا الاستفاقة المتأخرة، فهي استدراك جنبلاط لنتائج سياساته في الشوف، وتحوّل الأرض إلى «بور»، على مشارف كارثة مالية واقتصادية. فبدأ مؤخراً بإحصاء قطع الأرض والتواصل مع البلديات وملّاكي العقارات لزراعة الحبوب، وتعهّد الحزب الاشتراكي تأمين المستلزمات وبعض المعدات.

غير أن رئيس الاشتراكي في «خطته» الزراعية الجديدة، لم يكن مبادراً، بل تحرّك بعد انتشار المبادرات الفردية والجماعية - وهي أكثر ما يقلق زعيماً مثل جنبلاط - من مجموعة من الشباب خلقوا وعياً زراعياً في بيئة خصوصية تراكمت في السنوات الماضية.

وشرع الحزب في إجراء إحصاء سكاني للعائلات الفقيرة لتأمين المساعدات والمواد الغذائية لها، وتعهّد بتأمين مستلزمات المحروقات لبعض العائلات والمدارس خلال فترة الشتاء. وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الطبي، إذ يعمل الاشتراكي أيضاً على تسجيل أسماء مواطنين يتعالجون بادوية لأمراض مزمنة، بالتوازي مع السعي لتأمين بعض الحاجات الطبية الإضافية لأكثر من مستشفى في الجبل. ويجري الحديث عن انتظار جنبلاط مساعدات دوائية من جهات أوروبية وفرنسية، سبق للحزب الاشتراكي أن عقد معها اتفاقيات شراكة.

ومع أن جنبلاط يحاول طمس معالم أي إجراءات أمنية أو عسكرية يعمل عليها الاشتراكيون، حتى لا تُفهم تحوّلاً في الموقف من قبل آخرين، كحزب الله، إلّا أنه لا يهمل هذا القطاع الذي يعد ذراعاً مهمّاً من أذرع الزعامة في فرض الهيمنة. وفي حين وسّع الاشتراكيون النطاق الأمني لقصر المختارة، وعزّزوا انتشارهم الجديد بكاميرات المراقبة، تعمل الدوائر الحزبية على تنظيم مجموعاتها بهدوء وتحضيرها لوقت يصبح فيه فرض الأمن في مناطق نفوذ الحزب الاشتراكي حاجةً للجميع! لا يُلام جنبلاط إن دغدغت أحداث اليوم أحلام الماضي التي فرضها الواقع لسنوات قصيرة، فانتُجت إدارة مدنية وحوّلت الحزب إلى جهاز قمع. لكنّه عصرٌ مختلف، وديموغرافيا مختلفة، ولو أن المنطقة واقفة على حدّين.

تحرك جنبلاط بعد انتشار المبادرات الفردية والجماعية وهذا أكثر ما يقلق الإقطاعي (هيثم الموسوي)

ملف

# حبيش يبرّر البلطجة... لغوياً!

اتهم النائب هادي حبيش القاضية غادة عون بـ«احتجاز» رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلّوم بشكل مخالف للقانون. تزامن ذلك مع توقيف الناشط ربيع الزين بموجب إخبار تقدم به محاميان ضده بجرم المس بهيبة القضاء

**رضوان مرتضى**

بعد بلطجته على النائب العام الاستئنافي في بعبدا القاضية غادة عون في مكتبها، وهو ما وثّقته الكاميرات، استعان النائب هادي حبيش بمعجم اللغة العربية ليفسّر أن «الكرخانة» التي وصف بها ربيع الزين في قبضة قوى الأمن بجرم المس بهيبة القضاء

النيابة العامة الاستئنافية تعني «بيت الحرير» لا بيت الدعارة، على ما اصطلح عليه اللبنانيون لتفسير هذه الكلمة. لتبرير بلطجته، اعتمد حبيش قاعدة «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع»، فهاجم عون متّهماً إياها بمخالفة القوانين بسبب تصوير الحادثة وتسريبها، سائلاً: «كيف يحقّ لها أن تصوّر وتسرّب؟»، علماً بأنه كان قد طلب ممن يصوّر داخل المكتب أن يواصل التصوير! نائب تيار «المستقبل» وصف توقيف المديرة العامة لهيئة إدارة السير هدى سلّوم بـ«الاحتجاز» و«مؤامرة بدأت منذ سنتين لإطاحتها وإقالتها لتعيين بديل ينتمي إلى تيار سياسي آخر»، وعندما «باءت المؤامرة بالفشل، قرّروا أن يُركّبوا ملفاً لها». وسأل: «كيف يتم توقيف المدير العام من دون إذن وزير الداخلية؟». حبيش الذي كان منفعلاً جداً، رفض الإجابة عن أسئلة الصحافيين، وأعاد سرد ما حصل بنسخة «منقّحة» عمّا شاهده كل اللبنانيين، إذ إن «الحديث كان هادئاً في البداية قبل بدء التصوير، لكنها بدأت تسخر مني وتستهزئ بذكائي عندما قالت لي: أنت ذكي كتير وأنا محامي». واعتبر أن لجوء القاضية عون الى الادعاء على سلوم بتهمة الإثراء غير المشروع «هو لتغطية المخالفة القانونية بتوقيفها من دون إذن وزيرة الداخلية، إذ إن هذا الجرم الوحيد الذي لا يتطلب إذناً من الوزير المختص. وبعد إحالة الملف الى قاضي التحقيق الاول في بيروت القاضي جورج رزق والاستماع الى سلوم، اتخذ القرار بتركها، وهذا يعني أن ملفها فارغ»، مستغرباً «الأمر الذي صدر عن القاضية عون بمنع تسجيل قرار الترك، وإصدارها قرار توقيف».

(أرشيف ـ هيثم الموسوي)

حبيش أشار الى أن رئيس مجلس النواب نبيه بري اتصل به وطلب منه الهدوء، وناشد لجنة الإدارة والعدل النيابية «التأكد من عدم احترام الإجراءات القانونية». وأكد «أننا نجلّ القضاء ونحترمه وثقتنا كبيرة أن هذه القضية لن تمر مرور الكرام، ونتمنى من مجلس القضاء الأعلى والمدّعي العام التمييزي وضع يده على هذا الملف لرفع الظلم».

وبعد المؤتمر الصحافي، أعلن رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب جورج عدوان أنه اتصل برئيس مجلس القضاء الأعلى ووضع في عهدته كل ما جاء فيه، وتمنى عليه عرضها على مجلس القضاء الأعلى لاتخاذ الخطوات القانونية المناسبة.

المؤتمر الصحافي لحبيش ترافق مع خبر توقيف ربيع الزين، أحد الناشطين في قطع الطرق، على خلفية إخبار مقدم من المحاميين وسام المذبوح وأشرف الموسوي بجرم المس بهيبة القضاء. وقد دهم منزله صباح أمس لتوقيفه قبل أن يصدر القضاء مذكرة وجاهية بتوقيفه بعد انتهاء التحقيق معه. وبعد تداول معلومات عن وجود رابط بين حبيش والزين، غرّد الأول قائلاً: «ليست على معرفة سابقة بالناشط ربيع الزين، ولكن إذا كان سيظلم بسبب وجوده صدفة في قصر عدل بعبدا أثناء وجودي هناك، فأنا مستعد لأضع مكتبي القانوني بتصرّفه في هذه القضية إلى جانب محاميه الزميل نهاد سلمى». وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أن الزين أبلغ المحقّقين أنه لا يعرف القراءة والكتابة. وقد ضبط هاتفه وأحيل إلى التحليل لمعرفة ارتباطاته، وإن كان هناك اتصالات بينه وبين حبيش.

# وداعاً للـ«باغيت» والـ«كرواسون»!

المكوّنات التركية والمصرية والإيرانية البديلة ليست بجودة الأوروبية منها (هيثم الموسوي)

**زينب عثمان**

بعد «الترشيق» الذي لحق بربطة الخبز «العربي» وأفقدها 100 غرام من وزنها، اللبنانيون اليوم مهدّدون بخسارة «ترف» الـ«باغيت» والـ«كرواسان». وربما الاستعاضة عنهما بـ«كعكة العصرونية» و«بريوش» الأفران وأقراص التمر!

أصحاب المخابز الكبرى يؤكدون أن قيود المصارف تحول دون استيراد المواد الأولية التي تدخل في صناعة هذه المنتجات، ما يهدد بفقدانها من الأسواق قريباً، فضلاً عن خسارة كل المنتجات التي تدخل في صناعتها «مواد أولية مستوردة من بعض الدول الأوروبية»، أبرزها «خليط الأسمر» و«خليط الذرة» و«خليط الشوفان». ومنها الـ«Bouchée de pain» على اختلاف أنواعه، والـ«Brioche Tressée» والتوست المصنعة بالخميرة، وكل هذه تدخل في إنتاجها «محسّنات» مستوردة من فرنسا وإيطاليا، والحليب الدنماركي والزبدة الهولندية.

بحسب مسؤول في أحد الأفران الكبيرة، فإن هذه الأزمة «فاقمتها قيود المصارف على التحويلات إلى الخارج، ولأن شركاءنا المستوردين يتقاضون من الأفران والمخابز مستحقاتهم بالدولار، بحسب سعر صرفه في السوق السوداء»، اتجه بعض أصحاب المخابز إلى خيارات بديلة لتقليل قيمة خسائرهم؛ منهم من فضّل «وقف الاستيراد الأوروبي والاعتماد على ما تبقّى لدينا من مخزون إلى حين انفراج الأزمة»، ومنهم من استعاض عن المكوّنات الأوروبية كالفستق والجوز والكاجو والسمنة الحيوانية والمكمّلات التي تدخل في صناعة الخبز الإفرنجي، بـ«بدائل تركية ومصرية وإيرانية»، لكنّ لهذه، بحسب أصحاب الأفران، تبعات على الـ«Quality»، لأن «المكونات البديلة ليست بجودة الأوروبية». صحيح أن «محسّنات الخبز المصرية والتركية أرخص بكثير، لكنها تستدعي استخدام كميات مضاعفة للحصول أقله على الشكل والقوام المعتادين». وفي حال استمرت الأزمة، يتخوّف البعض من هؤلاء من أن يجبروا على اتخاذ إجراءات أكثر سوءاً، تبدأ بـ«صرف موظّفين وإغلاق فروع، وقد تنتهي بالإقفال النهائي»!

انطلاقاً من «ضرورة الحفاظ» على الstandard نفسه، يبدأ نذير الفاكهاني، أحد المديرين المؤسّسين لـ«Cheese & Olives»، شروحاته لتبرير «رفع سعر الخبز الطري والسمسم الذي تدخل في صناعته المواد المحسّنة (Puratos) المستوردة من بلجيكا». لا ينكر الفاكهاني أن «أكلاف صناعة الخبز ارتفعت نتيجة استمرار الأزمة النقدية»، لكنه ارتفاع يرى أنه «ما زال طفيفاً». والخطر الحقيقي، وفق حساباته التي تنسحب أيضاً على أغلب المخابز الكبرى، يكمن في «عدم تحرّك اللبنانيين أمام كل ما يتهدّد رغيفهم اليومي»، مستغرباً اعتراض بعض زبائنه على «ارتفاع سعر الخبز الإفرنجي وهم فقدوا بالأمس القريب 100 غرام من قيمة ربطة الخبز العادية».



**قضية**

من يسمع ممثلي المركز التربوي للبحوث والإنماء يتحدثون في مؤتمر «التعليم الأساسي الرسمي في لبنان» عن وضع منظومة تخطيط محكمة ومقاربة الأطر المرجعية للمعلمين والمناهج التدريبية لتحسين جودة التعليم ومنتجاته، ومحاكاة التلميذ الناقد والمسائل، يشعر بانفصام حقيقي بين هذه «السياسات الطموحة» والواقع الحالي للتعليم والنتائج التي يحققها التلامذة في الاختبارات العالمية

## التعليم الأساسي الرسمي
# مناهج تعود إلى مئة عام

**فاتن الحاج**

لم يكن متاحاً أمام المعلمين والمديرين المشاركين في مؤتمر «التعليم الأساسي الرسمي» الذي نظمته المنطقة التربوية في الجنوب والحركة الثقافية في لبنان، أول من أمس، عرض تجارب حية من الصفوف ومع الطلاب تعكس واقع هذا التعليم وتحدياته. الانطباع الأساسي الذي خرج به بعض المؤتمرين هو أن البرنامج كان مزدحماً بعناوين يصلح كل منها ليكون عنوان مؤتمر بذاته.

إلاّ أنّ الانطباع لا يحجب امكان البناء على إضاءات بعض المحاضرين على مواطن الخلل بشأن مسؤوليات الدولة وتوجهاتها تجاه المدرسة الرسمية.

بالنسبة إلى المنسق العام للمؤتمر الباحث التربوي ماجد جابر، «لا تتعاطى السياسات التربوية الرسمية مع هذه المدرسة على أنها نواة الهيكل اللبناني والمكان الذي يلتقي فيه الكل بالكل والمساحة التأسيسية التي يبنى فيها اتجاه جماعي لجيل مؤمن بوطن واحد، وبالتالي أصبحنا بحاجة إلى ثورة تربوية تجاه خطط سليمة». المدرسة الرسمية محكومة بوتيرة ونبض المنظومة التي تحتضنها وهي الإدارة العامة، كما قالت عميدة كلية التربية في الجامعة اللبنانية تبريز الهاشم، «وبما أنه لا يمكن للجزء أن يكون أفضل من الكل، نستنتج أنه لا يمكن أن يكون حال المدرسة الرسمية أفضل من حال الإدارة العامة» أو هذا ما سمته «الحتمية القاسية» التي «يجب أن يكسرها كل منّا». بحسب الهاشم، لا أحد يعرف بدقة ما هي الفلسفة التربوية الحقيقية هنا، «وما نقرأه يصح أن يقال في أي دولة وفي أي مكان وزمان. لم يرد في الدستور كلام واضح عن مسؤولية الدولة في التربية والتعليم وما إذا كانت ملزمة برعاية التعليم الرسمي، وإمكان ترجمة ذلك إلى سياسة تربوية شاملة».

الهاشم أشارت إلى أنّ النظم الاقتصادية الأكثر رأسمالية وليبرالية في العالم هي الأكثر انفاقاً على التعليم الرسمي، وقد استطاعت أنْ تحيّده عن تجاذبات السوق والمنفعة وحققت فعلياً الزامية التعليم الأساسي الرسمي ومجانيته وجودته في آن.

في لبنان، اعتمدت الحكومات اللبنانية، وفق الباحث التربوي سيمون عبد المسيح، الثنائية التعليمية في القطاعين الرسمي والخاص، تنفيذاً لمقتضيات الدستور منذ 1926، واستمراراً لقوة التعليم الخاص المحلي والرسالي المشرعن في إطار نظام الملل العثماني. بعدها رُصد المسار التصاعدي للتعليم الرسمي، لا سيما في العهد الشهابي، نتيجة تزايد الطلب على التعليم المتزامن مع انفجار ديموغرافي والتوسع كماً ونوعاً ومن ثم بلوغ المدرسة الرسمية أوج صعودها في النصف الأول من السبعينيات، قبل أن تقضي الحرب الأهلية على المشروع التربوي، حيث كانت بداية انهيار التعليم الرسمي، فيما لم يغفل عبد المسيح دور المدرسة الخاصة المجانية في اقفال المدرسة الرسمية. وعلى الرغم من موجة الإصلاحات في التسعينيات لا سيما السعي لتوحيد كتابي التاريخ والتربية المدنية ( مع انتقادات ليبرالية تتعلق بحدود تدخل الدولة وخصوصاً في مسألة التنشئة المواطنية)، فإن ما حدث في العقدين الأخيرين من تراجع كمي في عدد تلامذة المدرسة الرسمية (32% من تلامذة لبنان) ونوعي يعطي، بحسب الباحث، انطباعاً بوجود أزمة حقيقية في التعليم الرسمي مرجحة إلى مزيد من التدهور.

مناهج المادة الدراسية التقليدية سبب إضافي يفرض تحسين واقع التعليم، وفق الرئيس السابق للمركز التربوي للبحوث والإنماء نمر فريحة، «فهناك 15 مادة في الصف، وهذا يتجاوز قدرة التلامذة لمتابعة المواد، إذ عليهم أن ينتقلوا كل 45 دقيقة من مادة لأخرى، ويمكن وصف المناهج الحالية بالمتخلفة لأنها تعود إلى أكثر من مئة سنة في بنيتها ومقاربتها، كما أنها قليلة الفائدة بالنسبة إلى التلامذة، لأنها لا تركز على تعلم الطفل، بل حفظ المعلومات، وكان يمكن أن تعتمد مقاربة أخرى حيث تصبح المواد أقل». وتناول فريحة المشاريع التي قدمها يوم كان رئيساً للمركز وجرى إلغاؤها من الرؤساء اللاحقين للمركز أو العمل بها بطريقة غير سليمة، «ما عكس لامبالاة المسؤولين في تطبيق متطلبات هذا القطاع. ومن هذه المشاريع التربية الشمولية، أي معالجة الضعف القرائي في اللغة العربية مثلاً بدمج المواد التي تدرس باللغة العربية في كتاب واحد، وهناك أيضاً حل المشكلات بواسطة الحوار، والتقييم المستند على الكفايات لمحاكاة المعرفة والتحليل والتفكير النقدي والتوليف والابداع، والتدريب المستمر وإلغاء البرفيه».

على العكس تماماً، شكّك الباحث التربوي فوزي أيوب بجدية الاتهامات للمناهج المعتمدة حالياً، لا سيما أنه «فوجئ» بأنّ كثيراً من تلامذة المدارس صبوا غضبهم أخيراً في الشارع على المناهج التي يدرسون من خلالها من دون أن يعرفوا قيمتها الحقيقية أو نقاط القوة والضعف فيها. وبينما أقر بأنّ المناهج التي أحدثت منذ 23 عاماً نقلة نوعية من حيث التكامل بين الهدف والمضمون والطريقة ووسائل التقويم أكد أنها تحتاج حتماً إلى مراجعة دورية لكن بروية وتفكير، واصفاً اسقاط نظام التقويم بالكفايات بالهرطقة التربوية.

من معايير التقويم، كما قالت الأستاذة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية والباحثة التربوية سكارليت صراف، الكشف عن كيفية حل المسائل وليس حلها فقط، والكشف عن القيم الثقافية للمادة (موقع الأفكار في المادة)، والكشف أبعد مما يتعلمه التلميذ وما يقيسه المعلم في الاختبار أي المهم وليس السهل، وهي مهام تتطلب دمج المعرفة والابتكار، ومهام مركبة مرتبطة بالحياة وتتطلب من التلميذ التفكير وليس استرجاع المعلومات.

وفي مجال إعداد وتدريب المعلمين، أجرت كل من هيام اسحق وسمر الزغبي دراستين في عامي 2009 و2019، عن اتجاهات المعلمين في المدارس الرسمية وأسباب عدم مشاركتهم في دورات التدريب المستمر الذي ينظمها المركز التربوي، وقد تحدث المتدربون في السنتين عن دورات غير مفيدة وغير ملائمة لحاجات الأساتذة وغياب أي جديد، ومستوى التدريب وشخصية المدرّب. وبرز في العام 2009 غياب ثقافة التدريب المستمر، فيما ازدادت نسبة الوعي في 2019 تجاه الدورات التدريبية. في العام 2009، لم يكن هناك قرار يلزم الحضور، فيما صدر قرار عن المدير العام للتربية في 2011 يفرض الحضور مرة على الأقل في السنة.

### رقابة التفتيش التربوي

تفاعلت المواقف التي أطلقتها المفتشة العامة التربوية، فاتن جمعة، في مؤتمر «التعليم الأساسي الرسمي» لا سيما لجهة وصفها جهاز الارشاد والتوجيه بـ«جهاز فوضى» وبـ« وغير القانوني»، وأنّ قرارات تكليف المرشدين عديمة الوجود ويمكن الطعن بها في أي وقت أمام مجلس شورى الدولة. واستناداً إلى ما تبين للمفتشة العامة التربوية من تجاوز للأنظمة المتعلقة باستكمال الأنصبة القانونية وتجاوز في الأعمال الإدارية، وفي تكوين الشعب ومبررات التعاقد، أصدرت هيئة التفتيش المركزي، كما قالت جمعة، قراراً أوصت بموجبه وزارة التربية بعدم اعفاء أي من موظفي التعليم من التدريس لأسباب غير مبررة وعدم الموافقة على أي تعاقد إلا بعد استكمال النصاب القانوني مع اعطاء الأولوية للمتعاقدين القدامى، تحت طائلة اعتبار مدير المدرسة أو الثانوية والموظف المسؤول عن دراسة الحاجة إلى التعاقد ورئيس المنطقة التربوية ومديرية التعليم الثانوي، مسؤولين في أموالهم الخاصة عن أي هدر. بدا لافتاً هنا ما قالته إحدى المشاركات عن وجود نحو 5000 معلم مريض يقومون بأعمال إدارية.

وما تحدث عنه المفتش التربوي جهاد عباس لا يقل أهميةً لجهة معايير اختيار المديرين. وبدت لافتة إشارته لجهة الشكوى التي وردت عن قرار تكليف مديرين سابق لتاريخ إجراء المقابلات الشفهية معهم. وقد أجرى عباس مقارنة بين النصوص القانونية، فوجد استثناءات تدريجية من متابعة دورة الاعداد في كلية التربية. ففي حين اشترط القانون 320 اجتياز دورة الاعداد للجميع قبل تولي مهام وزارة التربية على ان لا تكون مدتها قد تدنت عن شهرين، ثم جاء القانون 151 ليستثني حملة شهادة الكفاءة او الماستر او الدبلوم في الادارة التربوية او ما يعادلها للجامعات الخاصة، والذين تابعوا الدورات التدريبية الخاصة، كما استمر اغفال اصدار نظام الدورات التي ستتم مستقبلاً، وذلك بمرسوم يتم اصداره تطبيقاً لأحكام القانون 73. وسأل«هل نتوقع مزيداً من الاستثناءات، ليتأكد لنا، كما يستدل من عناوين القوانين أنّ الأساس فيها هو اعطاء تعويض الادارة وان الاعداد يحل في مرتبة ثانية؟». ودعا إلى إصدار المراسيم التطبيقية للقانون 73، المتعلقة بتقييم الأداء لمديري المدارس والثانويات الرسمية ونظام دورات الاعداد في كلية التربية، إعتماد مجلس الخدمة المدنية كجهة معنية باختبار الأهلية، وتنظيم المباريات لاختيار المديرين. تعديل شروط تعيين مدير المدرسة لجهة حيازة اجازة وما فوق في إحدى الإختصاصات التربوية، وعدم تكليف المديرين قبل اخضاعهم لإعداد مسبق وكافٍ، وضرورة متابعتهم لدورات تدريبية مستمرة.

لم يرد في الدستور كلام واضح عن مسؤولية الدولة في التربية والتعليم

(هروات طحطح)

الكرة اللبنانية

يعتبر العهد والانصار الاكثر تضررا نظرا إلى الاستحقاق الاسبوعي (عدنان الحاج علي)

دوري بلا أجانب. ضربة قوية ستتلقاها كرة القدم اللبنانية بالنظر إلى تأثير هؤلاء إيجاباً في المستوى العام. لكن بين إيجاد التوازنات لخلق مساواة في الفرص والحظوظ خلال المباريات، وبين الاوضاع الاقتصادية المزرية التي تعيشها البلاد وتالياً الاندية، عادت اللعبة لتدور في دوامة جديدة ومعها الاندية التي يذهب بعضها اليوم إلى إقامة اتفاقات خدمة لمصلحته

## الدوري نحو خسارة العنصر الأجنبي
# اتفاقات جانبية وتراجع مرتقب للمستوى

شربل كريّم

منذ حوالى الأسبوعين وصل كتاب إلى الاتحاد اللبناني لكرة القدم موقّعاً وممهوراً بأختام الأندية الـ12 المنتمية إلى الدوري الدرجة الأولى. في هذا الكتاب أشارت الأندية إلى الظروف الدقيقة التي تعيشها البلاد، والضوابط التي وضعتها المصارف لناحية تحويل الأموال أو سحبها، إضافةً إلى التظاهرات والوضع في الشارع (هذه الظروف مستمرة)، كل هذا كان مقدّمة للتصويب على الوضع الاقتصادي الذي عطّل الأندية، وخصوصاً مع توقّف دعم المعلنين والرعاة لها أو غيرها من الممولين التمويليّة، وكذلك للدلالة على أنها تعيش ظروفاً صعبة، ولتصل إلى ما تطلبه وهو إعلان الاتحاد أن اللعبة استسلمت لـ«القوة القاهرة»، وبالتالي يجب أن يطبّق هذا الوصف على العقود التي سبق أن وقّعتها إدارات الأندية مع اللاعبين.

هذا الكلام إذا ما أشار إلى شيء فهو إلى مسألة واحدة: ترحيل الأجانب من دون عودة!

على هذا الأساس يبدو أن الاتّحاد اللبناني وضع على لائحة مقترحاته للجمعية العمومية «غير العادية» المقرّرة في الـ27 من الشهر الحالي بنداً يتضمّن استكمال البطولة من دون اللاعبين الأجانب، لتنقسم الآراء من جديد وتفتح الباب على نقاشات وتحليلات وحتى اتّفاقات. كما ينظر القيّمون بالتأكيد إلى مسألة تكافؤ الفرص ومراعاة ظروف الأندية وإنقاذ الموسم نسبياً بأقل أضرار ممكنة.

لكن المشهد ليس بهذه البساطة بحسب البعض، إذ أنه في غياب الأجانب سيفقد الدوري قيمةً كبيرة، إذ ليس خفياً على أحد أن أفضل اللاعبين في الدوري اللبناني هم الأجانب، وأبرز الهدافين هم الأجانب. كما يشكّل هؤلاء علامة فارقة في الفرق المختلفة وعلى أرض الملعب رغم أن عددهم لا يتجاوز الثلاثة في كل فريق. إذاً وفي ظلّ عدم قدرة الأندية بغالبيتها الساحقة على إنتاج مجموعة من اللاعبين الجديدين سنوياً أو تقديم لاعبين على مستوى عالٍ للدفاع عن ألوان المنتخب الوطني، كان اللاعبون الأجانب هم الأمر الجديد الأبرز في البطولة، وما استكمالها من دونهم إلا خطوة إلى الوراء، في محاولات تشكيل الإضافة الإيجابية التي سعت إليها الأندية، من خلال التعاقد مع لاعبين أجانب بمبالغ كبيرة، أي أن مستوى العنصر الأجنبي ارتفع أقله في الموسمين الماضي والحالي، ما أعطى متعةً أكبر لمباريات البطولة.

### «القوة القاهرة» تحمي الأندية

كذلك، المشهد مغاير الآن بالنسبة إلى الأندية مع عدم قدرتها على تأمين السيولة بالدولار لدفع رواتب اللاعبين، فكان اتّجاه بعضها إلى إبقاء الارتباط معهم على مضض، والبعض الآخر وصل إلى تسويات لفكّ الارتباط بهم، بينما جمّد آخرون كل شيء بانتظار الانفراج المصرفي والقرار الاتحادي النهائي. وطبعاً ليس هناك كلام جازم يمكن البناء عليه للتحدث عن إمكانية فسخ الأندية لعقودها مع لاعبيها من دون الخوف من الارتدادات القانونية، وهو أمر كان واضحاً من خلال تصرف الأندية مع أجانبها حيث عملت على التوصل إلى اتفاقات لا تضرّ بالطرفين لتخفيف العبء المالي عنها في ظلّ بقاء اللاعبين في لبنان من دون استئناف النشاط حتى الآن، ووسط شكوك أيضاً بإمكانية استئنافه بعد بروز أكثر من رأي في ما خصّ الاقتراحات التي أرسلها الاتحاد إلى الأندية.

ويقول المحامي المتخصص جو يزبك في هذا الإطار لـ«الأخبار» إن «القوة القاهرة في القانون والاقتصاد هي إحدى بنود العقود، تعفي كلا الطرفين المتعاقدين من التزاماتهما عند حدوث ظروف قاهرة خارجة عن إرادتهما، مثل الحرب أو الثورة أو إضراب العمال، أو جريمة أو كوارث طبيعية كزلزال أو فيضان. قد يمنع أحد تلك الأحداث، طرفاً أو الطرفين معاً، من تنفيذ التزامه طبقاً للعقد». ويتابع: «تُوفّر ظروف القوة القاهرة يؤدي مبدئياً إلى منع أحد الطرفين أو كليهما من تنفيذ موجباته والتزاماته التعاقدية طيلة مدة استمرار هذه الظروف، وإذا طالت هذه المدة وأصبح تنفيذ العقد غير ممكن عملياً، جاز لأيٍّ من طرفيه إنهاء العقد بسبب القوة القاهرة من دون أن يُعتبر مخلّاً بموجباته. وأحياناً يمكن أن يتضمن العقد بنداً يتعلق بالقوة القاهرة ويحدّد صراحة مدة معينة يمكن في حال انقضائها دون زوال ظروف القوة القاهرة أن يتم إنهاء العقد. وهنا يقتضي الالتزام بهذا البند، عملاً بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين» يقول يزبك في حديثه مع «الأخبار».

> يسعى اتّحاد اللعبة لإرضاء الجميع والأندية تريد حماية مصالحها

### العهد والأنصار الأكثر تضرراً

عند استطلاع آراء الأندية تبرز عدة أمور غير بسيطة، منها سعي مجموعة كبيرة من هذه الأندية إلى اللعب من دون أجانب، وخصوصاً تلك التي قامت بإنهاء عقود أجانبها، وهو أمر مبرّر بحسب وصف البعض، نادي الأنصار يؤكد قدرته على إقامة الدوري من مرحلة واحدة على أن تنطلق من بدايتها (يرى الأنصار أن استكمال البطولة وفق نظام جديد هي مسألة غير قانونية)، وتنتهي بمربع ذهبي (بصفر نقاط أي مرحلة جديدة دون الاستفادة من نقاط مرحلة الذهاب) من أجل تحديد هوية بطل لبنان لموسم 2019-2020».

والأنصار كغيره يتوقّف عند حماية حظوظه، فهو كان قد تلقى خسارةً من منافس مباشر هو النجمة، وبالتالي استكمال البطولة من مرحلة واحدة لا يخدمه، كما لا يخدمه التخلي عن أجانبه، فيريد هنا بطولة جديدة بوجود العنصر الأجنبي. لكن للدخول إلى الجمعية العمومية بهذا الاقتراح لا بدّ من الحصول على تأييد البطولة من دون الأجانب. لكن كتاب الأنصار يوم الجمعة الماضي الذي أرسله إلى الاتحاد موضحاً موقفه من المقترحات لا يلتقي مع موقف العهد في مسألة شائكة، إذ اختتم بنقطة تقول: «إن نادي الأنصار وشعوراً منه مع الأندية الشقيقة ووقوفاً منه إلى جانبها وتحديداً من الناحية الاقتصادية بسبب الظروف القاهرة التي يمر بها لبنان لأول مرة في تاريخه، فإنه يرى بأن عدم الهبوط هو الحل الأمثل على أن يتم تعميمه على كافة الدرجات».

لكن لماذا ذهب الأنصار إلى اقتراح غير معني به إلى حدّ كبير كون الفريق الأخضر لن يكون أبداً مهدّداً بالهبوط؟

الجواب يوجد في النقطة الثالثة من الكتاب الأنصاري التي تقول: «إن نادي الأنصار يؤكد موافقته على إقامة الدوري من مرحلة واحدة على أن تنطلق من بدايتها (يرى الأنصار أن استكمال البطولة وفق نظام جديد هبوط، إذا ما كان هناك قرار بإبقاء العنصر الأجنبي في الدوري). لكن هذا الموقف لا يخدم المصلحة العامة للعبة، ولا يخدم طبعاً أندية معيّنة على غرار العهد والأنصار اللذين لا يمكنهما الاستغناء عن أجانبهما في ظل المهمة التي تنتظرهما في مسابقة كاس الاتحاد الآسيوي.

والملاحظ أن موقف الناديين واضح هنا، فهما تعاقدا مع لاعبين أجانب بمبالغ تُعتبر الأكبر على هذا الصعيد، ورغم وجود ختم كلّ منهما على الورقة التي أرسلت إلى الاتّحاد، إلا أنهما يرفضان اليوم استكمال البطولة من دون أجانبهما، وهو ما يبدو أن العمل للحصول على الدعم بدأ من خلال النقطة الخامسة أي كسب الأندية المطالبة بإلغاء الهبوط للوقوف في صفّه، ما يعني أن «اتفاقاً» وُلد أو في طور الولادة يطلّ من خلال هذه المعادلة!

تعتبر بعض المصادر المتابعة أنه من حقّ أيّ نادٍ العمل على تقديم طرح يصبّ في مصلحته، لكن هنا يجب التنبّه إلى المصلحة العامة أيضاً، وإلى نقطةٍ أخرى يمكن لمسها من أحاديث عددٍ كبير من الإداريين وهو أن ما يحكيه بعضهم في اجتماعات الاتّحاد أو في الاجتماعات في ما بينهم مغاير تماماً لِما يقولونه في الدوائر المغلقة، ما يكشف بالتالي روايات أخرى، منها أن أحد الأندية المطالبة بلعب البطولة من دون أجانب سيؤيّد انطلاقها من النقطة الصفر رغم أنه كان أحد السبّاقين إلى ترحيل أجانبه، والسبب لتأييد هذا المقترح أنه سيكون بمقدوره استقدام أجانب جدد بعدما وجد الحل لهذه المسألة من دون أن يتحمّل أعباء التكلفة!

من هنا يمكن تخيّل ما سيكون عليه الأمر في الجمعية العمومية في حال بقي الوضع على ما هو عليه بالنسبة إلى توضيح الأندية خلف المقترحات المختلفة، وهو ما يجعل خطر إلغاء البطولة قائماً ولو أن هناك تشكيكاً عند البعض في اتّخاذ الاتّحاد قراراً كبيراً مثل هذا القرار، وهو الذي بدا من خلال مقترحاته بأنه يسعى إلى إيجاد حلول ترضي الجميع ولا توقف البطولة، ولو أن قرارات سابقة لحظت التوازنات ولم تفضِ إلى النهاية المنتظرة.



كيوسك

## «خاصن» تتابع قضية ميسي
# هل يُمنع النجم الأرجنتيني من دخول بريطانيا؟

سيكون لانسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي تداعيات كبيرة على المستوى الاقتصادي، ولا شكّ أنها ستتطال كرة القدم. فبعد وضع الصورة الأولية حول عقبات التعاقدات (انتقال اللاعبين) التي قد تواجه أندية الدوري الإنكليزي في المستقبل القريب، تلوح مشكلة جديدة في الأفق وهي منع دخول بعض لاعبي كرة القدم إلى إنكلترا لأسباب متعدّدة بينها التهرب الضريبي، ومن هؤلاء تم تداول اسم نجم نادي برشلونة، الأرجنتيني ليونيل ميسي وذلك بحسب صحيفة «ذا صن» البريطانية.

الصحيفة الواسعة الانتشار قالت في أحد تقاريرها يوم السبت الماضي إنّه قد لا يتسنّى للاعب نادي برشلونة، الأرجنتيني ليونيل ميسي فرصة الثأر لخسارته القاسية أمام ليفربول الموسم الماضي، وذلك بسبب حظر سيتم وضعه من قِبل المملكة المتّحدة بعد خروجها من الاتّحاد الأوروبي. وسبق للنجم الأرجنتيني أن أُدين بتهمة الاحتيال الضريبي وحُكم عليه بالسجن لمدة 21 شهراً مع وقف التنفيذ من قِبل المحاكم الإسبانية، وسيكون هذا ربما أحد الأسباب التي ستمنعه من الانتقال إلى بريطانيا.

يعتبر ميسي مواطناً في الاتّحاد الأوروبي وهو يحمل جواز سفر مزدوج إسباني ـ أرجنتيني يتيح له السفر حالياً إلى المملكة المتّحدة بسبب إدانته «غير العنيفة»، غير أن ذلك قد لا يكون متاحاً مستقبلاً. فقد حذّر محامي الهجرة أندرو أوسبورن من شركة «لويس سيلكين» من أن اللاعبين قد يواجهون مشاكل في السفر بمجرّد مغادرة المملكة المتّحدة للاتحاد الأوروبي. وكشف المحامي في مقابلة أنّ «هناك نقطة محدّدة حول الألعاب الأوروبية. إذا كنت من مواطني الاتّحاد الأوروبي ولديك إدانة جنائية، فيمكنك السفر إلى المملكة المتّحدة، طالما أنك لا تعتبر تهديداً للأمن القومي». ثم تابع: «إذا لم تكن مواطناً في الاتّحاد الأوروبي وفرضت عليك عقوبة إدانة أو عقوبة بالسجن، حتى إذا تم تعليقها، فتُمنع من القدوم إلى المملكة المتحدة».

هناك عدد من لاعبي كرة القدم المشهورين الذين لديهم إدانات وأحكام مع وقف التنفيذ بسبب التهرب الضريبي، حتى اللحظة، ليس هناك ما يدعو للقلق لأنّهم يحملون جوازات سفر الاتّحاد الأوروبي، لكن بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، ربما لن يتمكّنوا من دخول البلاد (حيث سيتم معاملتهم كمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي). ونقل التقرير البريطاني عن أوسبورن قوله إن «أيّ شخص لديه عقوبة بالسجن من أيّ نوع، لن يسمح له بالدخول. هذا يمكن أن يؤدّي إلى تعطيل فرق دوري أبطال أوروبا إذا قرّر (UEFA) لعب نهائيات في إنكلترا، حيث أن هناك لاعبين قد لا يتمكّنون من المشاركة. الأندية ستحتاج إلى اتّخاذ خطوات».

وذكرت «ذا صن» أن برشلونة تجنّب مواجهة أيّ فريق إنكليزي في مراحل المجموعات من دوري الأبطال هذا الموسم، لكن يمكن أن يدخل بعض اللقاءات من دون «ساحره» ليونيل ميسي إذا ما واجه النادي الكاتالوني فريقاً من الدوري الإنكليزي في الأدوار القادمة من المسابقة الأوروبية. هذا وسبق لفريق إرنستو فالفيردي أن واجه كلّاً من مانشستر يونايتد وليفربول في دوري أبطال أوروبا العام الماضي، وقد كانت مواجهات صعبة على قائد الفريق ليونيل ميسي. أولاً، تعرض ميسي لإصابة في مباراة مانشستر يونايتد بعد تدخّل قاسٍ من المدافع الإنكليزي كريس سمولينج،

> سبق للنجم الأرجنتيني أن أُدين بتهمة الاحتيال الضريبي وحُكم عليه بالسجن لمدة 21 شهراً

ثم فشل من منع هزيمة (4-0) على ملعب أنفيلد أمام ليفربول، خرج إثرها الفريق الإسباني من الدور نصف النهائي للبطولة.

وقالت الصحيفة البريطانية إن الإدانة الضريبية قد تعني أن النجم الأرجنتيني سينضم إلى الملاكم العالمي السابق للوزن الثقيل مايك تايسون، الذي تم حظره من دخول المملكة المتحدة عام 2013. ومع ذلك، رغم الصعوبات، هناك توقّع بأن يتدخل الاتّحاد الأوروبي وأن تمنح وزارة الداخلية ليونيل ميسي إعفاء، ليدخل إلى بريطانيا ويخوض المباريات مع فريقه.

الأيام القليلة المقبلة ستحمل العديد من التطورات، وستكشف مزيداً من التفاصيل حول انعكاس «بريكست» على كرة القدم في بريطانيا، بدءاً من التعقيدات في ملف التعاقد مع اللاعبين الأجانب (خارج بريطانيا)، مروراً بأذونات العمل للاعبين، وصولاً إلى السماح بدخول اللاعبين لخوض المباريات مع أنديتهم بحال كانت عليه أحكام قضائية.

يحمل ميسي جواز سفر مزدوج إسباني ـ أرجنتيني (أرشيف)

## دوري أبطال أوروبا
# ريال مدريد «يُخيف» أندية التصنيف الأول

سيكون ريال مدريد الإسباني حامل الرقم القياسي في عدد ألقاب مسابقة دوري أبطال أوروبا في كرة القدم (13 مرة)، الفريق الذي يريد الجميع تفاديه في قرعة الدور ثمن النهائي اليوم في مدينة نيون السويسرية.

تُسحب القرعة اليوم في مدينة نيون السويسرية (أ ف ب)

فالنادي الملكي الذي أحرز اللقب للمرة الأخيرة عام 2018 في تتويج ثالث تواليا، هو أبرز الأسماء في المستوى الثاني من القرعة التي تقام في مقرّ الاتحاد القاري (ويفا) في سويسرا، بعدما حلّ ثانياً في ترتيب المجموعة الأولى خلف باريس سان جيرمان الفرنسي. ووزعت الفرق الـ16 التي تأهلت إلى ثمن نهائي المسابقة القارية، على مستويين، يضم الأول تلك التي احتلّت المركز الأول في كلّ من المجموعات الثماني للدور الأول، والمستوى الثاني تلك التي حلت ثانية.

وسيكون ريال أمام احتمال مواجهة فرق مثل ليفربول الإنكليزي حامل اللقب، أو يوفنتوس الإيطالي، أو مانشستر سيتي. لكن الأكيد أن ريال لن يكون في مواجهة غريمه الأزلي برشلونة أو مواطنه فالنسيا نظراً إلى أن قوانين القرعة تمنع مواجهة فريقين من الاتّحاد الوطني ذاته، أو باريس سان جيرمان نظراً إلى أن القوانين تمنع أيضاً المواجهة في ثمن النهائي بين فريقين تقابلا في دور المجموعات.

والخيار الأمثل بالنسبة إلى الريال على الورق في المستوى الأول هو لايبزيك الألماني الذي يبلغ هذا الدور للمرة الأولى.

ولا يخلو المستوى الثاني من أسماء أخرى قادرة على جعل مسار أندية المستوى الأول في ثمن النهائي مهمة شاقة، ومنها توتنهام الذي حلّ وصيفاً لمواطنه ليفربول في نسخة الموسم الماضي، ويخوض المنافسات حالياً بقيادة مدرب جديد محنّك أوروبياً هو البرتغالي جوزيه مورينيو.

كما يبرز في المستوى الثاني أتلتيكو مدريد بقيادة المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني، والباحث عن العودة إلى المراحل المتقدمة في المسابقة التي حلّ وصيفاً لها أمام غريمه في العاصمة الإسبانية ريال في 2014 و2016.

أما تشلسي الإنكليزي المتوّج بلقب عام 2012، فيأمل ألّا يتعثّر في ثمن النهائي، لا سيما أن الفريق اللندني بإشراف مدربه ونجمه السابق فرانك لامبارد، سيكون متأحباً له خلال فترة الانتقالات الشتوية (كانون الثاني/يناير المقبل) لتعزيز صفوفه بلاعبين جدد، بعد رفع عقوبة منع التعاقدات عنه.

ويأمل باريس سان جيرمان الذي تصدر المجموعة الأولى في دور المجموعات، في أن يكون أداؤه هذا العام أفضل من التجارب السابقة، ويتمكّن من تخطي عتبة الدور ثمن النهائي بعد فشله في ذلك منذ 2016.

ومن منظار أندية المستوى الأول، سيكون أتالانتا الإيطالي الخيار الأسهل على الورق، إذ أنه يبلغ هذه المرحلة للمرة الأولى في تاريخه، ويعدّ أضعف الفرق تصنيفاً في ثمن النهائي (56 في ترتيب الاتّحاد القاري)، ويتوقّع أن يخوض المنافسات من دون أيّ ضغط يُذكر.

ويأتي التصنيف على الشكل التالي:

المستوى الأول: برشلونة وفالنسيا الإسبانيان، ليفربول ومانشستر سيتي الإنكليزيان، بايرن ميونيخ ولايبزيك الألمانيان، يوفنتوس الإيطالي، وباريس سان جيرمان الفرنسي.

المستوى الثاني: أتالانتا ونابولي الإيطاليان، أتلتيكو مدريد وريال مدريد الإسبانيان، تشلسي وتوتنهام الإنكليزيان، بروسيا دورتموند الألماني، وليون الفرنسي.

كالشيو

# كارلو أنشيلوتي يعلن الإفلاس
# «نهاية حزينة» لمدرّب كبير

تربط أنشيلوتي علاقة مميزة بلاعبي ميلان (جوسيبي كاكاتشي - أ ف ب)

كثر الكلام أخيراً عن المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي. «كارليتو» طُرد من نابولي بفعل سوء النتائج، والخلافات مع الإدارة. الإقالة الأخيرة فتحت الباب على الكثير من التحليلات والأخذ والردّ حول قيمة أنشيلوتي التدريبية. وإذا ما كان فقد «حسّه التدريبي» إذا صحّ التعبير. كارلو يعاني اليوم، والأكيد أنه لن يكون قريباً من الأندية الكبرى في المدى القريب على الأقل

**حسن رمضان**

لكلّ بداية نهاية، وعلى ما يبدو، فإن رحلة المدرب الإيطالي المخضرم واللاعب السابق كارلو أنشيلوتي مع اقتربت من نهايتها. مدرب يملك تاريخاً مليئاً بالإنجازات التي تتحدث عنه. هو صاحب ثلاثة ألقاب لدوري أبطال أوروبا، بطل لعدة دوريات أوروبية أبرزها الإيطالي والإنكليزي والألماني. اليوم، يسافر أنشيلوتي إلى إنكلترا لتوقيع عقد إمّا مع نادي «التوفيز» إيفرتون أو نادي «المدفعجية» أرسنال. مدرب نزل من القمة الى أندية المنتصف، والمستقبل يخفي الكثير.

## بداية سيئة لغاتوزو

بهدف قاتل في الدقيقة الثالثة من الوقت البدل عن ضائع من الإيفواري جيرفينيو، أسقط بارما مضيفه نابولي بنتيجة (2-1) في المباراة الأولى للمدرب الجديد جينارو غاتوزو الذي عُيّن بديلاً لمواطنه المقال أخيراً كارلو أنشيلوتي. وقال غاتوزو بعد اللقاء: «أنا لا أؤمن بالحظ السيئ؛ في الوقت الحالي لسنا في حالة جيدة ذهنياً، يدفع الفريق ثمن عدم فوزه في الدوري منذ 50 يوماً أو أكثر. إنه أمر صعب، ومن حق الجماهير أن تطلق صافرات الاستهجان، هناك عمل كثير للقيام به».

عام 1995، وبعد أن أعلن اعتزاله كرة القدم كلاعب، قرّر أنشيلوتي خوض تجربة جديدة أصبحت اليوم متوقّعة من أي لاعب يعتزل لعب كرة القدم، والتي تتمثّل في دخول «عالم التدريب». في مدينة كالاريا الإيطالية، كانت محطة أنشيلوتي الأولى، لخوض المغامرة الجديدة التي اختارها بنفسه. مع نادي ريجينا الإيطالي بدأ «الكبير أنشيلوتي» مسيرته التدريبية، مسيرة حقّق خلالها الكثير من الإنجازات والنجاحات. خلال سنته الأولى، تمكّن المدرب الأشيب من مساعدة فريقه على الصعود إلى الدرجة الأولى «سيريا أ»، ما لفت أنظار الكثير من الأندية الإيطالية الأخرى إليه. هذه الأندية شاهدت في أنشيلوتي مدرباً إيطالياً مميزاً وقادراً على تحقيق «العلامة الفارقة» في عالم التدريب. في عام 1996، انتقل كارلو إلى نادي بارما، وحقّق معه المركز الثاني في الدوري خلف العملاق «يوفنتوس» وبفارق 3 نقاط فقط. وفي الموسم الذي تلاه، حقّق المركز السادس. بعد تجربته في بارما، انتقل إلى يوفنتوس، لكي يصطدم بنادَيي العاصمة الإيطالية، «نادي الذئاب» روما من جهة و«نسور العاصمة» لاتسيو، الأسطوريين في ذلك الوقت، وتحديداً ما بين عامي 1999 و2001.

**نجاحات ميلان**

أمجاد أنشيلوتي التدريبية كانت في الملعب عينه الذي حفرت فيه إنجازاته كلاعب. يعتبر ملعب «سان سيرو» الخاص بنادي ميلان الإيطالي، بمثابة ملعب الأمجاد بالنسبة إلى كارلو أنشيلوتي. إنجازات كثيرة وكبيرة، من بينها تحقيق لقب دوري الأبطال في مناسبتين عامي 2003 و2007، الدوري الإيطالي موسم 2003 . 2004، كأس السوبر الأوروبي في عامي 2003 و2007، كأس السوبر الإيطالي عام 2004 وغيرها من الإنجازات والألقاب كلقب كأس العالم للأندية في عام 2007. علاقة مميزة تربط بين أنشيلوتي وميلان، والدليل على ذلك هو الرسالة التي نشرها يوم أمس على «تويتر» والتي وجّه من خلالها رسالة مليئة بالعاطفة والحب إلى ميلان في عيده الـ120.

بعد فترته مع «الروسونيري» والتي دامت 8 سنوات ما بين عامي 2001 و2009، انتقل المدرب المميز إلى أجواء مختلفة تماماً، وتحديداً إلى عاصمة الضباب لندن. لم يذهب أنشيلوتي إلى تتشلسي من باب الصدفة، فعلاقة «الطليان» بهذا النادي الإنكليزي مميزة، وكان النجم السابق الإيطالي جيانفرانكو زولا أحد أساطير النادي اللندني، والذي ربما وبطريقة ما، ساهم في قدوم «السوبر كارلو» ليكون رئيساً للعارضة الفنية عند «البلوز». انتقل أنشيلوتي إلى عاصمة الضباب، وقضى موسمين اثنين داخل أسوار ملعب «ستامفورد بريدج»، حقّق خلالهما نجاحاً بارزاً، تمثل في تحقيقه ثنائية الدوري

> حقّق أنشيلوتي 3 ألقاب لدوري أبطال أوروبا مع ميلان وريال مدريد

الإنكليزي الممتاز وكأس الاتحاد الإنكليزي في موسم 2009 . 2010، والتي كانت الأولى من نوعها في تاريخ تتشلسي. أينما ذهب كان يحقّق الألقاب والإنجازات، حتى جاء موعد الانتقال إلى النادي الذي كان بمثابة «مرحلة انتقالية» في مسيرة المدرب الإيطالي الكبير، ريال مدريد. خلال موسم 2013 . 2014، تعاقد رئيس النادي الملكي ورجل الأعمال الإسباني الكبير فلورنتينو بيريز مع مدرب أحلامه كارلو، المدرب الذي لطالما ما كان يمدحه ويتمنى قدومه إلى مدريد. مع انتقال المدرب الإيطالي إلى العاصمة الإسبانية، حدث ما كان يريده بيريز، حيث قاد أنشيلوتي فريق ريال مدريد للتتويج بلقبه العاشر في دوري أبطال أوروبا، والذي اشتهر بـ«لا ديسيما». منذ ذلك الحين وإلى اليوم، تشهد مسيرة المدرب الإيطالي تراجعاً ملحوظاً.

في عام 2015، تمّت إقالة أنشيلوتي من تدريب ريال مدريد، بعد أن أنهى موسم 2014 . 2015 من دون تحقيق أي لقب يُذكر، ليعود وينتقل إلى باريس سان جيرمان الفرنسي، الذي قضى معه موسماً واحداً فقط، حقّق خلاله لقب الدوري الفرنسي.

**بين فرنسا والمانيا**

لفرنسا مع أنشيلوتي قصة طويلة، فقدوم المدرب الإيطالي إلى «مدينة الأنوار» لم يكن بالصدفة. رئيس النادي الفرنسي ناصر الخليفي يعرف تماماً أن أنشيلوتي متخصّص في دوري الأبطال، وهو يحلم بأن يرفع مدافعه البرازيلي تياغو سيلفا هذه الكأس، لذلك وقّع عقداً مع المدرب الإيطالي. الأخير لم ينجح في تحقيق هدف النادي الفرنسي، لاعتبارات عدّة أهمها أن إدارة النادي لم تكن تملك الصبر، لذلك تبخر أنشيلوتي من «حديقة الأمراء».

بعد رحلة «عاصمة الأنوار»، انتقل أنشيلوتي إلى ألمانيا، وتحديداً إلى النادي البافاري بايرن ميونيخ. في ألمانيا، استطاع أنشيلوتي تحقيق لقب الدوري الألماني، لكنه أقيل في الموسم الثاني له، وذلك بعد أن تراكمت النتائج السلبية، والتي لم تستطع إدارة النادي تحمّلها. لم تكن أمام أنشيلوتي خيارات كثيرة بعد أن أقيل من البايرن، فعاد إلى إيطاليا من بوابة نادي الجنوب نابولي، الذي يُعتبر أقل من غيره على مستوى النتائج والألقاب. خلال موسمه الأول في ملعب «سان باولو»، لم يحقق المدرب أنشيلوتي شيئاً يُذكر، وهذا الأمر استفزّ رئيس النادي «المتقلب المزاج» أوريليو دي لورينتيس، الذي أعطاه فرصة ثانية مع بداية الموسم الحالي 2019 . 2020. خلال هذا الموسم، ومع انقضاء 16 جولة من «الكالشيو»، احتل نابولي المركز الثامن في ترتيب الدوري الإيطالي، الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس دي لورينتيس، والذي أعلن عن إقالة أنشيلوتي مرّة جديدة. اليوم، أصبح في رصيد المدرب الإيطالي التاريخي ثلاث إقالات متتالية، وها هي الصحف الأوروبية تتناقل خبر سفره إلى إنكلترا، للتفاوض مع كل من إيفرتون وأرسنال. هي نهاية حزينة لمدرب عظيم، قدّم الكثير للفرق التي درّبها، لكنه وعلى ما يبدو، لم تعد أفكاره مناسبة لهذا العصر من كرة القدم، تماماً كغيره من المدربين الآخرين كماركسيلو ليبي، جيوفاني تراباتوني، كلاوديو رانييري وغيرهم الكثير.

ريال مدريد، بايرن ميونيخ، نابولي وصولاً إلى كل من أرسنال أو إيفرتون، نهاية حزينة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. أنشيلوتي لم ولن يكون أبداً اسماً عادياً في تاريخ التدريب الأوروبي، سيبقى اسمه محفوراً في ذاكرة الفرق التي درّبها، إن كان في النجاح أو الفشل، فمرور مدرب كأنشيلوتي على أندية كنابولي وباريس سان جيرمان ومستقبلاً أرسنال ربما سيكون حدثاً مهماً لهذه الأندية.



NBA

# دالاس يخسر دونسيتش وبداية مثالية لميلووكي

تلقى دالاس مافريكس ضربة مزدوجة ضمن مباريات دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، بخسارة نجمه الشاب السلوفيني لوكا دونسيتش بسبب الإصابة، وسقوطه أمام ضيفه ميامي هيت (118-122) بعد التمديد. وبعدما حقّق سلسلة من 10 انتصارات في 11 مباراة، تلقى دالاس، ثالث ترتيب المنطقة الغربية، خسارته الثانية في ثلاث مباريات، في لقاء فقد خلاله جهود نجمه الشاب (20 عاماً) في وقت مبكر لإصابة في الكاحل.

وتعرّض دونسيتش لالتواء في الكاحل الأيمن عندما داس على قدم أحد لاعبي ميامي أثناء تقدّمه نحو السلة بعد مرور نحو 1:40 دقيقة على انطلاق المباراة. وبقي على الأرض ممسكاً بكاحله ومتألماً، قبل أن يعاونه زملاؤه وأفراد الجهاز التدريبي لمغادرة أرض الملعب. وأكد دالاس أن فحوص الأشعة التي أُجريت للاعب أظهرت عدم تعرضه لكسر. وبدا تأثير خروج دونسيتش واضحاً على مافريكس، إذ هيمن ميامي وصنع فارقاً بلغ 24 نقطة في الربع الثاني، قبل أن يتمكن دالاس من العودة تدريجاً وانتزاع التقدم بفارق أربع نقاط في الربع الأخير.

وحافظ دالاس على تقدمه (112-108) مع تبقّي 1:08 دقيقة في الربع الأخير، لكن لاعبي ميامي عادلوا النتيجة بفضل رمية ناجحة لإدريس «بام» أديبايو ورميتين حرتين لجيمي باتلر، ليحتكم الفريقان إلى التعادل (112-112) مع تبقي نحو 30 ثانية على صافرة النهاية.

وحسم ميامي المباراة لصالحه في الشوط الإضافي بفارق أربع نقاط. ويعتبر هذا الفوز الـ19 لميامي في 26 مباراة، وهو ثالث ترتيب في المنطقة الشرقية. أما دالاس الذي تلقى خسارته الثامنة في 25 مباراة، فيحتل المركز الثالث أيضاً في الغربية، خلف لوس أنجليس كليبرز الثاني الذي سقط أمس أمام مضيفه شيكاغو بولز بنتيجة (106-109). وهي الخسارة الأولى لكليبرز بعد أربعة انتصارات، وجاءت في غياب ثلاثة من لاعبيه البارزين المصابين، وهم كواهي لينارد (ركبة) ولو ولياميس (ربلة الساق) وباتريك بيفرلي (ارتجاج).

وعزز ميلووكي باكس أفضل بداية له في الدوري في تاريخه الممتد لـ52 عاماً، واقترب من معادلة رقمه القياسي (20 فوزاً في موسم 1970-1971). ولم يجد باكس صعوبة في التفوق على كافاليرز بفارق 17 نقطة. وكان أفضل مسجل لميلووكي نجمه وأفضل لاعب في الدوري الموسم الماضي اليوناني يانيس أنتيتوكونمتو مع 29 نقطة، علماً أنه أمضى وقتاً طويلاً على مقاعد البدلاء لإراحته في ظلّ ضمان نتيجة اللقاء.

وفي بقية المباريات، تفوق سان أنتونيو سبيرز على مضيفه فينيكس صنز بنتيجة (121-119)، بينما خسر هيوستن روكتس أمام ضيفه ديترويت بيستونز (107-115)، وفاز حامل اللقب تورونتو رابتورز على بروكلين نتس (110 - 102)، ودنفر ناغتس على أوكلاهوما سيتي ثاندر (110 - 102)، وممفيس غريزليز على واشنطن ويزاردز (128 - 111).

اصيب دونسيتش في كاحل القدم (أ ف ب)

## استراحة

### كلمات متقاطعة 3333

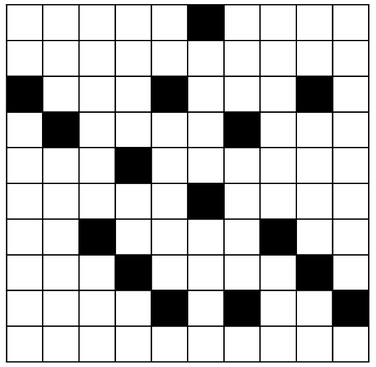

**أفقيا**

1- من جبال لبنان – من الحيوانات البحرية – 2- عاصمة منغوليا – 3- مضائق بحرهُما الإنسان بين بحرين أو نهرين – سبح في الأوهام – 4- زهيد الثمن – بلدة لبنانية بقضاء كسروان – 5- العاصمة السابقة لدولة فيتنام الجنوبية – قطع البلاد من الشمال الى الجنوب – 6- جزيرة يونانية في بحر إيجه – الخصم الشديد العداوة – 7- أمر فظيع – يفجّر الجسر – إله مصري – 8- بلدة لبنانية بقضاء جزين – ظهر واتضح – 9- عمر الإنسان – نسجت الثوب او القصة – 10- أخدود بالغ العمق والإتساع في ولاية أريزونا الأميركية يُعتبر أحد أروع المشاهد الطبيعية في العالم

**عمودياً**

1- رئيس حكومة لبناني راحل – 2- عاصفة بحرية – بركان ساكن – من الأمراض – 3- رئيس روسي راحل – مدينة أثرية في مصر عاصمة الفراعنة في عهد الدولة القديمة – 4- من عناصر الطبيعة – تبييض الأموال – 5- نصفح عن المجرم – كتلة جبلية في سلسلة لبنان الغربية تُشرف على جزين – 6- سكب الماء – إنتقال نفس ناطقة من جسم الى جسم آخر ويُعرف بالتقمّص – 7- طائر من أصغر الجوارح – أدرج الميت في الكفن – قشر وكشط – 8- خلاف يتقدّم – أحرف متشابهة – 9- دويبات تعيش أحياناً في إمعاء الإنسان – بلوغي سن الرشد – 10- سحب العجلة – شخصية غرف بها الممثل السوري الراحل ناجي جبر

### حلول الشبكة السابقة

**أفقيا**

1- عيدان – صمّام – 2- مونتيفيديو – 3- رنّ – الفدّان – 4- أسرت – فدّ – 5- باخوس – ضلّ – 6- ول – راسين – 7- رانكه – أعسر – 8- بيش – ما – مون – 9- شنار – نبّ – ني – 10- شرم الشيخ

**عمودياً**

1- عمر ابو ريشة – 2- بونس الإين – 3- دن – رخ – نشاش – 4- اتاتورك – ر ر – 5- نيل – ساهم – 6- ف ف د – انا – 7- صيدنايا – بل – 8- مداد – نعم – 9- اين – سوني – 10- مو – الزنيخ

### 3333 sudoku

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | 1 | 9 | 7 | | 4 | 3 | | |
| | | | | | | | | |
| 8 | 4 | 6 | 9 | | | | | 1 |
| | | 1 | | 6 | | 2 | | |
| | 3 | 7 | | | | 1 | 5 | |
| | | 5 | | 9 | | 4 | | |
| 1 | | | | | 6 | 9 | 3 | 8 |
| | | | | | | | | |
| | | 8 | 5 | | 2 | 6 | 4 | 7 |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 3332

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | 3 | 8 | 9 | 4 | 7 | 1 | 2 | 6 |
| 9 | 1 | 6 | 8 | 5 | 2 | 7 | 3 | 4 |
| 2 | 7 | 4 | 6 | 1 | 3 | 5 | 8 | 9 |
| 8 | 6 | 5 | 1 | 2 | 9 | 3 | 4 | 7 |
| 1 | 4 | 3 | 7 | 6 | 5 | 8 | 9 | 2 |
| 7 | 9 | 2 | 4 | 3 | 8 | 6 | 5 | 1 |
| 6 | 2 | 1 | 5 | 8 | 4 | 9 | 7 | 3 |
| 4 | 8 | 9 | 3 | 7 | 1 | 2 | 6 | 5 |
| 3 | 5 | 7 | 2 | 9 | 6 | 4 | 1 | 8 |

### مشاهير 3333

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

فيلسوف الماني ومؤرخ الفلسفة (1833-1911). من أوائل المؤلفين الذين درسوا فكرة العلوم الإنسانية كعلم النفس والإجتماع والتاريخ وابرزوا استقلاليتها

11+3+2+6 = عاصمة الهند قديماً ■ 5+4+8+9 = سئمت وضجرت ■ 10+1+7 = حواء بالأجنبية

إعداد **نعوم مسعود**

حل الشبكة الماضية: **رجاء الجداوي**

حول العالم

### كلوب يرفض زيادة اندية دوري الابطال

وجّه الألماني يورغن كلوب مدرّب فريق ليفربول الإنكليزي حامل لقب دوري أبطال أوروبا في كرة القدم، انتقادات لاذعة للحديث عن رغبة بعض الأندية بزيادة عدد الفرق المشاركة في دور المجموعات للمسابقة القارية. ويشكو كلوب ومدرّبون آخرون على امتداد القارة، من الجدول المزدحم للمباريات خلال الموسم بين مسابقات محلّية وقارية ودولية. وقال كلوب: «قرأت أن الأندية الكبرى تريد زيادة عدد المباريات في دوري أبطال أوروبا. أنا لست مشاركاً في هذه الخطط، لكنها هراء». وتابع «المباريات المجدولة هي كما ترونها كثيرة، لكنكم تحبّون رؤيتنا نعاني»، موجّهاً انتقادات إلى وسائل الإعلام التي «تظهر دائما أنها تكترث للأمر. لكن في الحقيقة لا أحد يكترث. نحن نتحدث عن ذلك (ضغط المباريات) لكن لا أحد يتحدث عنه». وبشأن مونديال الأندية، وجّه كلوب انتقادات لعدد المباريات التي سيستضيفها ستاد خليفة الدولي في وقت قصير، ويبلغ عددها خمساً بين الثلاثاء والسبت. وأبدى كلوب قلقه من تأثير هذا العدد من المباريات المتلاحقة على عشب الملعب، «أعتقد أنها تمطر هناك (في قطر). هذا لا يساعد أرض الملعب الذي سنلعب جميعاً فيه»، مضيفاً بسخرية إن هذا التنظيم «جيد بشكل فائق». ويعود ضغط المباريات في ستاد خليفة إلى إرجاء افتتاح ستاد المدينة التعليمية. يُذكر أن ليفربول سيلعب نصف النهائي يوم الأربعاء مع مونتيري المكسيكي.

### اليابان تفتتح ملعب طوكيو

دشّنت العاصمة اليابانية رسمياً الملعب الوطني المخصص لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية طوكيو 2020، والذي يتّسع لنحو 60 ألف متفرّج ويتمتّع بخصائص لمقاومة الحرارة المرتفعة المتوقّعة خلالها. وبني الملعب الأولمبي الجديد في موقع

الملعب القديم الذي استضاف دورة الألعاب الأولمبية الصيفية عام 1964، ويتألف من خمس طبقات فوق الأرض وأثنتين تحتها، ويشمل مساحات خضراء على أطرافه للوقاية من أشعة الشمس. كذلك صمم الإطار الخارجي للملعب بطريقة تسمح بإبعاد أشعة الشمس ومياه الأمطار، وتتيح دخول تيارات الهواء إلى داخله. كما زوّد بثمانية منشآت مخصّصة لرش رذاذ المياه، و185 مروحة و16 قاعة مكيفة. وبحسب مسؤولين يابانيين، بلغت تكاليف الملعب، بما يشمل أعمال البناء والتصميم والتنفيذ، 156,9 مليار ين ياباني (1,45 مليار دولار)، أما أبقى المشروع ضمن الميزانية المحددة.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسنوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، امل الاندري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
للفاكس: 01759500، 01759597
ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01 /666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

# تحوّلات المسألة الاجتماعية الاقتصادية قبل «الثورات» وبعدها

ورد كاسوحة *

المال الذي انتهت إليه الاحتجاجات الشعبية العربية في هذا العقد كان منطقياً، وهو لم يصل إلى هذه المحطّة بسبب تعقيدات الصراع الإقليمي والدولي فحسب، أو لأنّ وطأة القمع التي ووجهت بها الاحتجاجات كانت من الشدّة بحيث لا يستطيع أيّ حراك شعبي، مهما كانت جذريته، تحمّلها. حتى في الجزائر والسودان، وهما المحطتان اللتان استطاعتا الإفلات جزئياً من هذا المصير، بدا أنّ التسوية فيهما تحصل وفقاً لمنطق بعيد إنتاج ليس «النظام نفسه» فقط، بل أيضاً الأوضاع التي سبقت انفجاره. في معظم التجارب التي مرّت بها هذه الدول، سواء لجهة الانتقال السياسي أو لناحية الانهيار الكامل أو الجزئي للمجتمع، كان المنحى الثابت والعام هو باتّجاه المزيد من الانهيارات الاقتصادية وليس العكس. لم تحصل في أيّ دولة مرّت بهذا المنعطف الكبير، الذي بدأ في عام 2011، أي قطيعة فعلية مع أسباب التهميش الاقتصادي أو الاجتماعي التي كانت بالأساس وراء الانفجار الأول في تونس. السياسات النيوليبرالية التي بدأ تطبيقها منذ بدايات الألفية الثالثة، كبديل عن النموذج الاشتراكي، لم يجرِ فعلياً المساس بها في هذه الحقبة، وفي المرّات القليلة التي جرى التراجع عنها، كان ذلك بسبب استمرار الضغط الشعبي، حين كان حضور الطبقات الاجتماعية لا يزال أساسياً، أي في متن الفعل الاحتجاجي نفسه.

### انحسار القضية الاجتماعية ـ الاقتصادية

المكاسب التي جرى تحصيلها في هذه الفترة سرعان ما تراجعت، لأنّ انتزاعها لم يترافق مع حصول تغيير سياسي يضعها في سياق محدّد، ويعتبرها أساس أيّ شرعية مقبلة. عدم حصول هذه الفئات التي قادت الاحتجاجات، في البداية، على مقابل فعلي لقاء تضحياتها الكبيرة، جعلها لا تتراجع فحسب، بل تتخلّى كذلك عن القضية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمصلحة الجهات التي لم تكن تضعها ضمن أولوياتها. دفع هذا التراجع بالقوى المحافظة واليمينية التوجّه، سواء في المؤسسة العسكرية أو في البيروقراطية الحكومية أو حتى ضمن التيارات الليبرالية والإسلاموية، إلى الواجهة، فاصبحت في غياب الجهة المعنية مباشرةً بهذه القضية هي المسؤولة عن تحديد الأولويات، حيث يحتلّ الوصول إلى السلطة بأيّ طريقة وبأيّ ثمن، محور اهتمام هذه الكتلة غير المتجانسة من القوى. بعد هذا الانحسار الواضح للشأن الاقتصادي ـ الاجتماعي، بدأت الانعكاسات بالظهور مباشرة، حيث لم تكن عملية الانتقال السياسي قد انتهت بعد، ولم تكن القوى التي تقود الانتقال قد اتّخذت قراراً باستئناف العمل بالسياسات النيوليبرالية المسؤولة عن كلّ ما حصل. الفوضى التي حصلت نتيجة لغياب المسوّغ الأساسي للاحتجاج، وعدم وجود مسوّغات أخرى تبرّر هذا النوع من الصراع بين الجيش والإسلاميين، هي التي أملت عودة النظام القديم بالشكل الذي نراه الآن في مصر، والذي بعدّ أسوأ بكثير ممّا كان قائماً قبل عام 2011، حين كانت القضية الاجتماعية ـ الاقتصادية تتحرّك ضمن ضوابط معروفة ومتّفق عليها. خشيَ الصراع نهائياً لمصلحة الجيش، وتركيز كلّ السلطة في يده، بما في ذلك القرار الاقتصادي، لم يدع مجالاً لاستئناف العمل بالهوامش التي كانت متاحة سابقاً، والتي كانت تسمح في الحقبة السابقة بحضور للفئات الاجتماعية المهمّشة اقتصادياً، عبر مروحة القوى السياسية والاجتماعية المعارضة التي كانت تمثّلها.

### تجربة تونس

حتى في الدول حيث لم يحصل صراع مباشر بين الجيش والإسلاميين، ولم يتراجع فيها حضور الفئات الاجتماعية المهمّشة أو من يمثّلها، بدا أن الانتقال السياسي يميل لمصلحة القوى التي تفضّل استئناف العمل بالسياسات النيوليبرالية. هذه القوى لم يكن حضور المركّب الأمني العسكري غالباً عليها، كما في الحالة المصرية، وهو ما سمح بهوامش أكبر للاعتراض، لجهة التصويب على سياسات النهب والإفقار. ولكن هذا التصويب لم يُترجَم طيلة فترة الانتقال إلى فعل سياسي، وبقي في إطار التعبير عن الهامش المتاح به للاعتراض، في إشارة واضحة إلى عجز القوى التي تمثّل هذا الاتّجاه عن مجاراة الوجهة العامة للمرحلة، والتي كانت تصبّ في مصلحة تغليب السياسات النيوليبرالية على ما عداها. على أنّ التجربة التونسية تبقى هي الأفضل على صعيد معارضة هذه السياسات، فقد تميّزت عن نظيرتها المصرية وعن باقي التجارب التي حصل فيها انتقال سلمي للسلطة بحضور النقابات في المشهد العام، عبر الاتّجاه الذي كان يقوده الاتحاد التونسي للشغل. وجود هذا الجسم النقابي الصلب، والذي يعتبر بمثابة شريان حياة للفئات الاجتماعية المهمّشة هناك، نقل الحالة الاعتراضية من مستوى إلى آخر، وسمح لها أحياناً بتشكيل بديل عن قوى اليسار التي وقف ضعفها وتشتّتها حائلاً دون تشكيلها قوة اعتراض جدية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزته مرحلة ما بعد الثورة. العلامة الفارقة لهذا الحضور كانت في استمرار الاحتجاجات الجهوية، وفي تشكيلها عامل ضغط على السلطة التي كان قد بدأ الفرز فيها يحصل لمصلحة قوتين أساسيتين («النهضة» و«النداء»)، تمثّلان بوضوح المصالح الطبقية للفئات التي ثار عليها التونسيون. التهميش المتزايد للأطراف التي انطلقت منها شرارة الثورة، كانت هي الوقود لاستمرار هذا الشكل من الاحتجاج، ولكن مع انغلاق السلطة على نحو كامل بعد اكتمال عملية الانتقال بدأت المصالح الطبقية لها بالتشعّب، إلى درجة تخطّت باشواط ما كانت تمثّله منظومة بن علي بأكملها. حصول هذا الأمر في ظلّ هامش واسع للاعتراض والتنظيم، وفي وجود غالبية شعبية واضحة للثنائية الحاكمة، لم يساعد على انتقال احتجاجات الجهات إلى إطار أوسع للفعل السياسي، لا بل تحوّلت أحياناً مع تبنّي الثنائية لتكتيكات سلطوية انقسامية إلى عبء على المعارضة. هكذا، حُمّلت هي وليس السلطة مسؤولية «الانقسام السياسي» الحاصل، واعتُبر نشاطها الجهوي بمثابة مشاغبة واعتراض عبثي على الوضع السياسي والاقتصادي الذي تؤيّده الأكثرية بجناحيها.

### كوابح النظام القديم

كلّ ذلك، سواء في تونس أو في مصر قبلها، كان يمهّد لاستعادة المبادرة من القوى التي مثّلت طوال هذه الحقبة عصب الاحتجاج حين كان ثمة مسوّغ اجتماعي ـ اقتصادي فعلي له. أعيد بهذا المعنى إنتاج الأوضاع السابقة، ولكن من دون وجود هوامش متّفق عليها بشكل مسبق، ومن دون وجود قوى تحمل لواء الاستمرار في الاعتراض. وهذا ما يفسّر الفوضى التي حصلت نتيجة لغياب المسوّغ الأساسي للاحتجاج هي التي أملت عودة النظام القديم بالشكل الذي نراه الآن في مصر، وليس العكس. لم تحصل في أيّ دولة مرّت بهذا المنعطف الكبير، الذي بدأ في عام 2011، أي قطيعة فعلية مع أسباب التهميش الاقتصادي أو الاجتماعي التي كانت بالأساس وراء الانفجار الأول في تونس. السياسات النيوليبرالية التي بدأ تطبيقها منذ بدايات الألفية الثالثة، كبديل عن النموذج الاشتراكي، لم يجرِ فعلياً المساس بها في هذه الحقبة، وفي المرّات القليلة التي جرى التراجع عنها، كان ذلك بسبب استمرار الضغط الشعبي، حين كان حضور الطبقات الاجتماعية لا يزال أساسياً، أي في متن الفعل الاحتجاجي نفسه.

### انحسار القضية الاجتماعية ـ الاقتصادية

المكاسب التي جرى تحصيلها في هذه الفترة سرعان ما تراجعت، لأنّ انتزاعها لم يترافق مع حصول تغيير سياسي يضعها في سياق محدّد، ويعتبرها أساس أيّ شرعية مقبلة. عدم حصول هذه الفئات التي قادت الاحتجاجات، في البداية، على مقابل فعلي لقاء تضحياتها الكبيرة، جعلها لا تتراجع فحسب، بل تتخلّى كذلك عن القضية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمصلحة الجهات التي لم تكن تضعها ضمن أولوياتها. دفع هذا التراجع بالقوى المحافظة واليمينية التوجّه، سواء في المؤسسة العسكرية أو في البيروقراطية الحكومية أو حتى ضمن التيارات الليبرالية والإسلاموية، إلى الواجهة، فاصبحت في غياب الجهة المعنية مباشرةً بهذه القضية هي المسؤولة عن تحديد الأولويات، حيث يحتلّ الوصول إلى السلطة بأيّ طريقة وبأيّ ثمن، محور اهتمام هذه الكتلة غير المتجانسة من القوى. بعد هذا الانحسار الواضح للشأن الاقتصادي ـ الاجتماعي، بدأت الانعكاسات بالظهور مباشرة، حيث لم تكن عملية الانتقال السياسي قد انتهت بعد، ولم تكن القوى التي تقود الانتقال قد اتّخذت قراراً باستئناف العمل بالسياسات النيوليبرالية المسؤولة عن كلّ ما حصل. الفوضى التي حصلت نتيجة لغياب المسوّغ الأساسي للاحتجاج، وعدم وجود مسوّغات أخرى تبرّر هذا النوع من الصراع بين الجيش والإسلاميين، هي التي أملت عودة النظام القديم بالشكل الذي نراه الآن في مصر، والذي بعدّ أسوأ بكثير ممّا كان قائماً قبل عام 2011، حين كانت القضية الاجتماعية ـ الاقتصادية تتحرّك ضمن ضوابط معروفة ومتّفق عليها. خشيَ الصراع نهائياً لمصلحة الجيش، وتركيز كلّ السلطة في يده، بما في ذلك القرار الاقتصادي، لم يدع مجالاً لاستئناف العمل بالهوامش التي كانت متاحة سابقاً، والتي كانت تسمح في الحقبة السابقة بحضور للفئات الاجتماعية المهمّشة اقتصادياً، عبر مروحة القوى السياسية والاجتماعية المعارضة التي كانت تمثّلها.

### تجربة تونس

حتى في الدول حيث لم يحصل صراع مباشر بين الجيش والإسلاميين، ولم يتراجع فيها حضور الفئات الاجتماعية المهمّشة أو من يمثّلها، بدا أن الانتقال السياسي يميل لمصلحة القوى التي تفضّل استئناف العمل بالسياسات النيوليبرالية. هذه القوى لم يكن حضور المركّب الأمني العسكري غالباً عليها، كما في الحالة المصرية، وهو ما سمح بهوامش أكبر للاعتراض، لجهة التصويب على سياسات النهب والإفقار. ولكن هذا التصويب لم يُترجَم طيلة فترة الانتقال إلى فعل سياسي، وبقي في إطار التعبير عن الهامش المتاح به للاعتراض، في إشارة واضحة إلى عجز القوى التي تمثّل هذا الاتّجاه عن مجاراة الوجهة العامة للمرحلة، والتي كانت تصبّ في مصلحة تغليب السياسات النيوليبرالية على ما عداها. على أنّ التجربة التونسية تبقى هي الأفضل على صعيد معارضة هذه السياسات، فقد تميّزت عن نظيرتها المصرية وعن باقي التجارب التي حصل فيها انتقال سلمي للسلطة بحضور النقابات في المشهد العام، عبر الاتّجاه الذي كان يقوده الاتحاد التونسي للشغل. وجود هذا الجسم النقابي الصلب، والذي يعتبر بمثابة شريان حياة للفئات الاجتماعية المهمّشة هناك، نقل الحالة الاعتراضية من مستوى إلى آخر، وسمح لها أحياناً بتشكيل بديل عن قوى اليسار التي وقف ضعفها وتشتّتها حائلاً دون تشكيلها قوة اعتراض جدية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزته مرحلة ما بعد الثورة. العلامة الفارقة لهذا الحضور كانت في استمرار الاحتجاجات الجهوية، وفي تشكيلها عامل ضغط على السلطة التي كان قد بدأ الفرز فيها يحصل لمصلحة قوتين أساسيتين («النهضة» و«النداء»)، تمثّلان بوضوح المصالح الطبقية للفئات التي ثار عليها التونسيون. التهميش المتزايد للأطراف التي انطلقت منها شرارة الثورة، كانت هي الوقود لاستمرار هذا الشكل من الاحتجاج، ولكن مع انغلاق السلطة على نحو كامل بعد اكتمال عملية الانتقال بدأت المصالح الطبقية لها بالتشعّب، إلى درجة تخطّت باشواط ما كانت تمثّله منظومة بن علي بأكملها. حصول هذا الأمر في ظلّ هامش واسع للاعتراض والتنظيم، وفي وجود غالبية شعبية واضحة للثنائية الحاكمة، لم يساعد على انتقال احتجاجات الجهات إلى إطار أوسع للفعل السياسي، لا بل تحوّلت أحياناً مع تبنّي الثنائية لتكتيكات سلطوية انقسامية إلى عبء على المعارضة. هكذا، حُمّلت هي وليس السلطة مسؤولية «الانقسام السياسي» الحاصل، واعتُبر نشاطها الجهوي بمثابة مشاغبة واعتراض عبثي على الوضع السياسي والاقتصادي الذي تؤيّده الأكثرية بجناحيها.

### كوابح النظام القديم

كلّ ذلك، سواء في تونس أو في مصر قبلها، كان يمهّد لاستعادة المبادرة من القوى التي مثّلت طوال هذه الحقبة عصب الاحتجاج حين كان ثمة مسوّغ اجتماعي ـ اقتصادي فعلي له. أعيد بهذا المعنى إنتاج الأوضاع السابقة، ولكن من دون وجود هوامش متّفق عليها بشكل مسبق، ومن دون وجود قوى تحمل لواء الاستمرار في الاعتراض. وهذا ما يفسّر

الفوضى التي حصلت نتيجة لغياب المسوّغ الأساسي للاحتجاج هي التي أملت عودة النظام القديم بالشكل الذي نراه الآن في مصر (عن الويب)

> لم يعد ثمّة من يقوم بدور التحكيم وهي المهمّة التي كانت منوطة بالجيش سابقاً حين كانت الأطراف المختلفة تلجأ إليه لتسوية خلافاتها

انتهاء هذا الصراع لتعرف من هي الجهة التي ستطبّق هذه السياسات، وتسهر على تنفيذها بشكل أفضل ممّا فعلت أنظمة التوريث سابقاً. لم يعد ثمّة من يقوم بدور التحكيم هنا، وهي المهمّة التي كانت منوطة بالجيش سابقاً حين كانت الأطراف المختلفة تلجأ إليه لتسوية خلافاتها بشأن اقتسام السلطة، عبر التوزيع الذي كان يتولّاه، وتحصل بموجبه التسوية، قبل معاودة اندلاع الخلاف مجدداً. ظلّ هذا الدور قائماً إلى حين انتهاء المراحل الانتقالية، وخصوصاً في مصر، حيث كان ثمة أمل ببقائه خارج الإدارة المباشرة للثورة، والتي سيضطر بموجبها لأخذ مسافة من الأطراف التي تدفع باتجاه تبنّي السياسات النيوليبرالية على نحو كامل. انتفاء هذا الأمر على ضوء إمساكه الكامل بالسلطة، جعله يلتصق ـ ليس في مصر فقط بل في جلّ التجارب التي عرفت انتقالاً مماثلاً ـ بالفئات التي كان يقوم سابقاً بفرملة اندفاعتها نحو تبنّي سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين. هكذا، حصل تسارعٌ كبير في تنفيذ هذه السياسات، ابتداءً من أواخر عام 2014 حين اكتملت المراحل الانتقالية في هذه الدول، وبدأت نتيجةً لذلك الانهيارات الاجتماعية بالحدوث وفقاً لآلية معينة، حيث يزداد الانهيار ويتّسع نطاقه مع اكتمال منظومة الحكم، سواء كانت عبر الجيش مباشرة، أو من خلال الأحزاب المنتخبة التي تملك الأغلبية، وتمسك بالسلطة عبر الدوائر الطبقية اللصيقة بها. الإمساك بالسلطة على هذا النحو، جعل من كلّ «اللغو» الخاص بالانتقال الديموقراطي لزوم ما لايلزم. فالتمثيل الذي توسّع نطاقه بالفعل، في هذه الفترة، لم يكن بالضرورة يعني حصول الفئات الاجتماعية المهمّشة على نصيبها من الثروة، بقدر ما كان يعبّر عن طبيعة السياسات النيوليبرالية التي تقوم أساساً على الفصل بين الأمرين، عبر تقييد عمل هذه الفئات، وعزلها عن مجالات التأثير الفعلية على السياسات. وهو ما يفسر السرعة الكبيرة في إنجاز الإصلاحات النيوليبرالية، قياساً بما كانت عليه الحال سابقاً، حين كانت تركيبة النظم ومعارضاتها تحول دون ذلك، وتؤجّل لحظة الانهيار الكبير.

* كاتب سوري

# شوائب الحراك اللبنانيّ من الشكل حتى المضمون

علي ناصر ناصر *

القيادة السيّئة تُنتج معارضة سيّئة

جورج حاوي

اندلعت حركة احتجاجية كبيرة في لبنان في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، صُنّفت في بداياتها أنها عفوية وتلقائية. أخذت التحركات في البداية طابع المطالب المعيشية وحقوق المواطنة، ثم راحت المطالب المعيشية تتراجع لتحلّ محلّها أو توازيها مطالب سياسية تعكس طبيعة الصراع القائم في لبنان.

واللافت في الحراك الحالي، هو انخراط قوى تصنّف تاريخياً بأنها تنتمي إلى محور المقاومة في حركة الاحتجاجات، مقدّمة الخيار الاجتماعي على الخيار السياسي الوضوح الثقافي التي تغمر المجتمع اللبناني. وتجلّت هذه الكتلة التي سيطرت على الحراك في الأمور التالية:

1. الشباب ولغة الشتائم والاستفزاز، التي كانت طاغية على الحراك، وتم استخدام عبارات سوقية عادة لا تحملها، ولا تتبنّاها المفاهيم التربوية والتعليمية ومعظم الأخلاقيات المنتشرة في المجتمع اللبناني. وهي تؤشّر إلى انحلال بنيوي يتّصل بأصل المفاهيم التربوية، حيث وصلت إليه شريحة اجتماعية تعاملت معه بشكل طبيعي، وتستمد ثقافتها من فعل الخيبات والأمبالاة اللبنانية، والصدمات التي ظهرت بفعل العولمة وتطوّر عملية التواصل، ما دفع ذلك إلى خروج شريحة اجتماعية من الحراك، ترفض استخدام تلك العبارات وتعتبرها تشكّلاً نقيضاً لها، وهي فئة أعادت اكتشاف نفسها ثقافياً، ولها ثقل اجتماعي وسياسي وفكري. كذلك، هي تقدم نفسها بكل ثقة إلى العالم، على أنها تحمل مشروعاً للتغيير الثقافي والإنساني. وهنا، لا أناقش لماذا تقدّمت تلك اللغة ظاهر الحراك، ودفعت بالفئة الثانية إلى الوراء.

يضاف إلى ذلك، الشعارات الاستفزازية التي رُفعت في الحراك، وأساسها «كلن يعني كلن»، وهو شعار «ظالم وخبيث»، والإصرار عليه خلق دائرة من الشك والظن لدى شريحة واسعة من المجتمع اللبناني، وهي شريحة صادقة تنتمي إلى سياسيين نظيفي الكف وغير ملوّثين بالفساد، فدفع أيضاً بهذه الشريحة إلى الخروج من الحراك. وبقي أن الشعارات والمصطلحات التي تعبّر عن تحرك أو ثورة، تعكس أدبيات وأخلاقيات وتربية أفرادها، وهي بالضرورة مؤشر على العمق الاجتماعي للثورة، وترافق كل ذلك مع طابع التسلية والترفيه الذي طغى على الحراك، وهو أمر يتناقض مع جدية قوى التغيير والثورة وصلابتها.

2. شكّل «الإعلام المرئي» ـ خصوصاً بعد تجربة «الربيع العربي» ـ أحد أخطر الشوائب التي أضرّت بالحراك وأثرت على جديته، كون هذا الإعلام يعمل وفق مفهوم المنافسة من دون ضوابط، وزيادة نسبة المشاهدين، أي أنه يعمل وفق العقل التجاري المنفلت. وهو إعلام غير مسؤول ومسيّس وينتهك باستمرار المعايير الأخلاقية، كما أنه منخرط في الصراع السياسي القائم في لبنان. وقد تبنّى هذا الإعلام نفسه الحراك اللبناني، كما عمل بعضه على توجيهه، فخلق حالة من التوجّس والريبة والشك لدى شريحة اجتماعية واسعة.

3. القوى والأحزاب التي امتطت الحراك. غير الأحزاب السياسية التي بدأت الحراك. وهي تلك الأحزاب التي بنت ثقافتها وتعاملها مع الدولة على مفاهيم الحرب الأهلية. وهي أحزاب تستمد قوتها من وجودها داخل الدولة، وفي بنيتها سلطوية تشبه مجموعات المصالح والشركات الكبرى التي تعمل على التكاثف الاجتماعي بين أفرادها، فخلقت بيئة اجتماعية خاصة بها. امتطت هذه الأحزاب الحراك، وشاركت في فعالياته، فظهر الحراك على شاكلة «ميليشياوية» نفرت منه الطبقة الوسطى، والتي هي في الأساس المعنيّة بأي حركة تغيير اجتماعي، فراحت تلك الطبقة تتراجع وتُخلي الساحات. ونفرت منه، أيضاً وبشكل خاص، البيئة اللبنانية التي بقيت على تماس مع ذكريات الحرب الأهلية وهي بيئة ترفض بالضرورة والوعي، العودة إليها.

4. التناقض بين شعارات الفقر والحرمان المرفوعة من المتظاهرين، وحقيقة قادة الحراك الاقتصادية والاجتماعية، وقد لاحظ ذلك، بشكل خاص، أبناء الطبقات الفقيرة والمقهورة.

5. مشاركة الشخصيات العامة في الحراك، وهي شخصيات منفصلة أو مفصولة من أحزابها وظهرت وكأنها تريد الانتقام. وبعض تلك الشخصيات انتهازي، جعل من الحراك أكثر هزلاً وجنح نحو الطفيلية والغوغائية، فاندفع يحرّض على تلك القوى مستغلة قضايا عادلة ومحقة وأخطاء أساسية مرتكبة من هذه القوى نفسها.

6. ـ تعامل السلطة القائمة مع الحراك، باعتباره فرصة مناسبة لتصفية الحسابات في ما بينها، وانجرار الحراك إلى ذلك، عبر بعض التصرفات الميدانية ذات الرسائل السياسية، التي أخذ من في الحراك يدافع عنها بغوغائية وصلافة وسذاجة في الوقت نفسه. فوقع الحراك في الشرك السياسي وابتعد عن المفاهيم المطلبية التي انطلق منها.

7. تعامل الحراك مع خطاب السيد حسن نصرالله بالتحديد بعدم مسؤولية، ما دفع قسماً كبيراً من المقهورين اجتماعياً واقتصادياً إلى عدم الثقة بالحراك نفسه، وهو جمهور مسيّس يقدّم الخطاب الوطني على الخطاب المجتمعي، كما أن للسيد نصرالله تأثيراً كبيراً عليه.

8. ـ الأحزاب التي شاركت في انطلاق هذا الحراك، وهي أحزاب تعاني من فشل ثوري واجتماعي تاريخي وبنيتها مهترئة، وهي نفسها تفتقد إلى مقومات الديمقراطية، وطرح فكرة محاسبة السلطة وأحزابها، منذ ثلاثين عاماً، يطرح فكرة ضرورة محاسبة تلك الأحزاب نفسها منذ أكثر من ذلك بكثير على وجودها، وعلى تقلّب خياراتها السياسية، وطريقة مقاربتها للملفات الاجتماعية والاقتصادية. وهي أحزاب بالضرورة، لها أزمة بنيوية وثقافية وتتعامل مع المجتمع الذي تحيا فيه بأسلوب النكران والرفض والاستهزاء بثقافته، وهي نفسها لم تخلق آلية للتغيير الاجتماعي أو الاندماج الاجتماعي، فراحت تدور حول نفسها وأفكارها. وعندما تصطدم الأفكار بالمجتمع، ويصرّ صاحبها على تبنّيها تخلق من حيث لا يدري، بيئة مجتمعية هامشية منافقة، حيث السلوكيات الاجتماعية لأفرادها لا تستوي والعقيدة والأيديولوجيا التي يحملها. وبالتالي، لا يمكن لكل هذا التناقض أن يقود حراكاً واضحاً وصريحاً.

9. عدم وضوح الأهداف والبرنامج للحراك، وهو عطب بنيوي وخطأ موضوعي لم يُعمل على معالجته. وهذا موضع تساؤل واستهجان. والهدف هنا يجب أن يكون واضحاً ومحدداً، كما يجب أن يتم وضع استراتيجيات من أجل تحقيقه، وهو ما كان يفتقر إليه فن في الحراك. فإسقاط الحكومة ليس هدفاً قائماً بذاته، بل هو عمل يجب أن يدخل ضمن إطار التكتيك الذي يخدم استراتيجية أكبر. لذلك، كان الحراك يفتقد للعقل المنظّم الذي يضع خطة، وفي الوقت نفسه يضع بدائلها ويعمل على مراحل وفترات لتنفيذها، ويدفع ذلك إلى النقاش بشأن طبيعة الأفراد الذين يقودون الحراك وخلفيتهم الثقافية ومفهومهم للثورة.

10. تفاوُت القيم والمفاهيم بشكل كبير بين الحراك وفئات واسعة من المجتمع اللبناني، بحيث تطغى على الحراك ثقافة وآداب الرأسمالية الغربية، في تناقض واضح مع الثقافة والمفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة لفئة اجتماعية واسعة من اللبنانيين. فالتغيير الاجتماعي له آلياته ولا يُطرح بشعار جذاب، كالحرية الفردية والمطالبة ببعض الحقوق التي تحتاج لتحقيقها إلى مرحلة انتقالية وبرامج تطاول جوانب المجتمع كافة. وشكّل الترويج لهذه القيم وتبنّيها عملية تحدٍّ قيمي وثقافي لفئات واسعة من المجتمع، الأمر الذي ظهر أيضاً من خلال استخدامها الجميع. ولم يستطع حتى الآن أن يحدد هويته السياسية بشكل واضح ودقيق، فيما تتقلّص يوماً بعد يوم مساحته الصادقة لتتوسع أكثر مساحته الزائفة، التي امتطتها الأحزاب اللبنانية والمنظمات غير الحكومية، وصولاً إلى استثماره في الصراع الإقليمي والدولي.

وفقاً لكل ما تقدم، يتّجه الحراك إلى أن يسلك اتجاهاً من ثلاثة: الاتجاه الأول، تحوّله إلى حركة عنفية، خصوصاً من خلال الأحزاب التي امتطته. وهو اتجاه ضعيف لأسباب موضوعية تتعلق بالحراك نفسه، وبقدرة محور المقاومة نفسه. والاتجاه الثاني، تحويل الحراك إلى حركة فوضوية، وذلك أيضاً بفعل القوى التي امتطته، وبالتالي شلّ عهد الرئيس ميشال عون، وهو اتجاه نسبته أفضل من الاتجاه الأول، ونسبة اللجوء إليه واردة. والاتجاه الثالث، احتواء الحراك من قبل النظام السياسي اللبناني، ونسبة هذا الاحتمال هي الأكبر بفعل مجموعة من المعطيات قائمة ويُعمل عليها، وعبّرت عنها وجوه عديدة من السلطة الحاكمة.

> عدم وضوح الأهداف والبرنامج للحراك عطب بنيوي وخطأ موضوعي لم يُعمل على معالجته

وقع الحراك اللبناني ضحية المجتمع نفسه الذي انطلق ليغيّره، ضحية التناقض المجتمعي والتشويه الثقافي للأفكار والعقائد والمصطلحات. وقع ضحية البنية الهشّة والمتناقضة لهذا المجتمع، وراح يتحول من أداة تغيير وإصلاح بفعل بنية مشوّهة غير منسجمة إلى أداة سياسية يحاول استخدامها الجميع. ولم يستطع

*أستاذ جامعي

**العراق**

أراد برهم صالح، بدعوة البرلمان احتساب «الكتلة الأكبر»، قذف الكرة في ملعب محمد الحلبوسي، حفاظاً على «وسطيّته»، أما الأخير، فيرفض «كرة النار»، متسلّحاً بتفسير للمادة الدستورية، عملياً، المسألة «شراءٌ للوقت»، ومحاولة لـ«حرف الأنظار» عن اتصالات «البيت الشيعي»، والتي يبدو أنها ستسفر في الساعات الأخيرة للمهلة الدستورية (الخميس المقبل)، عن اسم خليفة عادل عبد المهدي

# عودةٌ إلى حديث «الكتلة الأكبر»
# صالح والحلبوسي ينتظران موقف «البيت الشيعي»

بغداد ــ **الأخبار**

مجدّداً، عودةٌ إلى «المربّع الأول»، أي إلى «شراء الوقت» واستهلاك أسماء المرشحين وحرقها. «العودة»، هذه المرّة، جاءت عن طريق الحديث عن «الكتلة النيابية الأكبر»، والتي من شأنها اختيار بديل من رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي. رئيس الجمهورية برهم صالح، دعا القوى والأحزاب السياسية، إلى اختيار رئيس «يحظى بتأييد المتظاهرين لإدارةُ البلاد لمرحلة انتقالية، قبل إجراء انتخابات تشريعية مبكرة»، لنزع فتيل الأزمة السياسية التي يرزح العراق تحتها منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي. وفي بيانٍ صادر عنه، أكد صالح أنه «يواصل إجراء مُشاوراتٍ مكثّفة مع قادة الكتل السياسية، والفعاليات الشعبية، والنخب الأكاديمية، والنقابات والاتحادات المهنية، وشرائح مختلفة من المجتمع، لتكليف مرشح لرئاسة الوزراء»، مؤكّداً ضرورة «اعتماد السياقات الدستورية، والتوقيتات الزمنية المحدّدة». كذلك، طالب البرلمان، في رسالةٍ وجّهها إلى رئاسة مجلس النواب، بـ«تحديد الكتلة البرلمانية الأكبر، والتي يحقّ لها ترشيح رئيسٍ جديد للحكومة». وبحسب المادة 76/ أوّلاً من الدستور، فإن «رئيس الجمهورية يكلّف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء»، والتي سُجّلت في أوّل جلسة برلمانية، في الفصل التشريعي الأول من العام الأول. وأضاف صالح، في رسالته، إن كتاب قبول استقالة عبد المهدي، وصل إلى رئاسة الجمهورية في 4 كانون الأول/ ديسمبر الحالي؛ وعليه، فإن مهلة الـ 15 يوماً، التي حدّدها الدستور لتكليف مرشّح بديل، تنتهي ليل الخميس المقبل، ما يعني «شراء المزيد من الوقت»، وحرف الأنظار عن مضمون الاتصالات ـ القائمة والمستمرة ـ بين الأحزاب والقوى، في مقابل تسليط الضوء على حديث «الكتلة الأكبر»، علماً بأن الرئيس العتيد ـ وفق معلومات «الأخبار» ـ سيكون مرهوناً بتوافق الأحزاب والقوى «الشيعية»، وليس بتغليب أو فرض إرادة فريقٍ على آخر.

ووفق المعلومات أيضاً، فإن صالح أراد في خطوته هذه رمي «كرة النار» في ملعب البرلمان ورئيسه محمد الحلبوسي. وتشير المعلومات إلى أن الأول يسعى إلى تجنّب أي «إحراج» مع «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، والشارع الغاضب، والأحزاب والقوى، وتحديداً بين زعيم «التيّار الصدري» مقتدى الصدر (الداعم لكتلة «سائرون»، والتي تعدّ الكتلة النيابية الأكبر بأكثر من 50 نائباً)، وزعيم «تحالف الفتح» هادي العامري (يُعدّ الائتلاف النيابي للعامري ونوري المالكي وحلفائهما، التكتل النيابي الأكبر بأكثر من 90 نائباً). لهذا، جاءت خطوته حفاظاً على صورته وتأكيداً على «وسطية» يريد تثبيتها.

في المقابل، يُنقل عن الحلبوسي أنّه «سيعيد الكرة» إلى مرمى صالح. وفيما تفيد المعطيات بأن تفسير رئيس البرلمان للمادة 76/ أوّلاً، سيكون أن «تكليف الكتلة الأكبر بتسمية الرئيس محصورٌ بالحكومة الأولى، وليس بالحكومات الأخرى (ضمن الدورة النيابية الواحدة)»، ثمة مصادر برلمانية تؤكّد أن «الجلسة الأولى لم تشهد تعداداً للكتلة الأكبر، على اعتبار أن عبد المهدي جاء بتوافق سائرون والفتح، والتي تعمّدت انتهاج مبدأ الالتفاف على السياق الدستوري، والمتعلّق بالكتلة الأكبر».

عملياً، ليس تقاذف الكرة بين رئاستَي الجمهورية ومجلس النواب، إلا مناورة سياسية لـ«شراء المزيد من الوقت»، لأنّ كتل «البيت الشيعي» ستستنفد كامل «المهلة الدستورية»، قبل أن تكشف عن خيارها النهائي والحاسم. وتشي معلومات «الأخبار» بأن توجّه تلك الأحزاب والقوى، يقضي بالبحث عن «شخصيّة» تتمتّع ـ إلى جانب كونها حازمة وقوية وشجاعة ـ بالاستقلالية والتحرّر من أي قيدٍ حزبي. وفي هذا السياق، يؤكّد مصدرٌ مطّلع، أن الاتصالات مستمرة، والخيارات المطروحة، أحد القضاة أو المستقلين، أو سياسي يحظى برضى «المرجعية»، ومقبولية الشارع ورضى الأحزاب والقوى.

صالح: لاختيار رئيس يحظى بتأييد المتظاهرين لإدارة البلاد لمرحلة انتقالية (أ ف ب)

وعلى خطّ «بورصة» الأسماء، تؤكّد المصادر أن «الخيارات»، حتى الآن، لا تزال على حالها، فالعامري والمالكي متمسكان بالنائب محمد شياع السوداني، الذي يفتقد دعم الصدر وزعيم «تيّار الحكمة الوطني» عمار الحكيم و«ائتلاف النصر» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، عدا عن رفض الشارع المطلق له. كذلك، برز في الساعات الماضية، اسم محافظ البصرة أسعد العيداني، كرئيس للوزراء، الذي رُشّح من قِبل البعض في «تحالف البناء»، من دون أن يحظى بالإجماع المأمول. وإلى جانب هذين الخيارين، لا يزال اسما وزير النفط الأسبق محمد إبراهيم بحر العلوم، ووزير التعليم العالي قصي السهيل مطروحين، ولكن بدرجةٍ أقل، إلى جانب رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي، الذي يلوح اسمه في الأفق، من دون أي «مؤشّر» حقيقي على تبنّيه من قِبل أحد. لكن، وفق مصادر «الأخبار»، فإن «حديث الأسماء قد سُحب من التداول، تجنّباً لحرق أي مرشّح جدّي للمنصب»، مؤكّدة أن الساعات القليلة المقبلة ستكون كفيلة لتبيان وجهة «البيت الشيعي» في انتقاء ممثله لرئاسة الوزراء.

**طرح البعض في «تحالف البناء» اسم محافظ البصرة أسعد العيداني**

سوريا

## أكبر قافلة أميركية إلى سوريا منذ إعادة الانتشار شرقًا

توجّهت قافلة عسكرية أميركية، أول من أمس، من الحدود العراقية باتجاه ريف القامشلي، تمهيداً لانتقالها إلى القواعد الأميركية الموجودة في محيط حقول النفط في الحسكة ودير الزور، في ظلّ سعيها لاتخاذ حقل العمر النفطي كقاعدة جديدة رئيسة لـ«التحالف» الدولي، بدلاً من قاعدة معمل لافارج للإسمنت في ريف الرقة، والتي كانت قد انسحبت منها بعد بدء الهجوم التركي على الشمال السوري. كما تسعى الولايات المتحدة، من خلال الدفع بتلك القوافل، إلى تدعيم قاعدتها الموجودة في مديرية حقول الجبسة في ريف الحسكة، والمشرفة على عدد من آبار النفط، إلى جانب معمل غاز الجبسة في مدينة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي. ويُتوقع أن تشهد الفترة المقبلة نشاطاً مكثفاً للقوافل الأميركية، بهدف تعزيز قواعد واشنطن في ريفَي الحسكة ودير الزور بمعدّات لوجستية للتحصين، وآليات وأسلحة لتأمين الحماية الكافية لها في مناطق الانتشار الجديد.

(الأخبار)



**تحليل إخباري**

## تحدّيات متكاثرة أمام نتنياهو:
# الاحتفاظ برئاسة «الليكود» مهمة أولى

علي **حيدر**

قد تكون هذه المرة الأولى التي يرتبط فيها المسار السياسي في إسرائيل بمستقبل شخص متهم بثلاث قضايا فساد، خصوصية هذا الشخص أنه رئيس وزراء استطاع أن يشلّ الكيان منذ نحو سنة، لضمان ألّا يحاكم ويدخل السجن. لا يتعارض هذا التوصيف مع كون الشلل السياسي له أبعاد أخرى لا تقلّ أهمية: الصراع العلماني – الديني، الانقسامات السياسية، والتنافس على السلطة. لكن الأكثر غرابة في ما يجري منذ مطلع السنة أنه بعد كلّ المحطات السابقة، والتحدّيات الداخلية والخارجية، يؤكد مراقبون أنه ليس هناك ما يضمن ألّا تستمر حالة الشلل لأشهر إضافية، وتتكرر في ضوء ذلك الانتخابات. ويرتبط مستقبل الوضع السياسي بمجموعة عوامل حاسمة تتمحور جميعها حول شخص بنيامين نتنياهو، تبدأ بنتائج انتخابات حزبه، «الليكود»، المقررة في السادس والعشرين من الشهر الجاري، ولا تنتهي بنتائج الانتخابات العامة المقبلة في الأول من آذار/ مارس المقبل. كما تشمل موقف المستشار القضائي والمحكمة العليا من تشكيل نتنياهو للحكومة، وموقف كتلة اليمين بعد الانتخابات من الرجل، وإمكانية عقد صفقة قضائية - سياسية في شأنه، أو بروز تحول في موقف أيّ من الأحزاب المنافسة له، خصوصاً في حال وقوع حدث أمني كبير على مستوى المنطقة.

بعدما نجح نتنياهو في تأجيل موعد الانتخابات التمهيدية في «الليكود» إلى ما بعد دخول إسرائيل في الانتخابات، استطاع منافسه اللدود في الحزب، جدعون ساعر، الذي لا يقلّ يمينية وتطرفاً عنه، أن يفرض إجراء هذه الانتخابات، مستغلاً في ذلك إخفاق نتنياهو المتكرر في تشكيل الحكومة، والعبء الذي بات يشكله على معسكر اليمين نتيجة قضايا الفساد المتهم بها. والجدير ذكره، هنا، أن نتنياهو أدرك مبكراً الخطورة التي يشكلها ساعر، ولذا بذل كلّ جهوده لمنعه من الفوز بمرتبة متقدمة في انتخابات قائمة «الليكود» السابقة، لكنه أخفق في هذا إلى حدّ كبير. ما كان يخشاه رئيس الحكومة تحقق. فمنذ لاح اتجاه إسرائيل نحو انتخابات ثالثة، تَصدّر ساعر الدعوة إلى المنافسة على رئاسة «الليكود» حفاظاً على مكانة الحزب وحكم اليمين. وهي منافسة يمكن القول إنها تمثل التحدّي الأخطر لنتنياهو، لأنه في حال تفوّق ساعر عليه، ستطرأ تغيّرات على المشهد الداخلي، تتذلّل في ضوئها العقبات أمام تشكيل الحكومة أيّاً كانت النتائج التي ستخلص إليها الانتخابات العامة. لكن في المقابل، تبقى أمام ساعر مهمة صعبة جداً تتمثل في الفوز على شخصية هي الأقوى في «الليكود»، وأثبتت في محطات كثيرة قدرتها على التحكم بخيارات الحزب.

إذا أخفقت محاولة إطاحة نتنياهو من رئاسة «الليكود»، تبقى محطة الانتخابات التي تؤكد استطلاعات الرأي كافة أنها لن تؤدي إلى تغيير جذري في معادلة التعطيل المتبادل القائمة. ويخشى نتنياهو و«الليكود» من أن تشكل لوائح الاتهام عاملاً أساسياً في بلورة موقف الناخب، على الأقلّ بما يؤدي إلى تراجع تمثيله لمصلحة حلفائه أو حتى خصومه. مع ذلك، يشكل موقف المستشار القضائي والمحكمة العليا، في ما يتصل بأهلية نتنياهو لتشكيل الحكومة، عاملاً حاسماً في تحديد مستقبله السياسي والشخصي. ويعود هذا إلى أن أيّ قرار منهما ملزم لكلّ مؤسسات الدولة. وسبق أن امتنع الطرفان عن إبداء رأي في هذه المسألة كونها لا تزال نظرية، في إشارة إلى أنه لم يكن مطروحاً، بعد إعلان لوائح الاتهام، تكليفه تشكيل الحكومة. ولا توجد سابقة مشابهة لحالة نتنياهو، كما أن القانون لا ينص على موقف محدد في تلك الحالة، وهو ما يجعلها قضية اجتهادية.

أيضاً، يشكل موقف أحزاب اليمين من التحالف مع نتنياهو بعد الانتخابات المقبلة عاملاً حاسماً في نجاح تكتيكه لضمان عدم محاكمته. خلال الأشهر الماضية، استطاع نتنياهو أن يحول دون تشكيل حكومة برئاسة بيني غانتس، عبر التفاف اليمين حوله كمرشح وحيد. لكن جديد المعطيات حتى الآن، وفقاً لـ«القناة 12»، هو إعلان قيادي من معسكر اليمين أنه «لن تكون هناك مسيرة عمياء وراء نتنياهو، ولن تكون هناك انتخابات رابعة على جدول الأعمال». وقال القيادي المذكور: «سنوضح أننا نؤيد وندعم المرشح الذي لديه أعلى الاحتمالات لتشكيل الحكومة المقبلة». وفي الإطار نفسه، ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن قياديين في أحزاب اليمين أجمعوا في ما بينهم على عدم تشكيل كتلة من هذا القبيل مرة أخرى. في سياق متصل، بدأ التداول في إسرائيل حول صفقة من نوع آخر، يُمنح بموجبها نتنياهو العفو مقابل اعتزاله الحياة السياسية. ومع أنه لم يتم حتى الآن إيضاح الآليات القانونية لهذه الصفقة ومدى إمكانية تحققها، تبقى هي الخيار الأخير لنتنياهو. وإلى حين تحول ذلك إلى اقتراح جدي، تظلّ المعطيات السابقة هي الأكثر حضوراً. وبعيداً عن التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية لإسرائيل، يبدوا واضحاً أن هناك تحولات موازية في البيئة الداخلية على أكثر من صعيد، وهو ما يقرّ به المسؤولون والخبراء كافة، وسبق أن تطرّق إليه الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، قبل نحو ثلاث سنوات، عندما قال إن إسرائيل على مفترق طرق (داخلي). وليس شلل كيان دولتي بكامله، بهدف ضمان ألّا يحاكم رئيس وزراء على فساده، إلا أحد مظاهر تلك التحولات التي لها مصاديقها الأخرى في الميادين السياسية والاجتماعية، وحتى على مستوى الجيش.

**تقرير**

# عمران خان يقدّم «طوق النجاة الأخير» للسعودية

لقمان عبد الله

وصل رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، أول من أمس، إلى السعودية، في زيارة هي الرابعة له للمملكة في أقلّ من سنة. وذكرت وسائل إعلام باكستانية أن الزيارة تأتي استكمالاً للجهود السابقة التي يبذلها خان في إطار وساطته بين كلّ من السعودية وإيران، بهدف تخفيف التوتر على خطّهما. وسبق أن زار خان طهران في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بعد أن أجرى محادثات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الرياض، في أيلول/ سبتمبر الفائت. وكانت إسلام أباد قد بدأت وساطة بين الجانبين في أعقاب عملية «أرامكو» في 14 أيلول. وقال خان، في حينه، إن وساطته جاءت بطلب من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وابن سلمان. كذلك، نقل رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي، في الأشهر الماضية، رسائل بين كلّ من الرياض وطهران. وفي نهاية الأسبوع الفائت، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن السعودية تتفاوض سرّاً مع إيران خوفاً من ضربات جديدة لاقتصادها. وأكدت الصحيفة أن السعودية تبذل جهوداً سرّية لتطبيع العلاقات خشية ما قد تجلبه نزاعات إقليمية محتملة من مخاطر على اقتصادها. يرى مطلعون على المفاوضات، في ما يخص الشأن اليمني، أن النظام السعودي يضع نفسه أمام خيارين: إما استمرار الهدنة (المشروط من جهة صنعاء برفع الحصار عن ميناء الحديدة ومطار صنعاء)، و إما «أرامكو ثانية» وربما ثالثة، في حين تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن تكرار ضربة أو ضربات على «أرامكو» قد تكون له تبعات مدمّرة على الاقتصاد السعودي. ويأمل أصحاب القرار في الرياض، من خلال التواصل مع الجانبين اليمني والإيراني، أن يفتحوا كوّة في جدار الأزمة تُجنّبهم الأسوأ، من خلال إطالة أمد الهدنة، لا سيما بعدما شعروا أن صنعاء في طور إعادة النظر في مبادرتها التي أعلنتها من طرف واحد. وتصف المصادر الوساطة الباكستانية بأنها «طوق نجاة أخير» قبل الانتقال إلى التصعيد، بعد الفشل السعودي في الالتزام بشروط التهدئة، أي رفع الحصار، والذي تعتقد الرياض أنه سيؤدي إلى خسارة آخر ورقة لديها. في الساعات الماضية، سجّل العديد من المسؤولين في صنعاء مواقف تعتبر أن التصريحات السعودية حول وقف العدوان تبقى في إطارها الإعلامي، ولا وجود لمصاديق لها على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، أكد عضو «المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، وجود بعض التواصل مع الجانبين السعودي والإماراتي، لكنه لم يرقَ إلى مستوى التفاوض، مشيراً إلى أن الجانب السعودي يراوح مكانه ولم يقدّم أيّ خطوة إيجابية لوقف العدوان. في الموازاة، لا توجد أيّ إشارة من الجانب الإيراني (الطرف الآخر في التواصل الباكستاني) إلى أنه في وارد الضغط على الحلفاء اليمنيين، خصوصاً أن السعودية في موقف «المعتدي الضعيف»، وأن أيّ تدخل من طهران يفترض أن يدفع الرياض إلى تقديم تنازلات على الساحة اليمنية وفي الإقليم، لا يبدو أن السعودية حاضرة لتقديمها.

**النظام السعودي يضع نفسه أمام خيارين: إما استمرار الهدنة و إما «أرامكو ثانية»**

وفي هذا السياق، تتساءل مصادر مطلعة على الحراك السعودي: كيف تحرّض الرياض الإدارة الأميركية على الضغط على إيران، وفي الوقت ذاته تطلب من طهران مساعدتها في إقناع اليمن باستمرار الهدنة، وهي لا تزال تفرض حصاراً مطبقاً على اليمن من دون أن تنفّذ أيّاً من تعهداتها، وأقلّها تسيير الرحلات الجوية من مطار صنعاء للحالات الإنسانية؟ وتضع المصادر المحاولات السعودية في إطار «التذاكي من خلال مناورة سياسية مفضوحة». وتقول إن الجانب السعودي يضع نفسه مرة أخرى أمام خيارين: إما تكرار عملية «أرامكو»، أو الخضوع لمسار التسوية من خلال المفاوضات وصولاً إلى السلام العادل، ولا سيما أن الرياض تدرك أن رهانها على التدخل الأميركي المباشر في الحرب بات مستبعداً. والأمر الذي يثير القلق السعودي هو أن الولايات المتحدة لطالما تعاطت سابقاً مع الملف اليمني على أنه متعلق بالسعودية، إلا أن تحولاً في السياسة الخارجية الأميركية طرأ في الآونة الأخيرة، إذ بات التعاطي مع الملف على أنه متعلق بإيران، وهو ما يحرك خشية الرياض من أن يدخل اليمن ضمن مفاوضات خلفية مع طهران من خارج موافقة المملكة أو بما لا يراعي مصالحها. المؤكد الآن أن مسار الأمور سيوصل إلى مرحلة حاسمة: إما وقف الحرب أو تلقّي ضربات يمنية رداً على استمرار العدوان. وهو ردّ ليس مؤكداً أن صنعاء ستنتهج فيه استراتيجية التدرّج.

**أمام ساعر مهمة صعبة جدا تتمثل في الفوز على شخصية هي الأقوى في «الليكود» (أ ف ب)**

## ليبيا

على رغم مرور ثلاثة أيام على إعلان قائدها «الساعة الصفر» لدخول العاصمة طرابلس، لم تتمكن قوات المشير خليفة حفتر من إحراز تقدّم مهم، حيث لاقت صدّاً عنيفاً من قوات حكومة «الوفاق»، والتي حصلت على دفعة جديدة من الأسلحة التركية. تعمل على تعزيزها بتحصيل دعم قطري

# تصعيد عسكري وسياسي متبادل: «الوفاق» تحشد الدعم التركي والقطري

أعلن المشير خليفة حفتر، مساء الخميس الماضي، «الساعة الصفر» لدخول العاصمة، وحثّ، في تسجيل مصوّر، قواته على التقدّم إلى قلب طرابلس التي اعتبرها مختطفة من طرف «إرهابيين». صباح يوم الجمعة، ردّ رئيس المجلس الرئاسي لحكومة «الوفاق»، التي تسيطر على طرابلس وأغلب شمال غرب البلاد، فائز السراج، على كلمة حفتر، قائلاً في خطاب مصوّر إنه «لا ساعة صفر سوى صفر الأوهام، ولا سيطرة أو اقتحام لطرابلس وأحيائها»، داعياً المنخرطين في مشروع حفتر إلى «التخلّي عن المشاريع الوهمية والعبثية التي لم تقدّم لهذا الوطن سوى آلاف الضحايا من الشباب قرابين لحكم الفرد... لم نرَ منها سوى دمار المدن ولم نسمع منها سوى خطابات الموت والدم والخراب».

ميدانياً، عزّزت قوات حفتر وجودها ونشاطها على مختلف الجبهات في التخوم الجنوبية لطرابلس، ونجحت في السيطرة على بعض المواقع الجديدة، إضافة إلى إسقاطها طائرة قتالية مسيّرة وحرقها بعض المدرعات التركية الصنع، لكنها فقدت في المقابل عدداً من مقاتليها، سقط سبعة منهم يوم الجمعة، كما فقدت طائرة عمودية فوق مدينة الزاوية غرب العاصمة، لم يُعلَن بعد سبب سقوطها. في الجهة المقابلة، عزّزت قوات «الوفاق» ترسانتها العسكرية بوصول دفعات أسلحة جديدة من تركيا، شملت طائرات مسيّرة وصواريخ مضادّة للدروع، مكّنها من الحفاظ على وضع دفاعي جيد. والجدير ذكره، هنا، أن طرفي النزاع صارا يفضّلان استخدام الطائرات المسيّرة والقصف الصاروخي على القتال المباشر الذي يتسبّب في خسائر مادية وبشرية كبيرة.

في موازاة القتال على الجبهات، نشب صبيحة أمس الأحد خلاف بين مجموعتين تتبعان قوات «الوفاق». ويرتبط هذا النزاع بمحاكمة عُقدت أمس في طرابلس، تناولت ملفّ مجزرة سجن أبو سليم، التي تعود إلى عام 1996 حين قتل نظام معمر القذافي أكثر من 1200 سجين في يوم واحد، أغلبهم مساجين رأي من الإسلاميين، لقمع تمرّد داخل السجن. وأسقطت المحكمة التهم عن بعض الموقوفين في القضية، مُبرّرةً ذلك بانقضاء مدّة الخصومة. لكن، قبل بدء المحاكمة، اقتحمت «قوّة الردع الخاصة» مقرّاً يتبع «كتيبة ثوار طرابلس»، واقتادت الموقوفين لدى الأخيرة لتضعهم في سجن يتبع لها هي قرب «مطار معيتيقة الدولي»، ما أدى إلى تبادل نار وتهديدات، على رغم أن الجهازين كليهما يتبعان وزارة الداخلية. ومن بين الموقوفين مسؤولون كبار في نظام القذافي، أبرزهم عبد الله السنوسي والبغدادي المحمودي والساعدي القذافي. لم تؤثر هذه الحادثة حتى الآن على سير القتال، لكنها قد تلقي بظلالها على تطورات المعارك، نظراً إلى وجود مقاتلين من الطرفين في الجبهات.

> حثّت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا طرفي النزاع على «الامتناع عن القيام بأعمال عسكرية»

### تحركات دولية

جاء أول ردود الفعل الدولية على إعلان «الساعة الصفر» من وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع دول المغرب. وفي بيان له صدر يوم الجمعة، قال الوفد إن «التهديدات الأخيرة من المشير المزعوم... تمثّل مصدر قلق شديد»، مضيفاً أن «هجوماً عسكرياً مماثلاً لن يقود إلّا إلى تعميق معاناة المدنيين الليبيين». ودعا الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي ككلّ إلى «إدانة مثل هذه التهديدات، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنّب حدوث حمام دم». في اليوم نفسه، وعقب لقاء بين المستشارة الألمانية ورئيس الحكومة الإيطالية والرئيس الفرنسي، صدر بيان مشترك حثّ طرفي النزاع على «الامتناع عن القيام بأعمال عسكرية، والمشاركة بصورة حقيقية في وقف شامل ودائم للأعمال العدائية، واستئناف مفاوضات ذات مصداقية تحت رعاية الأمم المتحدة». وطالب البيان، المنظمات الإقليمية، وخصوصاً الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، بـ«لعب دور مهمّ في التنفيذ الفعلي لمخرجات مؤتمر برلين»، المؤجّل إلى موعد غير معلن، لكن يُنتظر عقده في الأشهر الثلاثة الأولى من العام المقبل.

في مقابل المواقف الأوروبية الكلامية، تحرّك رئيس المجلس الرئاسي لـ«الوفاق» لتحصيل دعم مادي وسياسي لحكومته، إذ انتقل السراج، أمس، إلى الدوحة، حيث التقى أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، الذي قال إن بلاده ستضاعف الجهد في سبيل أن تتجاوز ليبيا الأزمة الحالية، مبدياً استعداد الدوحة لإسداء أيّ دعم تطلبه طرابلس في المجالين الأمني والاقتصادي، علماً بأن «صندوق قطر للاستثمار» يملك بالفعل حصة مهمة في شركة الأسلحة التركية التي تُصدّر أغلب المعدّات العسكرية إلى قوات «الوفاق». كذلك، التقى السراج وزيرَي الدفاع والخارجية التركيَين، وناقش معهما الخطوات التي اتُّخذت لتطبيق مذكّرتَي التفاهم الموقّعتَين نهاية الشهر الماضي بشأن التعاون الأمني والعسكري، وتحديد الحدود البحرية بينهما. بالتوازي، أوفدت «الوفاق» إلى أنقرة وكيل وزارة الصحة ووفداً مرافقاً له، من أجل إتمام توقيع مذكّرة تفاهم في المجال الصحي، تتولّى تركيا بموجبها إدارة بعض المرافق الصحية في ليبيا وإيفاد طواقم طبية. وفي اليوم نفسه، أرسلت الحكومة التركية مذكّرة التفاهم حول التعاون الأمني والعسكري إلى البرلمان ليصادق عليها. وتشمل المذكرة، التي سُرّبت نسخة منها، إمكانية إرسال أسلحة وتقنيات عسكرية إلى ليبيا، إضافة إلى طواقم خبراء ومدربين، لكن بعض البنود تشوبها ضبابية، وقد تستخدم في المستقبل القريب كمبرّر لإرسال قوات تركية مقاتلة. في الجهة المقابلة، أعلن رئيس البرلمان المنعقد في شرق البلاد، والداعم لحفتر، عقيلة صالح، أنه تلقى دعوة لزيارة واشنطن. ولم يحدّد صالح الجهة التي دَعَتْه، لكنه توقع أن تتمّ الزيارة في كانون الأول/ ديسمبر الجاري، واعتبر ذلك اعترافاً بشرعية البرلمان، على رغم أن هذا الأخير صار منقسماً، بعدما انشقّ عنه عشرات النواب وصاروا يجتمعون في طرابلس. كما أعلن صالح أنه راسل المنظمات العربية لسحب الاعتراف بحكومة «الوفاق»، وقد تلقى إجابة من رئيس البرلمان العربي، مشعل السلمي، الذي وعده بطرح الموضوع، ودعاه إلى إلقاء خطاب في البرلمان العربي في كانون الأول/ ديسمبر الجاري، بحسب ما قال.

(الأخبار)

## السودان

# إيداع البشير في مؤسسة إصلاح: تمخّض الجبل...

«تمخّض الجبل فولّد فأراً». هكذا كان الحكم على الرئيس السوداني المعزول، عمر البشير، بعدما حُكم عليه بإيداعه «مؤسسة للإصلاح الاجتماعي» لعامين، وليس السجن، «نظراً إلى كبر سنّه (75 عاماً)»، وفق قرار المحكمة التي أمرت أيضاً بمصادرة ملايين اليوروات والجنيهات السودانية التي عُثر عليها في مقرّ إقامته بعد إطاحته. وجاء هذا الحكم بناءً على الاتهامات الموجّهة إلى البشير بحيازة عملات أجنبية بطريقة غير مشروعة، والتي كانت تصل أقصى عقوبة فيها إلى السجن عشر سنوات.

وبينما نظم أنصار البشير مسيرات أول من أمس رفضاً للحكم، رحّب «تجمع المهنيين السودانيين»، الذي قاد الاحتجاجات في وقت سابق هذا العام، بقرار المحكمة، واصفاً إياه بأنه «إدانة سياسية وأخلاقية» للبشير ونظامه، ولافتاً إلى أن هذه قضية من ضمن قضايا عدة ضد الرئيس المعزول وحلفائه. ميدانياً، لم تشهد العاصمة احتكاكات تُذكر مع أنصار الرئيس المخلوع، وخاصة في ظلّ انتشار مكثف للجيش والأمن وسط العاصمة لمنع المتظاهرين الذين قُدّرت أعدادهم بثلاثة آلاف من التوجّه إلى القصر الرئاسي ووزارة الدفاع وكذلك المحكمة. لكن رئيس هيئة الدفاع عن البشير، المحامي أحمد إبراهيم الطاهر، أعلن أنه سيستأنف الحكم، معتبراً أن القاضي «استند في حكمه إلى دوافع سياسية، ورغم ما قام به ما زالت لدينا ثقتنا في القضاء وسنقوم بتقديم استئناف».

وبالتزامن مع صدور الحكم، أعلن النائب العام، تاج السر علي الحبر، أن الرئيس المعزول تنتظره قضايا «تصل عقوبة كلّ منها في حال الإدانة إلى الإعدام»، مضيفاً في بيان إن هذه القضايا هي «تحت المادة 130 (القتل العمد)، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم تقويض النظام الدستوري... النيابة العامة تباشر التحقيق في الجرائم التي ارتكبها البشير ورموز نظامه السابق منذ 1989 حتى تاريخ سقوط نظامه في (11) أبريل (نيسان) 2019». وتابع الحبر أن «الجرائم التي يواجهها البشير ونظامه تشمل الجرائم ضد الإنسانية في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، وجرائم الاغتصاب، وجرائم التعذيب، وجرائم الاختفاء القسري، وجرائم الفساد الأخرى التي تصل المبالغ الواردة فيها إلى مليارات الدولارات»، لافتاً إلى أن حكم محكمة الجنايات جاء تحت المادتين 5 و9 من قانون التعامل بالنقد الأجنبي، وأن «رمزية الإدانة تشير إلى الطريقة التي كانت تُدار بها أموال الدولة».

على خطّ موازٍ، بدأت لجان تابعة لـ«المجلس السيادي» العمل على تصفية تركة النظام السابق، إذ نقلت «وكالة السودان للأنباء» أن رئيس «لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال»، الفريق ركن ياسر عبد الرحمن العطا، أصدر قراراً بحلّ مجلس نقابة المحامين ومجالس النقابات والاتحادات المهنية، كما شكّل «لجنة لتصفية حزب المؤتمر الوطني» الذي كان البشير يتزعّمه، على أن يرأسها المحامي طه عثمان وأن تكون لها «اختصاصات واسعة تشمل تسلّم وحجز جميع الأصول الثابتة والمنقولة».

إلى ذلك، أعلنت وساطة دولة جنوب السودان تمديد تفويض «منبر جوبا» لرعاية محادثات السلام بين الخرطوم وفصائل «الجبهة الثورية» لشهرين. وقال رئيس الوساطة، مستشار رئيس جنوب السودان للشؤون الأمنية توت قلواك، إن التمديد «يهدف إلى المزيد من الوقت للتشاور والاستمرار في المفاوضات إلى حين الوصول إلى اتفاق على مستوى المسارات الخمسة: (إقليم دارفور (غرب)، ولايتا جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، شرق السودان، شمال السودان، وسط السودان». وأضاف قلواك إن «التمديد... سيتيح الفرصة للوصول إلى اتفاق مرضٍ بين جميع الأطراف»، من دون أن يوضّح مَن هي الجهات التي لها صلاحية التمديد.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

استوتفت، قبل أيام، الرحلات الجوية في المطار الوحيد العامل في العاصمة، بعد توقف استمر أكثر من ثلاثة أشهر (أ ف ب)

**إردوغان: حفتر «زعيم غير شرعي»**

للمرة الثانية في غضون ثلاثة أسابيع، استقبل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، مساء أمس، رئيس حكومة «الوفاق» الليبية، فايز السراج، في قصر دولمة باهچة في إسطنبول. وجدّد إردوغان، عقب اللقاء، استعداد بلاده لتقديم الدعم العسكري لـ«الوفاق» إذا طلبت الأخيرة ذلك، موضحاً أن مذكرة التفاهم الموقّعة بين الجانبين، والمتعلقة بالتعاون الأمني والعسكري، ستدخل حيّز التنفيذ فور مصادقة البرلمان التركي عليها. ووصف المشير خليفة حفتر بأنه «زعيم غير شرعي... ويمثّل هيكلاً غير شرعي». وفي شأن مذكّرة التفاهم البحرية مع «الوفاق»، اعتبر أنها «قلبت وضعاً فرضته معاهدة سيفر (عام 1920)»، مؤكداً «(أننا) سنحمي حقوق ليبيا وتركيا في شرقي المتوسط».

(الأخبار)



## مصر

# «منتديات السيسي»: مصر ليست فقيرة!

**ماقل ودل**

**في اول لقاءات جولته الخارجية التي بداها قبل أيام، اجتمع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، في قصر دولمة بهجة في إسطنبول. ووفق بيان صادر عن مكتب هنية،**

**فقد دار خلال اللقاء، الذي انعقد اول من امس، «نقاش معمّق حول العديد من القضايا المهمة، وخاصة قضية القدس والمخاطر المحدقة بالمسجد الاقصى المبارك، ودور تركيا في إسناد القضية الفلسطينية ودعم شعبنا في القدس والضفة وغزة والخارج». كما تناول الجانبان «التطورات المتعلقة بالانتخابات الفلسطينية... والاوضاع الإنسانية الصعبة في غزة».**

**(الاناضول)**

على عكس ما يقوله عبد الفتاح السيسي عن الفقر في مصر، وعلى رغم الاحتجاجات التي شهدتها البلاد قبل أشهر إثر الكشف عن قضية القصور الرئاسية، يواصل الجنرال نهجه في البذخ، علماً أنه كان عقد بنفسه مؤتمراً لردّ على الاتهامات الموجّهة إليه في هذا الشأن

«إحنا فقرا قوي». هذا ما قاله الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال افتتاح أحد المشروعات. لكن النهج الذي يسلكه المشير القادم من الجيش لا يعكس حقيقة ذلك الواقع، إذ أن الرئيس لا يزال يبذخ على منتديات لا عائد منها سوى ظهوره الإعلامي، على الرغم من إنفاق مئات الملايين عليها، ليس ربطاً بكلفة الاستضافة والسفر المجاني عبر «الشركة الوطنية للطيران» التي وصلت مديونياتها المتراكمة إلى نحو عشرين مليار جنيه فحسب، بل أيضاً كلفة التأمين وغيرها من المصاريف الخاصة بتلميع صورة الرئيس. مثلاً، الأسبوع الماضي، استضاف السيسي «منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة» الذي حضره مسؤولون أفارقة. عُقد المنتدى وانتهى من دون معرفة الفائدة منه، باستثناء استقبال الرئيس عدداً من نظرائه الأفارقة الذين تعاني بلادهم أزمات أصلاً. وفي المضمون، لم يُضِف السيسي، بصفته الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي، في مداخلاته، أيّ جديد إلى أحاديثه السابقة عن دور المرأة المصرية في دعمه، مروراً بإجراءات الإصلاح الاقتصادي، وصولاً إلى ما يرى أنه استقرار لنظام حكمه.

ومن أسوان، التي استمر فيها المنتدى يومين، إلى شرم الشيخ التي يستمر فيها «منتدى شباب العالم» بنسخته الثالثة لأسبوع، انتقل السيسي ووزراؤه بالطائرات، فيما انتقل رجال الأمن برّاً لتأمينهم. بذخٌ واضح في الإنفاق على تنظيم الحدثَين بتكلفة ربما تفوق مليار جنيه، خاصة أن الاستضافة تتمّ في كبرى الفنادق، مع زيادة في إجراءات تأمين الوزراء. وقبيل الافتتاح بيوم، اقتطع الرئيس من وقته أكثر من ساعتين ليشاهد حفلاً فنياً، قبل أن يطلّ في اليوم التالي وهو يسير على درّاجة متفقداً الأوضاع الأمنية ومشروع جامعة الملك سلمان الذي يُنفذ بالتعاون مع السعودية. في شرم الشيخ أكثر من 7500 مدعوّ أعلنت شركة الطيران أنها نقلتهم. هؤلاء سيقيم كلّ منهم على الأقلّ أسبوعاً في فنادق مختلفة، علماً أنه تم تخصيص فنادق للصحافيين وأخرى للضيوف الأجانب وثالثة لشباب «لجان تنسيقية الأحزاب» وغيرها، ما جعل غالبية فنادق المدينة تقريباً تتجاوز نسبة الإشغال فيها 90%، في ظلّ تساؤلات عن هوية المدعوّين. هنا، تُبيّن مصادر أن ثمة أكثر من 500 صحافي مصري على الأقل، غالبيتهم تتجاوز أعمارهم الأربعين. أما شباب «البرنامج الرئاسي» فعددهم يقترب من الألف، وهم يتولون مهمة التنظيم. وثمة عدد مماثل تقريباً دعتهم وزارة الشباب، والهدف الأساسي كان «الفسحة» في شرم الشيخ، فالدعوة مشمولة بإقامة فاخرة ووجبات بحرية في الفنادق والاستراحات، إلى جانب طيران مدفوع. كما أن من بين المدعوين من «البرنامج الرئاسي» من كانوا سافروا في بعثات رسمية، ومع ذلك جرت توجيه الدعوة إليهم للقاء الأصدقاء على ما يبدو. والملافت هذا العام هو الحرص على توجيه الدعوات في وقت مبكر، فضلاً عن تجنب دعوة بعض الوجوه المعارضة.

> يقيم 7500 مدعوّ إلى «منتدى الشباب» أسبوعاً كاملاً في شرم الشيخ على نفقة الدولة

وإن كان «أسوان» لم يخرج بجديد على المستوى السياسي، فإن «شباب العالم» لا تتوقع منه نتيجة مختلفة، إذ يحمل المنتدى أجندة مكررة المحتوى، خاصة في ما يتعلق بمناقشة الأوضاع في هذا البلد. أما نموذج المحاكاة لـ«الاتحاد من أجل المتوسط»، فيعبّر عن عجز المنتدى عن إحداث تغييرات حقيقية في المضمون، بالنظر إلى أن الاتحاد شبه معطّل عن العمل. ومن أبرز ضيوف «شباب العالم» هذا العام رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بعدما كان ضيف الختام العام الماضي الرئيس السوداني المعزول، عمر البشير، ليبقى دائماً مستوى التمثيل الذي يحظى به المنتدى أقلّ من المتوقّع، على رغم توجيه دعوات إلى شخصيات رفيعة عربياً وعالمياً. هكذا، يبقى الهدف الأساسي هو تلميع صورة السيسي كرئيس يدافع عن الشباب ويمنحهم المكانة التي يستحقونها، لكن ما حدث في الجلسة الافتتاحية كان كاريكاتيرياً، خاصة بعدما صدر التوجيه برفع صور «الجنرال» على الهواتف المحمولة، وهو ما رصدته الكاميرات.

(الأخبار)

**الهدف الأساسي من المنتدى هو تلميع صورة السيسي كرئيس يدافع عن الشباب (من الويب)**

شهدت جلسة الحكم هتافات من أسرة البشير قبل أن يأمر القاضي بإخراجها من القاعة (الأناضول)

بريطانيا

أمس، اعتذر جيريمي كوربن عن الهزيمة التاريخية التي لحقت بحزبه في الانتخابات التشريعية، بمواجهة «المحافظين» بزعامة بوريس جونسون. اعتذارٌ واعترافٌ بالمسؤولية قد لا يلغيان حقيقة بقاء كوربن على رأس الحزب، خلال فترة انتقالية، ما يعني عمله على إيصال خليفة له، يكون امتداداً لأفكاره

# «الكوربينيّة» باقية ... إلى حين

نادين شلق

منذ انتخابه قائداً لحزب «العمّال»، قبل أربع سنوات، قورن جيريمي كوربن، مرّات عدّة، بمايكل فوت، الذي قاد الحزب إلى هزيمة مدوّية أمام مارغريت تاتشر، عام 1983. في ذلك الوقت، وُصف Manifesto فوت اليساري بأنه «أطول رسالة انتحار في التاريخ». أمّا Manifesto كوربن فقد كان، تقريباً، أطول بثلاث مرّات، بينما بدا أكثر فشلاً، ولا سيما أنه قاد حزب «العمّال» إلى أسوأ هزيمة له، منذ عام 1935. هذا التمهيد هو لمجلّة «ذي أتلانتك» الأميركية، والذي لخّصت بموجبه معظم الأفكار الواردة التي طُرحت، في اليومين الماضيين، تعقيباً على هزيمة «العمّال» الأخيرة.

الأكيد الآن، هو أن الساحة تستعد لمعركة على مستقبل الحزب، بين أتباع جناح اليسار وبقايا اليسار الوسط. وكلّ ما سيجري تناوله، في الفترة المقبلة، سيتحرّك بناءً على الأسئلة الآتية: كيف خسر حزبٌ تمكّن من أن يمثّل الطبقة العاملة، أمام شخص مثل بوريس جونسون؟ هل قضت هزيمة «العمّال» على الكوربينية كفكرة؟ هل هي كافية لتنحية كوربن؟ هل يجب على الحزب رفض أفكاره؟

الإجابات كثيرة، تماماً كما الأسباب التي أدّت إلى الهزيمة. إلا أن كلمة واحدة تجمع مختلف أجزاء المشهد، وهي الـ«بريكست»، التي قد تبدو مبرّراً للبعض، وحجّة للتعمية على الواقع، بالنسبة إلى البعض الآخر. المدافعون عن كوربن، يقدمونها على أنها السبب وراء هزيمة «العمّال». أمّا ناقدوه ومعارضوه، من داخل الحزب وخارجه، فيرون أن الحقيقة هي أن «الكوربينية» وكوربن، هما سبب الأزمة.

بمعزل عمّا تقدّم، من الحقيقي القول إن «بريكست» أظهر انقساماً حاداً في الحزب، كما في السياسة البريطانية. «البريكست هيمَن»، في النهاية، قال وزير المال في حكومة الظل جون ماكدونل، الذي يعدّ من أحد أبرز المقرّبين من كوربن والمروّجين لأفكاره. ماكدونل أذعن للهزيمة، في معركة تمحورت بالنسبة إلى البعض حول «البقاء ضد المغادرة»، و«المدينة ضد البلدة»، و«الشباب ضد كبار السن»، و«الانفتاح ضد الحمائية».

ومن هذا المنطلق، تمكّن بوريس جونسون من امتصاص الواقع واللعب على أوتاره، وهو ما لم يفقه كوربن وجناحه اليساري القيام به، ذلك أن هذا الجناح لم يكن يسعى إلى إنقاذ قائده، بقدر ما كان يعمل على تأطير المعركة على روحية الحزب، بناءً على شروطه الخاصة. بالتالي، يبدو أن جونسون تمكّن من جمع المصوّتين على الخروج من الاتحاد الأوروبي وراء حزبه،

> من الحقيقي القول إن «بريكست» أظهر انقساماً حاداً في الحزب كما في السياسة البريطانية

في المكان ذاته حيث انكسر جناح الداعين إلى البقاء. بل أكثر من ذلك، كان بإمكان الناخبين الاختيار بين «العمّال»، و«الديموقراطيين الليبراليين» وحزب «الخضر»، و«الحزب الوطني الاسكتلندي»، والتي دعت كلّها إلى إجراء استفتاءٍ ثانٍ على «بريكست»، لكنهم اختاروا «المحافظين»، في ما قد يعدّ اعتراضاً على الذهاب باتجاه هذا الخيار.

بالرغم من ذلك، هناك من يرى أن السبب الرئيس وراء الهزيمة يكمن في مواقف كوربن من السياسة الخارجية، والتي كانت محطّ اهتمامه لفترة طويلة على حساب السياسة الداخلية. وقد تمكّن هؤلاء وغيرهم من الاستثمار في بعض هذه المواقف، والترويج لجزء منها على أنه مضيعة للوقت، مثل تركيزه على محاربة الإمبريالية، في حين احتجّ آخرون على مواقف أخرى اعتُبرت مثيرة للجدل بشكل كبير، ولا سيما تلك المرتبطة بتصريحات كوربن، عام 2009، عن لقائه بـ«أصدقائه» من حركة «حماس» وحزب الله. تصريحات تُستقدم ضدّه في كل مناسبة، وخصوصاً في سياق اتهامه بمعاداة السامية، التي كان لها دور كبير أخيراً في تحريك جزء من الناخبين ضدّه.

في المحصّلة، يتخطّى العديد من المراقبين الأسباب إلى النتائج، ويؤكدون أن الحزب سيواجه، الآن، واقع تحوّله إلى قاعدة لندنية، بعدما خسر جذوره في الشمال، كما سيتألم أمام واقع أن حماسته لإجراء استفتاء ثانٍ، نفّرت ناخبيه التقليديين. فقد ذهبَ المدّ بـ«العمّال» إلى أبعد ممّا هو متوقع، حيث أصبح حزباً في المدن الإنكليزية وضواحيها، بعدما سقطت مقاعده في معاقله التقليدية، في أنحاء وسط وشمال إنكلترا وشمال ويلز، في يد «المحافظين».

ولكن بالرغم من كل ما تقدّم، لا يزال البعض يصرّ على أن الـ«كوربينية»، التي تشكّلت وتحوّلت إلى مظلّة واسعة تجمع مختلف فصائل حزب «العمّال» لن تختفي على المدى القريب، ولا سيما أن كوربن الذي أعلن أنه لن يقود الحزب إلى انتخابات عامّة مقبلة، أكد في الوقت ذاته بقاءه على رأسه إلى حين اختيار قائد جديد. وإن كان هذا الأمر يعني شيئاً، فهو أن الخليفة المقبل، سيكون امتداداً لأفكاره، ما يعني أن «جيريمي كوربن انتهى كقائد لحزب العمّال، لكن القتال على إرثه بدأ للتو»، بحسب موقع «بوليتيكو ـ أوروبا».

من هذا المنطلق، أكدت مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية، أن «العمّال» الذي شهد عودة إلى الوسط، مباشرة بعد هزيمة مايكل فوت عام 1983، لن يواجه هذا الواقع، الآن، بهذه السرعة. فالفترة الانتقالية التي سيقودها كوربن قد تحدّد مستقبل الحزب. ويبدو من المثير للسخرية أن التناقض الذي يحكم الحزب هو الذي سيحافظ على وجوده، ذلك أن «الكوربينيين» كانوا ناجحين في السيطرة على الحزب، بالقدر نفسه الذي كانوا فيه فاشلين في السيطرة على البلاد، بحسب «ذي إيكونوميست»، التي لفتت إلى أنهم يملكون الأدوات، والأعضاء الحزبيين الأقوياء، الذين سيمكّنونهم من ذلك، ولا سيما أن طاقة حزب «العمّال» العقلية والعاطفية لا تزال عند اليسار. في النهاية، يبدو أن «الحزب ككل لديه رغبة قليلة في العودة إلى الوسط»، وفق المجلّة.

تستعدّ الساحة لمعركة على مستقبل الحزب بين أتباع جناح اليسار وبقايا اليسار الوسط (أ ف ب)

تقرير

# «قانون المواطَنة» الهندي: تهميش المسلمين في «الأمّة الهنـدوسية»

تشهد مناطق شمال شرق الهند احتجاجات غير مسبوقة أدّت إلى مقتل 6 أشخاص، على خلفية إقرار حكومة ناريندا مودي الهندوسية القومية «قانون المواطَنة» مُعدَّلاً، بما يمنح حقّ المواطَنة للأقليات الدينية غير المسلمة، الوافدة من باكستان وبنغلادش وأفغانستان

اتّخذت حكومة الهند خطوةً إضافية تنطوي على تمييز واضح ضدّ الأقلية المسلمة، في سياق فرض تعريفها لهوية البلاد «الهندوسية». خطوةٌ أقرّت بموجبها تعديلات على «قانون المواطَنة»، من شأنها أن تمنح حقّ المواطَنة للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من كلٍّ من باكستان وبنغلادش وأفغانستان، شرط ألّا يكونوا من المسلمين. وتقول حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» الهندوسي المتطرف إن القانون الذي وقّعه الرئيس رام ناث كوفيند يوم الخميس، بعد إقرار تعديلاته في غرفَتي البرلمان الأربعاء، سيوفّر «ملاذاً للفارّين من الاضطهاد الديني». لكن مشروع «قانون تعديل المواطَنة» (CAB)، الذي كان قد قدّمه وزير الداخلية آميت شاه أمام مجلس النواب وسط جدل صاخب، رفضته الأحزاب السياسية المعارضة كونه يمهّد الطريق أمام منح الجنسية الهندية على أساس الدين. كذلك، يرى المعارضون في إدخال تعديلات على «قانون المواطَنة» القائم منذ 64 عاماً، والذي يحظر منحَ المهاجرين غير الشرعيين حقّ المواطَنة، جزءاً من برنامج حكومة ناريندا مودي لتهميش الأقلية المسلمة البالغ عدد أبنائها نحو 200 مليون نسمة.

وجرى تعديل بند في القانون القائم (ينصّ على ضرورة أن يقيم المهاجر في الهند أو يعمل لمصلحة حكومتها الاتحادية لمدّة لا تقل عن أحد عشر عاماً حتى يتسنّى له حقّ التقديم للحصول على الجنسية)، يُستثنى بموجبه أفراد من ستّ أقليات دينية، هي: الهندوسية والسيخ والبوذية والجينية والزرادشتية، فضلاً عن المسيحية، إذا تمكّن هؤلاء من إثبات أنهم من باكستان أو أفغانستان أو بنغلاديش، وأنهم دخلوا إلى البلاد قبل عام 2015. وتنصّ التعديلات على أنه لن يكون لزاماً على هؤلاء المشار إليهم سوى الإقامة أو العمل في الهند لمدّة ست سنوات حتى يتأهّلوا للحصول على حقّ المواطَنة بالتجنيس. ويعقب القانون الجديد، وفق الحكومة، ممارسة ما يسمَّى تسجيل المواطَنة، بهدف التعرّف على المقيمين الشرعيين والتخلّص من المقيمين في البلاد بشكل غير قانوني. ممارسة تعهّد شاه بطرحها على مستوى البلاد، واعداً بتخليص الهند من «المتسلّلين».

وفي معرض نزع الصفة العنصرية عن القانون، برّر رئيس الحكومة، ناريندا مودي، استثناء المسلمين من الدول الثلاث، بالقول إن هؤلاء «ليسوا في حاجة إلى حماية الهند».

> رفضت المعارضة القانون الذي يمهّد الطريق أمام منح الجنسية على أساس الدين

وهو ما يُعزى إلى أن «الدول الثلاث المشار إليها إسلاميّة، سواء كما نصّت عليه دساتيرها أو بسبب أفعال مسلحين إسلاميين يستهدفون الأقليات الدينية الأخرى»، بحسب الصحافي راغاوان جاغاناثان في مجلة «سواراجيا» في معرض الدفاع عن مشروع القانون في وقت سابق من العام الجاري. يتساوق ذلك مع عزم الحكومة الإسراع في تطبيق البرنامج القومي للحزب الحاكم، في إطار ما تسميه «محاربة الإرهاب»، والذي من أجله أيضاً، قرّرت في آب/ أغسطس إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير وتفكيكه ليصبح مكوّناً من إقليمين منفصلين إدارياً، هما: «جامو وكشمير» و«لاداخ»، لـ«تحريرهما من الإرهاب والنزعة الانفصالية».

إقرار القانون الذي ينطوي على «تمييز أساسي في طبيعته»، وفق الأمم المتحدة، أثار احتجاجات واسعة في شمال شرق البلاد المتاخِم لبنغلاديش، حيث يخشى سكّان تلك المناطق أن تتجاوز أعداد المهاجرين التي تتدفّق عبر الحدود أعدادهم هم، وأن يُحدث ذلك تغييراً في الهوية الثقافية لمنطقتهم. ويقول آلاف المحتجين في ولاية آسام (ثلث سكانها مسلمون)، التي تشهد احتجاجات منذ الأسبوع الماضي على خلفية «قانون المواطَنة»، إن القانون سيفتح المنطقة أمام تدفّقات المهاجرين الأجانب مِن غير المسلمين، الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيير البنية الديموغرافية للمنطقة، وبالتالي خدمة ما يسعى مودي إلى تطبيقه في كشمير. وفيما سعى آميت شاه، أول من أمس، إلى طمأنة الولايات الواقعة في شمال شرق البلاد، قائلاً إن الحكومة ستحمي «ثقافتهم وهويتهم الاجتماعية ولغتهم وحقوقهم السياسية»، فإن اعتماد القانون أثار غضباً أيضاً لدى بعض النواب في البرلمان هذا الأسبوع، حيث قارنه أحدهم بالقانون المناهض لليهود الذي اعتمده النازيون في ثلاثينيات القرن الماضي. واعتبر راوول غاندي من «حزب المؤتمر» المعارض أن القانون يشكّل «محاولة للقيام بتطهير إتني في شمال شرق» البلاد، حيث نشرت الهند آلاف الجنود اعتباراً من الخميس، بعدما حجبت خدمة الإنترنت وفرضت حظراً للتجوال لكبح الاحتجاجات في ولاية لطالما مثّلت بؤرة لتوترات إتنية.

من جهته، انتقد رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، إقرار القانون، معتبراً أن «سياسة حكومة ناريندرا مودي العنصرية وتهديداته النووية لباكستان تشبه السياسات العنصرية للنازيين خلال الحرب العالمية الثانية». أما في واشنطن التي تستقبل وزيري الخارجية والدفاع الهنديين الأربعاء لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي في مواجهة صعود نفوذ الصين، فقال ناطق باسم وزارة الخارجية إن «الولايات المتحدة تحضّ الهند على حماية حقوق أقلياتها الدينية التزاماً بالدستور الهندي وبالقيم الديموقراطية». وفيما عبّر الموفد الأميركي حول الحريات الدينية، سام براونباك، عن الاحترام للمؤسسات الهندية، لفت إلى أن بلاده تشعر بـ«القلق» إزاء القانون، داعياً الهند إلى «التمسك بالتزاماتها الدستورية». وكان الانتقاد أشدّ نبرة من خارج الإدارة؛ إذ دعت «اللجنة الأميركية للحريات الدينية الدولية» إلى النظر في فرض عقوبات على وزير الداخلية الهندي على خلفية «قانون المواطَنة»، واصفة القانون بـ«الاستدارة الخطيرة في الاتجاه الخاطئ».

(الأخبار)

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 _ 01
فاكس: 759597 _ 01



## إعلانات رسمية

**إعلان**

تعلن مؤسسة كهرباء لبنان أنها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى دائرة الشياح الإصدارات التي تم إدخال الفواتير المرتجعة من قبل مقدمي الخدمات لإصدار 2017/12 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني.
WWW.EDL.GOV.LB
يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.
بيروت في 2019/12/12
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 2036

**إعلان**

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لشراء قطع غيار لزوم محطة التحلية الجديدة في معمل الذوق الحراري.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً ان آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/1/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 2019/12/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 2034

**إعلان**

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لشراء محول بقدرة 10 م.ف.أ. على توتر 15/35 ك.ف. (عدد1)، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ سبعماية الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا ـ البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 7 كانون الثاني 2020 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 2044

**إعلان**

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لشراء مسننات لزوم مضخة الزيت الرئيسية على محور العفنة BBC في معمل الجية الحراري.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً ان آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/1/10 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 11 كانون الأول 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالانابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 2002

**إعلان**

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء ورق مطبوعات متواصلة لمركز المعلوماتية الرئيسي، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/11070 تاريخ 2019/10/10، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/1/10 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 12 كانون الأول 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 2045

**إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت**

يبلّغ الى مجهول المقام علي هاني حماده عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2017/881 انذاراً إجرائياً موجهاً اليكم من مصرف فينيسيا بنك ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ /23/ سند دين وكشف حساب وكتاب عقد تعامل عام بقيمة /23,960/د.أ. ثلاثة وعشرون ألفاً وتسعماية وستون دولار أميركي ومبلغ /23,005,67/ د.أ. ثلاثة وعشرون ألفاً وخمسة دولارات أميركية وسبعة وستون سنتاً، ما عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار الاجرائي والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة أيام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
شفيق الجوزو

**إعلان عن تأجيل عقد جلسة علنية**

بسبب الظروف الراهنة، وبالإشارة إلى الإعلان المنشور نهار الخميس 5 كانون الأول 2019، يفيد الإستشاري، شركة رفيق الخوري وشركاه بأنه قد تم تأجيل موعد الجلسة العلنية لعرض مكونات مشروع تطوير وتحسين معمل فرز وتسبيخ النفايات الصلبة في طرابلس ومناقشة جوانبه البيئية والذي كان مقرر عقدها يوم الخميس 19 كانون الأول 2019 في قاعة المؤتمرات في بلدية الميناء الى موعد آخر يحدد لاحقاً.

**إعلان**

تعلن إدارة مستشفى سير الضنية الحكومي عن إجراء مزايدة عمومية لتلزيم وتأجير الكافتيريا العائدة للمؤسسة. تسلم العروض في مبنى المؤسسة وآخر مهلة لتسلم العروض يوم الجمعة الساعة الثانية ظهراً الواقع في 26 / 12 / 2019. يجري فتح العروض في تمام الساعة الحادية عشرة ظهراً من يوم الإثنين الواقع في 30 / 12 / 2019.
11 / 12 / 2019

**صندوق التعاضد الموحد للفنانين**

دعوة

يدعو رئيس مجلس إدارة صندوق التعاضد الموحد للفنانين أعضاء الهيئة العامة المنتسبين للصندوق والذين سددوا كل بدلات إشتراكهم عن سنة ٢٠١٩، للحضور إلى جلسة عامة عادية تعقد في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الأحد الواقع فيه التاسع عشر من شهر كانون الثاني سنة ٢٠٢٠، في قاعة مسرح دوّار الشمس - الطيونة، لمناقشة واقرار جدول الأعمال التالي:

- مناقشة واقرار قطع حساب سنة ٢٠١٩.
- بحث واقرار موازنة العام ٢٠٢٠.
- تلاوة تقرير لجنة المراقبة.

وبحال عدم إكتمال النصاب في الجلسة الحاضرة تعقد جلسة ثانية نهار الأحد الواقع فيه السادس عشر من من شهر شباط سنة ٢٠٢٠ في الموعد والمكان المحددين أعلاه لمناقشة واقرار جدول الأعمال المذكور، ويعتبر النصاب مكتملاً حكماً بمن حضر.

رئيس مجلس الإدارة– النقيب صبحي سيف الدين

**صندوق تعاضد نقابة أطباء الأسنان في لبنان – بيروت**

يعلن عن إستدراج عروض لعقد إدارة يتضمن التغطية الصحية ضمن دفتر شروط وضع لهذه الغاية.
على الراغبين من شركات الإدارة الطبية إستلام دفتر الشروط، الحضور إلى مركز نقابة أطباء الأسنان في لبنان - بيروت الكائن في كورنيش النهر، بناية فيكتوريا تاور، الطابق الثاني، ضمن الدوام الرسمي، نهاري الثلاثاء والأربعاء في ١٧ و ١٨ كانون الأول ٢٠١٩ ابتداء من الساعة التاسعة صباحا وحتى الثالثة من بعد الظهر. تبلغ كلفة سحب دفتر الشروط ٥٠٠$
أرقام هاتف النقابة: ٠١-٦١١٥٥٥ - ٠١-٦١١٢٢٢

إعلانات
فريحة
Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
الأشرفية
ساسين ومار متر
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830

قضية

# بعدما «نظّر» للربيع العربي ماذا يريد جيلبير الأشقر من الانتفاضة اللبنانية؟

## أيّ يسار هذا الموالي للإمبريالية؟

تشهد بيروت، كما بغداد ــ وكلتاهما تعيش مرحلة عدم استقرار واوقاتاً مظلمة وفق المفهوم الغرامشي ــ زيارات متزايدة من قبل مثقفين واكاديميين اصولهم شرقيّة منخرطين كليّة في العمل «مخبرين محليين» في ما يتعلّق بالشرق الاوسط لدى المؤسسات الثقافيّة للامبراطوريّة المعولمة. واغلب هذه المؤسسات اذرع ناعمة للهيمنة الغربيّة السافرة. آخر هؤلاء البروفيسور جيلبير الاشقر، المرشد الثقافي الرسمي للجيش البريطاني، الذي كان يفترض ان يلقي محاضرة عن «السياق الإقليمي للانتفاضة اللبنانية» اليوم في «مانشن» (زقاق البلاط ـ بيروت) قبل ان تلغى في اللحظات الاخيرة. باي اذنين ينبغي للمرء ان يستمع إلى امثال هؤلاء العائدين فجاة إلى ملاعب الصّبا؟

رسمة لجيمس جيلراي (1756 ـ 1815)

القاهرة ـ **مصطفى شلش**

جرى العُرف أن يتم نقد المثقفين الذين يسخّرون قلمهم للسلطة، ويساهمون في تخدير الشعوب لدفعهم لتحمّل المزيد من البطش والطغيان. وغالباً ما يُمدح المثقفون المعارضون، فهم المشتبكون والشوكة في حلق الأنظمة. ومع المدح وتدفق الإشادة بالمواقف والآراء الثورية، تغيب القراءة الجادة لفكر هؤلاء «الثوريين». تغيب عملية النقد الحقيقي الذي ينحّي الكلمات الرنانة (مثل حرية، ديمقراطية، عدالة، .. إلخ) لكي نكشف عن البُعد التنفيذي والمنطقي للأفكار والتنظيرات لهؤلاء الثوار. فالثورة لا تكمن في الشعارات، بل في إمكانية تحقيق هذه الشعارات. كما أن الثائر ليس صفة أو وظيفة يمكن أن أعتبرها «حالة تغيير شاملة للإنسان» تبدأ من داخله وتشمل كل ما حوله، وليس بالضرورة أن تكون حالة التغيير حالة إيجابية أو ملائكية، بل يجب أن تكون معقولة وبأقل قدر من الأخطاء لتقدم نسخة أفضل من الإنسان والمجتمع المحيط به، لا أن تكون سلبية وتجلب معها الكوارث وعاصفة بالإنسان والمجتمع.

في الحقيقة، تردّدت كثيراً في الكتابة عن أفكار وأطروحات جيلبير الأشقر (1951) المفكر «اليساري» اللبناني المعروف وخصوصاً كتبه «الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية» (2013)، و«انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية» (2016)، و«تفكيك الثورة: دراسات حول الانتفاضة المصرية والربيع العربي». ويعود سبب التردّد إلى أننا في مجتمعات تعيش فترة انحطاط وصراعات وانعدام لأبسط الحقوق الإنسانية. وعليه، فأي حوار تكسوه كلمات مثل «حرية»، «كرامة»، «ديمقراطية»... سينتصر بسهولة على أي حوار يحاول أن تكسوه أفكار تنفيذية ملائمة للوضع المتفجر في الوطن العربي. حوار الشعارات سينتصر بنصف حقيقة. ألا وهي أن وضع الإنسان في الشرق الأوسط منحدر. سينتصر على أي حوار يحاول أن يضع مشروعاً وطنياً يضمن حق الإنسان بداية في خلق بيئة آمنة، ثم خلق بيئة اقتصادية سليمة بالتزامن مع خلق آليات تنفيذية لمفاهيم الأمن القومي والبعد الديموغرافي والمصالح الجيوسياسية، وكيفية التعامل مع الصراعات الغربية المتقاطعة على أراضينا.

### سوريا فضحت كثيرين

عندما تقرأ أي كتاب أو تقرير أو مقال لجيلبير الأشقر، ستجد كثيراً من كلمات الحرية والديمقراطية ووحشية الأنظمة العربية وقمع السيسي وهمجية الأسد. هذا صحيح، ولن نكذبه، لكن ماذا بنى جيلبير من هذه الشعارات والاستنتاجات عن الأنظمة العربية؟ مثلاً في الملف الشائك للغاية وهو سوريا، نجد أن جيلبير في إحدى كتاباته (بتاريخ 19 سبتمبر 2016) يدافع عن جبهة «النصرة» (فتح الشام) ويبرّر كونها منظمة ليست إرهابية بالشكل التالي: «الكلّ يعلم أن المعارضة السورية لا تنظر إلى «جبهة فتح الشام- النصرة» كعدوّ رئيسي، إذ أن قتال الجبهة الأساسي موجّه ضد النظام السوري، ناهيكم بأنها لم تنفّذ عمليات إرهابية في الخارج، خلافاً لتنظيم «داعش» الذي وجّه قتاله الرئيسي في سوريا ضد المعارضة السورية بعربها وكردها ودبّر أعمال قتل همجية في شتى البلدان».

الفقرة السابقة تجعلنا نتساءل: هل يدرك جيلبير مفهوم الإرهاب؟ وهل الحلّ الثوري يتمثل في قتل السوريين؟ نعم السوريين، فالآلاف من السوريين يجلدون ويسجنون ويعذبون ويهانون في سجون جبهة «النصرة» في مناطق سيطرتها، وهل هذا بسبب وحشية نظام الأسد؟ وهل ممكن أن ينتج عن الإرهاب نظام ديمقراطي؟ يخلط جيلبير الأشقر دوماً بين النظرية الثورية والتنفيذ والتعدد الإيديولوجي الناتج عن التنفيذ، فهو يدافع عن الجولاني ويهاجم ستالين لأن الأخير أصاب الماركسية بجمود عقائدي. أما الجولاني ضد نظام الأسد، فيمكن أن يُعتبر مؤسس الديالكتيك في القرن الحديث!

يتهم جيلبير الغالبية بالجمود العقائدي، فاليسار القديم في حالة موات وهذا صحيح. ولكن ماذا يختلف عنهم؟ هل قام جيلبير بوضع مواقفه موضع جدل ونقد ذاتي، واعتذر عن كتاباته لصالح «النصرة»؟ هل قدم أسباباً موضوعية عن تغيّر الوضع في سوريا بدون التعويل على وحشية الأسد وإيران وروسيا؟ ولماذا على الاشتراكي التقدمي أن يطالب بوجود أميركي على أرض سوريا في اللحظة التي يدين فيها الوجود الأجنبي التابع للأسد؟ هذه ليست أسئلة ولا تصيداً لجيلبير بل هي إجابات ومواقف نجدها بطول وعرض كتاباته.

### مصر غير المفهومة

كنت أحد الحاضرين على أرض الواقع في يناير 2011 في خضم الثورة المصرية، ممن يمسكون العصي في اللجان الشعبية لحماية الشوارع وإعلان النصر الثوري. كنت حالماً وواهماً. لكن مع مرور الوقت، لم أتحول إلى جاهل. فقد أدركت أن كل فرص التغيير ذهبت بصعود الإخوان المسلمين إلى السلطة وزاد العنف، بل تمت شرعنته للقضاء على الثورة تماماً. هذا ما لم يدركه جيلبير الأشقر. هو يرى أنه رغم اعترافه بحماقة مرسي ديمقراطياً، إلا أنّ الصندوق هو الفيصل. هل الجولاني إن انتُخب بصندوق، يجب على شعب كامل الخضوع له؟ قد تخبرني أنّ الإخوان ليسوا الجولاني أو البغدادي، سأخبرك أنهم أسوأ، فهم

> **لم يُحمّل يوماً الغرب مسؤوليةً مباشرةً عما حدث في ليبيا واليمن**

شلوا الدولة المصرية في عام واحد، كانوا كالجراد يريد ابتلاع كل شيء، ما سبب معاناة كبيرة للمصريين: فوضى في الأمن والغذاء والبنزين والكهرباء، وظهور إرهابيين في كل مكان تقريباً في التلفزيون والإذاعة والمساجد وحتى قاعات الأفراح. وأخيراً قام إعلان الإخوان في مؤتمر حضره رئيس الجمهورية شخصياً معلناً فيه الجهاد على سوريا! هذا ما لا يدركه أو لم يكن على هوى جيلبير الأشقر في كتابه «انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية». فرغم اهتمام الأشقر بالسياق الإقليمي، إلا أنه لم ينظر لخطر استمرار الإخوان في مصر على المنطقة وسوريا تحديداً. فلا يهم إن دمّرنا سوريا، فما المانع إن دمرنا مصر أيضاً؟ عفواً سيقول نصنع حرية في دولتين. ومن الملاحظ للقارئ الغياب شبه التام في تناول أي بُعد للأمن القومي العربي. يكتفي الأشقر فقط بكيل الاتّهامات لما يسميه «اليسار المقاوم للامبريالية» والسؤال هنا: هل يجب أن يكون اليسار موالياً للإمبريالية؟ كما لا يكلف الأشقر نفسه عناء البحث الاجتماعي والاقتصادي رغم تبنّيه الماركسية. فلو كانت أسباب الاحتجاجات في مصر اقتصادية والنظام العسكري يسرق الشعب ـ وإن كان جزء من ذلك صحيحاً ـ فكيف يضع فرضية أنّ الجهاز الأمني نفسه يعاني اقتصادياً وبعض أفراده يقومون بإضرابات واحتجاجات؟

لا إجابة هنا لحلّ التناقضات لدى الأشقر، إلا عبر ظهور فئة مُنظمة تقوم بمراوغة النظام العسكري ـ الأمني المصري وتفكيكه. فالأشقر لم يدرك وضع الجيش في بناء الدولة المصرية منذ محمد علي، وعملية الاندماج المجتمعي بين العسكريين والمدنيين في الهياكل الإدارية للدولة. هذا كله لم يتوصل إليه الأشقر في تحليل الشأن المصري من ربيع ثورة 2011 حتى خريفها 2013.

### ليبيا واليمن

في الكتاب سالف الذكر «انتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرضية»، لا يُحمّل جيلبير الأشقر أحداً في الغرب مسؤولية مباشرةً عمّا حدث في ليبيا واليمن، كأنّما ليبيا دمرت وقصفت وحدها، بدون تدخل، أم أنّ اليمن قرّر الانتحار من الملل. ومن الطريف أيضاً أنه أفرد 6 صفحات فقط عن مجريات الأحداث في الدولتين، ذاكراً القصف السعودي لليمن في نصف سطر، ونصف السطر الآخر قال فيه إن القصف السعودي ليس بقوة القصف الروسي والإيراني لسوريا!

### خاتمة

نموذج جيلبير الأشقر عصيّ عن النقد، بل حصين للغاية كما أوضحت في المقدمة، ومن الخطر الاشتباك معه، فهو حامل لواء «الحرية» ومتوقع انطلاق الربيع العربي ومحلل الظواهر النيوليبرالية و«ناقد» اليسار واليمين والشرق والغرب. لن يعتذر عن تحليل غير واقعي ولا يعترف بخيبة نبوءة، وبالتالي كل ما يسعني هو أن أتساءل حول مدى جدية أطروحاته. وهل تقترب من حياتنا الواقعية وأحداثنا الثورية؟

## عودة «المُخبر» المحليّ إلى ملعب صباه

لندن ـ **سعيد محمد**

نحن الماركسيّين الآتون إلى الماركسية من البؤس، لا من قاعات الأكاديميا، لدينا نوع من حساسيّة مفرطة تجاه نموذج المثقّف البرجوازي عموماً وطبعته المتغرّبة خصوصاً. وقد تعاظمت حساسيتنا تجاه هؤلاء أضعافاً بعدما كشفت الحروب الأمبركيّة المتوالية على العراق، وسوريا، وليبيا عن تهافت أغلبهم فكرياً، وسذاجة مناهجهم، وانكسارهم الذاتي حضارياً أمام المهيمن الغربي... ناهيك بممارسة معظمهم للتجنّد في خدمة المجهود الحربيّ للغزاة، سواء بتقديم المشورة والتحليل حول سايكولوجيّات الجماهير العربيّة كادلاء محليّين، أو بتولي إدارة العمل الثقافي والإعلامي الموجّه لتشويه وعيها وإسقاط دولها الوطنيّة بالعنف والدماء، أو حتى بلعب أدوار قياديّة في واجهة «الثورات» الملونة.

ومن المُلفت في تلك المرحلة أن كثيرين من هؤلاء ذوي «البشرة السمراء، والأقنعة البيضاء» كما يصفهم المفكر الإيراني حميد دبشي (2007)، انتقلوا من مقاعد المتفرّجين وأساتذة تفسير الفلسفة الثوريّة وتقطيعها مُضغاً للكادحين العرب (الجهلة) في معسكرات يسارات العرب الكرتونيّة، إلى المقلب النقيض تماماً: حملة جُعْب للجنود الأميركيين والبريطانيّين والفرنسيين، وطلائع إشارة متقدّمة للأجهزة الاستخباريّة الغربيّة، ومنتجو فضلات فكريّة معباة في قوارير مستشرقة ليستسيغها العقل الغربي الذي لا يريد أن يرى سوى ثنائيات الأبيض ـ الأسود، الأخيار في مواجهة الأشرار، وراعي البقر النبيل مطارداً الهندي الأحمر المتوحّش (النسخ المحليّة من هؤلاء نقلوا بنادقهم الفاسدة من كتف اليسار وخدمة الأنظمة الثورية، إلى كتف السّلالات الحاكمة في الخليج وممثليهم المبعوثين إلى بلادنا). لكن المُلفت أن هذه الاستدارات مرّت جميعها تقريباً من بوابة الصهينة، عبر تقديم أوراق اعتماد للإسرائيلي على شكل منتجات ثقافيّة (أبحاثاً أكاديميّة أو روايات) أو مقابلات صحافيّة مع عناوين ومجلات عبريّة تزلّفوا فيها صاغرين للنظام العبري أو نقدوا أيقونات عادته في مراحل مختلفة. وقدّموا أنفسهم للآخر بوصفهم عرباً طيبين أقرب ما يكون أحدهم للعم توم (العبد اللطيف وفق الرواية الأميركيّة المشهورة): دعاة حوار حضاري ورواد سلام عابر للأديان والإيديولوجيّات، ونقاد لاذعون لتخلّف مجتمعاتهم وانحطاطها، قبل أن تسرع مراكز الأبحاث والجامعات ومؤسسات التبادل الثقافي المشبوهة إلى تبنيهم ونشر أعمالهم والترويج لهم عالمياً، ومنحهم الجوائز والوظائف المجزية على نحو لم يعد بإمكانهم التنازل عنه لأي سبب.

بالطبع، اختار بعضنا وقتها المشاهرة بتخوين هؤلاء، وإلقاء الأحذية عليهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. لكن أغلبنا اعتصم بموقف فلسفي هادئ يتعامل معهم بوصفهم ضحايا وعيهم الطبقي، وأنانيتهم الشخصيّة المُفرطة المرتبطة بذلك الوعي السلبيّ، وأوهام العظمة المتورمة لديهم نتيجة مازقهم النفسيّة والاجتماعية. وقلنا بأن منتجات هؤلاء الثقافيّة ـ على سوء نيّة أصحابها الثابتة ـ يمكن أن تُقرأ نقدياً نصوصاً مستقلّة عن كاتبيها، وأن تشرّح على طاولة التفكيك للكشف عمّا لم تقله، وهو الأكثر. وللحقيقة، فإن سحابة الجمهور العربيّ، المُتهم من طرفهم دائماً بالسطحيّة والسذاجة والجهل، لفظهم، وأسقطهم من حساباته، وأصاب كثيرين منهم بصدمات عصبيّة عبر تهميشهم لمّا أرادوا لعب دور القادة المنقذين العائدين من المنفى.

أسماء هؤلاء ليست أسراراً بالطبع. فاللبنانيّون يعرفون جيّداً فؤاد عجمي «العربي المفضّل عند البنتاغون» في عهد جورج بوش كما سمته مجلّة «ذي ناشن» الأميركيّة (انظر مقالة ادم شاتز في عدد 10 نيسان/ أبريل 2003). والعراقيّون خبروا كنعان مكيّة، مرشد الغزو الأميركي الحاصل على شهادتي دكتوراه فخريّة من جامعات إسرائيلية (انظر كتاب جورج بيكر «بوابة الحشاشين: أميركا في العراق» ـ 2006)، وغيرهما كثيرون.

جيلبير الأشقر الذي كان يفترض أن يعود إلى بيروت ليقدّم ندوة عن «السياق الإقليمي للانتفاضة اللبنانية» اليوم في «مانشن» (زقاق البلاط ـ بيروت) ـ قبل أن يلغى اللقاء ـ نظراً إلى التطوّرات الجارية في الوضعين السياسي والأمني ـ كان مركز فضيحة أكاديمية قبل أسابيع. إذ كُشف عن خدمته ـــ من خلال منصبه الجامعي في كليّة الدراسات الشرقيّة والأفريقيّة في جامعة لندن ـ في برنامج لوزارة الدفاع البريطانية غايته تدريب جنود جالالة الملكة على كيفيّة التعامل بحساسية ثقافيّة عندما تاخذهم مهماتهم إلى زيارات (عمل) في البلاد العربية (انظر صحيفة «مورنينغ ستار» البريطانيّة 25 يوليو 2019).

الأشقر ينتمي إلى هذه الفئة من «المُخبرين المحليين» وفق التعريف الذي نحته المفكّر دبشي والمنظّرة النسوية سبيفاك. الرّجل وإن لم يكن محظوظاً بعد في الوصول إلى أروقة الخارجيّة والمخابرات الأميركيّة صانعة النجوم على الجانب الآخر من الأطلسي، فقد اكتفى إلى الآن على الأقل بصنع مجده المهني المتواضع ـ قياساً لعجمي مثلاً ـ في لندن. وكان قد قدّم أوراق اعتماده مبكراً للصهيونية العالميّة من خلال نشره كتاباً متخماً بالانحياز والتسطيح والرداءة العلمية عن العرب والهولوكوست (2010) خصصه للنيل من شخص الحاج أمين الحسيني بوصفه مصاباً بعقدة كراهيّة تجاه اليهود دفعته للتحالف مع المانيا النازيّة خلال الحرب العالمية الثانية (انظر نقد أستاذ التاريخ الأوروبي جيفري هيرف للكتاب في مجلّة «نيو ريبابليك» الأميركيّة ـ عدد نوفمبر 2010 مثلاً). وقد سارع وقتها لتقديم نفسه مرشداً من خلال مقابلة أجراها مع يوميّة «معاريف» الإسرائيليّة (انظر مقال أسعد أبو خليل في «الأخبار» عن «المسألة اليهوديّة: نحن والمحرقة» تعليقاً على تلك المقابلة وردّ الأشقر عليها). وكان طبيعياً بعدها أن يصبح من عتاة الداعمين فكرياً للربيع العربي (المزعوم) في هجمته على سوريا، مستخدماً كل المنابر التروتسكيّة والقطريّة ودور النشر الأميركيّة لدّم النظام السوري، والتنظير لثورات العرب الملونة، وأسباب انتكاساتها اللاحقة، مقدماً نفسه دائماً مفكراً ذا توجهات يساريّة. وها هو في بيروت، في هذا الوقت بالذات، لتقديم قراءته حول «السياق الإقليمي للانتفاضة اللبنانية».

كان من المهم بالطبع الاستماع لمحاضرة البروفيسور لو أقيمت. فهو من دون شكّ مطّلع بشكل أو باخر من لندن على بعض ما يجري في أجواء المنطقة. وقد تكون له وجهات نظر يجدر بالمعني بالشأن اللبناني والإقليمي معرفتها. لكننا ونحن نفعل ذلك، سنكون ماركسيين. أي أننا نضع ما يقوله هو وغيره من «المخبرين» في إطار معرفتنا بمنطلقاته السياسيّة وسيرته المهنيّة وارتباطاته الفكريّة كما الأجواء التاريخيّة والاجتماعيّة والسياسية التي يعوم فيها. في نهاية الأمر «قل لي كيف تكسب عيشك، أقل لك من أنت، وماذا ستقول». ولا أحد ينطق عن الهوى. كونوا هناك!

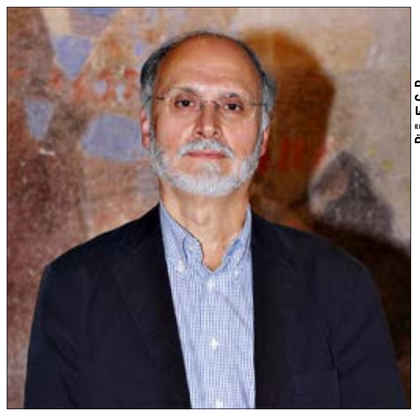

قدم نفسه مرشداً من خلال مقابلة أجراها مع «معاريف» الإسرائيلية

> **قدّم أوراق اعتماده للصهيونيّة من خلال نشره كتاباً متخماً بالانحياز والتسطيح عن العرب والهولوكوست**

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 16 كانون الأول 2019 العدد 3934

صورة وخبر

توّجت الجامايكية توني آن ــ سينغ ملكة لجمال العالم لعام 2019. خلال احتفال جرى في لندن أوّل من أمس السبت. قالت الصبية البالغة 23 عاماً إنّها تريد استخدام اللقب للعمل من أجل إحداث «تغيير مستدام» للنساء والأطفال، من دون أن تقدّم تفاصيل إضافية. وردّاً على سؤال حول قيمة مسابقات الجمال في عالمنا اليوم والسعي من أجل المساواة واحترام المرأة، أكدت توني المتخرجة من «جامعة فلوريدا» أنّ الجمال كان بالنسبة لها العنصر «الأقل أهمية» في إنجازها. (كريستون سيمون ـ أف ب)

## نزيه أبو عفش
### يوميات ناقصة

## ليك الحياة...

الزمانُ كلُّه (كلُّهُ وكلُّه)
ليس كافياً لحياةِ «ابنِ آدمٍ» واحد
يَتَألّمُ، ويَحلم،
ولا يَكفُّ عن القول:
ما أطولَ هذا اللّيلْ!

2018/1/15

## بذرةُ الدمع

مثلما تُنْتِشُ بذرةُ نباتٍ في صورةٍ مُسَرَّعة:
هكذا تولَدُ الفكرةُ في بالِ المحزونِ، وتصيرُ أغنية.
أحياناً، تجيءُ عليلةً، شاحبةً، ومُتْرَعةً بأَنساغِ الموت.
أحياناً تصيرُ شجرةً ؛ وأحياناً قِلادةَ دمع.
وفي أحيانٍ كثيرةٍ أخرى، مهما أسرفَ في تَدليلِها،
ومهما أغدقَ عليها مِن الماءِ والنورِ والتَوَسُّلات:
لا شيء. لا شيءَ أبداً. البذرةُ عقيمة.
:بذرةُ عدمٍ، في إناءِ عدمٍ، في بُطَيناتِ قلبٍ منفوخٍ
بِعُصَيّاتِ الظلامِ والعدم.
: بذرةُ عدم...

2018/1/17

## منوعات

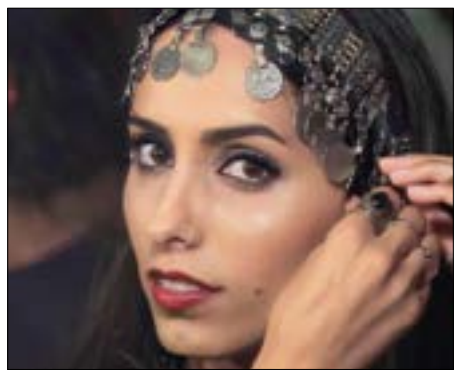

### من بيروت إلى غزة ... الحق واحد

يواصل «مترو المدينة» (الحمرا) إقامة مواعيد فنية منوّعة في سياق فعاليات «ليالي في حب الثورة». مساء اليوم الاثنين، وتحت عنوان «من بيروت إلى غزة»، يحتضن هذا الفضاء البيروتي أمسية موسيقية ـ غنائية تحييها سلوى جرادات (غناء ـ الصورة)، بمرافقة العازفين: عمر معر (عود)، وأسامة الخطيب (باص)، وضياء حمزة (أكورديون)، ولمى قاسم (إيقاع)، وأحمد الخطيب (إيقاع). وفي النص التعريفي للحفلة، يؤكّد منظموها أنها تأتي لتأكيد أنّ «المطالبة بالحريات واحدة في كل مكان»، وأنّ «الثورات لا تصنعها إلا همم الشعوب في كلّ بقاع الأرض». كما أنّهم يشدّدون على أنّ الليلة المرتقبة ستكون عبارة عن «تحية لكل الثائرين في وجه العدوان الإسرائيلي على غزة».

حفلة «من بيروت إلى غزة»: اليوم ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (مبنى السارولا ـ الحمرا ـ بيروت). الدعوة عامة ومجانية. للاستعلام: 76/309363

### بين Home Alone و«سكرودج»: الميلاد في صيدا غير!

ضمن أجواء عيد الميلاد، يدعو فرع الشباب في جمعية «كاريتاس» (صيدا) الصغار إلى حضور فيلمَيْن يعدّان من الكلاسيكيات السينمائية الخاصة بهذا الموسم. في «مركز معروف سعد الثقافي» في عاصمة الجنوب، سيكون الجمهور في 21 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي على موعد مع الجزء الثاني من الفيلم الكوميدي Home Alone، والذي يحمل اسم: Home Alone 2: Lost in New York (عام 1992 ـ إخراج كريس كولومبوس). بعد عام كامل من أحداث الجزء الأوّل، يعود الشريط إلى الطفل «كيفين» الذي اكتشف أنّ عائلته قررت قضاء فترة الميلاد في فلوريدا. ونتيجة لتأخّرهم في الاستيقاظ، يسارعون للحاق بالطائرة، فيفقدهم «كيفين» ويركب عن طريق الخطأ الطائرة إلى نيويورك ليكتشف أنه سيقضي العطلة مرة أخرى وحيداً.
وفي 28 من الشهر نفسه، سيحين موعد عرض فيلم A Christmas Carol (عام 2009 ـ إخراج روبرت زيميكس) الذي يستند إلى كتاب شهير بالعنوان نفسه لتشارلز ديكينز. العم «سكرودج» رجل عجوز بخيل قاسي القلب، يواجه أشباح أعياد الميلاد من الماضي والحاضر والمستقبل، والتي تسعى إلى إدخال العطف إلى قلبه وجعله إنساناً أفضل. كما أنّها تحاول تحذيره ممّا سيؤول إليه في حال استمر على منوال حياته نفسه، مصطحبة إياه في رحلة مليئة بالغرائب.

عرض فيلم Home Alone 2: Lost in New York: السبت 21 كانون الأوّل ـ الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر/ عرض فيلم A Christmas Carol: السبت 28 كانون الأوّل ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «مركز معروف سعد الثقافي» (صيدا ـ جنوب لبنان). الدخول مجاني. للاستعلام: 70/143744 أو 70/725001

ماكولاي كالكين في مشهد من Home Alone 2

### في «أونوماتوبيا»... موسيقى بلا توقف

يدعو «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية)، غداً الثلاثاء، إلى حضور أمسية فنية بعنوان THE QUIET SANCTUARY، أصبحت في الآونة الأخيرة أشبه بلقاء شهري قائم على فكرة «الموسيقى من دون انقطاع».
يشارك في الموعد المنتظر كل من: شربل الهبر، وزياد مكرزل، وساري موسى، ويمنى سابا (الصورة)، وأنطوني صهيون، وفادي طبّال، على أن يحل الموسيقي كارل شويري ضيفاً.
علماً بأنّ ريع هذا النشاط يعود لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية (MSDP).

THE QUIET SANCTUARY: غداً الثلاثاء ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 16 كانون الأول 2019 العدد 84
Lundi 16 Decembre 2019 no84

الأخبار

# رأس المال

## سقف سحب الأموال من مصارف «ألفا»

**عودة**
$300 أسبوعياً
15 مليوناً ل.ل. شهرياً،
أو 5 ملايين ل.ل. أسبوعياً

**اللبناني السويسري**
$250 أسبوعياً *
5 ملايين ل.ل. أسبوعياً

**فرست ناشيونال**
$100 أسبوعياً
5 ملايين ل.ل. أسبوعياً
يتم قبضها على دفعات

**سوسيتيه جنرال ***
$400 اسبوعياً، أو $800 شهرياً
1,5 مليون ل.ل. اسبوعياً
أو 3 ملايين ل.ل. شهرياً

**البحر المتوسط**
$200 اسبوعياً
2 مليون ل.ل. يومياً
أو 5 ملايين ل.ل. اسبوعياً

**اللبناني الفرنسي**
$1000 اسبوعياً *
1,500,000 ل.ل. يومياً

**لبنان والخليج**
$500 اسبوعياً
3 ملايين ل.ل. أسبوعياً تُدفع
ضمن استحقاق الفائدة

**فرنسبنك**
$300 أسبوعياً
5 ملايين ل.ل. أسبوعياً

**الاعتماد المصرفي**
$200 أسبوعياً *
500 الف ل.ل. يومياً، على ان لا يتعدى
المبلغ 3 ملايين ل.ل. اسبوعياً

**لبنان والمهجر**
$200 اسبوعياً
3 ملايين ل.ل. أسبوعياً

**الاعتماد اللبناني**
$500 أسبوعياً
5 ملايين ل.ل. اسبوعياً

**سرادار**
$500 أسبوعياً * أو $2000 شهرياً
5 ملايين ل.ل. أسبوعياً

**بيروت والبلاد العربية**
$300 اسبوعياً للحسابات
الصغيرة، ويرتفع المبلغ
حسب حجم الحساب
5 ملايين ل.ل. اسبوعياً

**انتركونتيننتال**
$400 أسبوعياً، إذا كانت الفائدة قد استحقت
وإلا لا يُدفع شيء، وأيضاً حسب ما تتوفر السيولة.
5 ملايين ل.ل. اسبوعياً على استحقاق الفائدة

**بيبلوس بنك**
$1000 أسبوعياً للحسابات التي تفوق الـ $100,000
$500 أسبوعياً للحسابات تحت الـ $100,000
$300 أسبوعياً للحسابات تحت الـ $50,000
7 ملايين ونصف مليون ل.ل. أسبوعياً

**بنك بيروت**
$500 أسبوعياً، ولكن ذلك مرهون بتوفّر السيولة،
اليوم الجمعة، كان يُمكن سحب $200 فقط
5 ملايين ل.ل. أسبوعياً، أو 2,5 مليون ل.ل. في اليوم،
أيضاً ذلك مرهون بتوفر السيولة

* (السحب على الكونتوار وليس من الصراف الآلي)

إعداد: ليا القزّي تصميم: رامي علّيان

## في العدد

02
كميل بو سليمان
**الأولوية للأكل والشرب وليست للدائنين**

03
حسن شرّي
**العبور نحو نموذج تنمويّ بديل**

05
علي كمال عباس
**القانون يحمي المودعين**

07-06
أحمد العاصي
**للنقابات المهنية دور غير «المتفرّج»**

08
الأمجد سلامة
**أوقفوا سداد الدين فوراً**

# هل تواجه المصارف حالة إفلاس؟

**محمد وهبة**

هل تواجه المصارف حالة إفلاس؟ السؤال بات ضرورياً، انطلاقاً من العلامات التي بدأت تشير إلى أن المصارف تواجه أزمة غير مسبوقة عبر أربعة مسارات؛ علاقتها المتدهورة مع الزبائن، طلب مصرف لبنان زيادة رساميلها، اعتراضات مدققي الحسابات على رفض المصارف تطبيق المعيار المحاسبي IFRS9، ارتفاع معدلات التعثّر في تسديد القروض

■ منذ فتح أبواب المصارف بعد إغلاقها في 17 تشرين الأول، اشتدّت القيود على عمليات السحب والتحويل التي فرضتها المصارف بشكل استنسابي وغير قانوني بالتنسيق مع مصرف لبنان، إلى أن بلغت مستوى حادّاً ومقلقاً يثير الشكوك بقدرة المصارف على تلبية طلبات الزبائن، وخصوصاً الرواتب الموطّنة التي يتم تقسيطها لأصحابها. سقف السحب النقدي بالدولار انخفض إلى 100 دولار لدى بعض المصارف يومياً و500 دولار أسبوعياً وربما أقل. أما سقف السحب النقدي بالليرة فبدأ ينخفض أيضاً إلى أقل من 500 ألف ليرة يومياً وبحدود أسبوعية وشهرية ضيّقة. القيود خلقت طلباً هائلاً على الليرة اللبنانية ما ضغط على سيولة المصارف ودفع فائدة الانتربنك (فائدة الاقتراض بين مصرف وآخر) إلى الارتفاع من 8% ما قبل الأزمة، إلى أكثر من 100%. هذا الارتفاع يعكس شحّاً في سيولة المصارف بالليرة، وطلباً كبيراً على الدولارات، ولا سيما الدولارات النقدية، فالناس يحاولون الحفاظ على قدرتهم الشرائية من خلال شراء الدولارات من الصرافين وتخزينها في المنازل. وقد فرض هذا الواقع على المودعين اللجوء إلى الدعاوى القانونية للمطالبة بأموالهم، وقد فاز بعضهم بهذه الدعاوى، لكن القضاء كعادته لجأ إلى حماية الفئات الأكبر وباشر بتعليق البتّ بالدعاوى. بعض الدعاوى الكبيرة على المصارف من الخارج قد تؤدي إلى إفلاسها.

■ في 4 تشرين الثاني الماضي، أصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تعميماً يفرض على المصارف زيادة رساميلها بنسبة 20% عبر مقدمات نقدية بالدولار، ويمنعها من توزيع الأرباح. الزيادة على الرساميل قسمت مناصفة كالآتي: 10% قبل نهاية السنة الجارية، و10% قبل نهاية حزيران 2020. قيمة المقدمات المطلوبة من القطاع بحسب «ميريل لينش» تبلغ 3,8 مليار دولار (1,9 مليار دولار في كل مرحلة)، فيما مهلة المصارف للزيادة الأولى بدأت تنتهي. «ليس واضحاً أن كل المصارف ستتمكن من الالتزام بها» تقول «ميريل لينش». فهذا المبلغ يعدّ كبيراً خلال مهلة زمنية قصيرة نسبياً على مساهمي المصارف لاتّخاذ قرار يتعلق بإنقاذ مؤسّسات بات مشكوكاً بقدرتها على الاستمرار، فضلاً عن كلام متزايد عن رغبة بعض المصارف في الإفلاس وتحميل مصرف لبنان أعباء الخسائر المتراكمة في ميزانياتها «لأن كل أموال المودعين لديه» يقول أحدهم. هؤلاء المساهمون حققوا الكثير من الأرباح في السنوات الماضية، واليوم يريدون النفاد بكل ما جنُوه من المال العام.

■ تزداد صعوبة زيادة الرساميل بحسب تعميم مصرف لبنان انطلاقاً من المسألة المتعلقة باعتراضات مدققي الحسابات على المؤونات التي يتوجب على المصارف اتّخاذها في إطار تطبيق المعيار المحاسبي IFRS9. فهذا المعيار يفرض على المصارف، عندما تزداد مخاطر التوظيفات أو القروض، كما في حالة توظيفاتها في الديون السيادية لدى الخزينة ومصرف لبنان وارتفاع احتمالات حصول إعادة هيكلة، أن تصنّف هذه الأصول في «المرحلة الثانية» من الديون المشكوك بتحصيلها، وبالتالي صار لزاماً عليها أن تأخذ مؤونات بنسبة 45% من قيمتها. مصدر القلق الأساسي يكمن في توظيفات المصارف بالعملات الأجنبي. لديها شهادات إيداع صادرة عن مصرف لبنان بالدولار بقيمة 22,7 مليار دولار، ولديها 14,7 مليار مستثمرة في سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية (يوروبوندز)، ولديها أيضاً ودائع بالدولار لدى مصرف لبنان تقدّر بنحو 46 مليار دولار منها 20 ملياراً احتياطات الزامية. المؤونات المترتبة على هذا المستوى من التصنيف للأصول، تصل إلى 29 مليار دولار، أي ما يعادل مرة ونصف قيمة رساميل المصارف البالغة 20 مليار دولار، وهو حتماً يتجاوز أرباحها بأضعاف. المصارف تتصارع مع مدققي الحسابات حول قدرتها على اتّخاذ هذه المؤونات، وفي المقابل يلا يرى المدققون أن أمامهم خياراً سوى القول أن هذه الميزانيات لا تعبّر عن الواقع الحقيقي. ورغم أنه بإمكان مصرف لبنان تعليق العمل بتطبيق التعميم رقم 143 الذي فرض على المصارف تطبيق المعيار المحاسبي IFRS9 اعتباراً من مطلع 2018، إلا أن ذلك يعني إثارة المزيد من الشكوك بقدرة المصارف على الاستمرار.

■ يتزامن كل هذا، مع ارتفاع كبير في القروض المتعثّرة والمؤونات المقابلة لها. ففي حزيران 2019 بلغت قيمة القروض المصنّفة في المرحلة الأولى والثانية من التعثّر (التصنيف يفرضه المعيار المحاسبي IFRS9) في مصارف ألفا التي تمثّل 85% من مجمل القروض للقطاع الخاص المقيم والعائدة لأكبر 16 مصرفاً في لبنان، 3,6 مليار دولار ما اضطر المصارف أن تأخذ مؤونات مقابل الخسارة المحتملة فيها بنسبة 45% وبقيمة 1,65 مليار دولار (تحتسب هذه المؤونات على مقارنة مع القروض الإجمالية قبل حسم قيمة الفوائد). أما القروض المصنّفة في المرحلة الثالثة من التعثّر (المرحلة الأخيرة قبل الشطب)، فهي تبلغ 6,43 مليار دولار وتوازي 11,99% من القروض الإجمالية لهذه المصارف (تحتسب على أساس القروض الصافية بعد حسم قيمة الفوائد). نسبة التعثّر في القروض لدى مصارف «ألفا» تبلغ 10 مليارات دولار، أي بنسبة 16,7% من القروض الإجمالية. التعثّر والتوقف عن السداد ازداد بوتيرة متسارعة في النصف الثاني من السنة الجارية. بعض التقديرات تشير إلى ان التعثّر زاد عن الـ20%.

**مقابلة**

اجراها **محمد وهبة**

**الأزمة المالية في لبنان باتت مفتوحة وليس لدينا في مواجهتها، سوى موقف تفاوضي قوي مع الدائنين وغياب لخطّة شاملة ضرورية. كما يرى وزير العمل المستقيل كميل بو سليمان. ففي رأيه، إن ما اتّخذ من تدابير ليست سوى ردّة فعل تعالج جزءاً بسيطاً من الأزمة النقدية بعدما صارت قيمة الدولار في لبنان أقل من قيمته في الخارج، رغم أن إعادة الهيكلة صارت واقعاً مثلها مثل الكابيتال كونترول، اما شراء المزيد من الوقت فهو مضرّ جدا.**

**بو سليمان يتحدث بصفته ممارساً لاعمال تقع ضمن نطاق الأزمة وليس بصفته ممثلاً للقوات اللبنانية**

# كميل بو سليمان

## الأولوية للأكل والشرب وليست للدائنين

## ليس هناكَ وعي للتعاطي مع الأزمة حتى إدارتها غير موجودة

■ اليوم نشهد وضعاً مفتوحاً على احتمالات كثيرة من بينها حديث عن إعادة هيكلة الدين العام أو إعادة جدولته إلى جانب خيارات أخرى: ما هو الخيار الأفضل وكيف يمكن أن تتعامل معه الأسواق؟

نحن نتحدث عن سندات اليوروبوندز وليس عن الدين بالليرة الذي يمكن التعامل معه عبر طبع العملة أو خفض قيمتها. برأيي، وبحسب المعلومات المتوافرة، هناك 10 مليارات دولار في الخارج والباقي محمول من المصارف ومصرف لبنان. لذلك يجب أن تكون هناك خطّة شاملة تتعاطى بالوضع النقدي والمالي وبعجز الموازنة. لا يمكن البحث عن حلّ جزئي بمعزل عن الباقي. هذا الأمر لا يمكن القيام به، فالدائنون يريدون أن يعلموا كيف ستدفع لهم الحكومة ومن أين ستأتي الأموال لتسديد قيمة الديون. إذا قدّموا تضحيات يريدون التأكد أنهم سيحصلون على الأموال وأن إعادة الهيكلة لن يكون بعدها تعثّر وإعادة هيكلة جديدة.

بات ضرورياً البحث في إعادة الهيكلة ضمن خطّة شاملة. لدينا أزمة شحّ بالدولار وهذا واضح من قبل انفجار الأزمة، وعندما قرّر مصرف لبنان أن يعطي أولوية التمويل بالدولار لثلاثة سلع، فهذا يعني أنه يعترف بأزمة شحّ بالدولار ما يثير سؤالاً أساسياً: ما هي وجهة استعمال الدولارات التي نملكها والتي لدينا القليل منها؟ لو لم يكن لدينا هذه المشكلة وبمعزل عن كل ما يحصل، لما وضعت المصارف قيوداً. من هذا المنطلق يجب البحث عن الطريقة الأمثل لاستعمالات الدولار.

برأيي الشخصي، إذا كان علينا المفاضلة بين أولويات شراء القمح والأدوية والمحروقات وبين الدائنين، فالأولوية يجب أن تكون للشعب اللبناني وليس للدائنين. طرح الأولويات يجب أن يكون ضمن خطة أكبر. من يقول إن هذا الأمر يضرّ بسمعة لبنان فعليه أن يعلم أن الضرر اللاحق بسمعة لبنان والناتج عن فرض قيود «كابيتال كونترول» صار واقعاً، وحتى إعادة الهيكلة أيضاً. حتى تسعير السندات بات يتضمن فرض قيود. «كابيتال كونترول» صار واقعاً، وحتى إعادة الهيكلة أيضاً. حتى تسعير السندات بات يتضمن إعادة الهيكلة. المشكلة الأساسية أنه لم يعد لدينا دولارات كافية. والخشية أن نعاني، مثل فنزويلا، حيث قرّرت دفع المستحقات للدائنين في الخارج ثم جاع الشعب فقررت التوقف، أي إنها دفعت الكلفة أكثر من مرّة.

■ هل نحن في مسار شراء الوقت أو البحث عن الخطة؟

كلّ ساعة نضيعها بلا خطة شاملة تضرّ لبنان لجهة استنزاف الدولارات مقابل عدم دخول دولارات جديدة.

كلما انتظرنا أكثر أغلقت المزيد من الشركات وصُرف المزيد من العمال. دخلنا في دوامة «عاطلة» جداً يجب الخروج منها بأسرع وقت ممكن. شراء الوقت مضرّ جداً، ويجب أن نقوم بالعكس تماماً والاتفاق على خطة. على الحكومة الحالية أن تبدأ بإعداد الخطّة حتى لا نضيّع وقتاً على الحكومة المقبلة. عامل الوقت ليس لمصلحتنا.

> **أيّ مودع قبض الكثير من الفوائد عليه أن يدفع أكثر من غيره وتقتضي العدالة الاجتماعية حماية صغار المودعين**

■ هل تعني أن الإجراءات المتّخذة لا ترقى إلى مستوى الأزمة؟

لم تحصل أيّ إجراءات. نحن لا نأخذ إجراءات بل نقوم بردّة فعل تجاه ما يحصل. كنا دائماً نقوم بإجراءات ونأخذ القرارات خارج الوقت المناسب وبلا جراة كافية. عندما كان يمكن اتّخاذ إجراءات حين كانت لدينا ثقة، كانت الكلفة أقل بكثير. تأخّرنا جداً.

■ ألا يعني هذا الكلام أن الإجراءات الواردة في تعاميم مصرف لبنان بعيدة عن الواقع؟ إجراءات مصرف لبنان تحاول التخفيف من وطأة الأزمة الناتجة عن شحّ الدولارات. هذا تدبير لإدارة شقّ نقدي بسيط من الأزمة وليس للخروج منها. المطلوب خطّة شاملة. يجب أن نضع موازنة ترقى إلى مستوى الوضع لجهة خفض النفقات الإضافية والإصلاحات البنيوية.

■ ما هي الخطوات القانونية التي يجب علينا القيام بها؟

لا يهمّ إذا توقفنا عن الدفع أولاً أو تفاوضنا مع الدائنين أولاً. في العادة يتلازم الأمران. وبشكل عام، فإن عقود اليوروبوندز تعطي لبنان فترة سماح لخمسة أيام من أجل تسديد فائدة السندات و30 يوماً لتسديد قيمة الأصل. بمعزل عن فترة السماح، فالأسواق تتعامل مع التأخّر في السداد على أنه تخلّف عن السداد. ما يحصل لاحقاً، هو أن الدائنين يتجمّعون ويتفاوضون (بدأت تظهر صناديق vulture تعرب عن اهتمامها بما يحصل، من بينها من كان أصلاً يحمل سندات لبنانية، وأخرى حملوها لاحقاً...). بعد ذلك، تبدأ هيئة من الدائنين، بالتفاوض مع الدولة التي يتوجّب عليها أن تعيّن مستشاراً مالياً وقانونياً. وإذا حصل اتفاق بين هذه الهيئة والدولة على نتيجة ما، فإنها تُعرض على التصويت بين الدائنين. موافقة الدائنين على تصديق الاتفاق، موافقة من 75% من مجموع الدائنين من كل شريحة من شرائح السندات.

■ ما هي قدرتنا على التفاوض مع الدائنين؟ نحتاج إلى 75% من قيمة دائني كل شريحة على حدة، ولا يمكن أن نقوم بعملية تفاوض على كل الشرائح دفعة واحدة بشكل جماعي مع الدائنين. هذا الأمر منصوص عليه في عقود اليوروبوندز. ما كان يجب القيام به منذ ثلاث سنوات، تعديل عقود اليوروبوندز الجديدة بحسب المعايير الدولية التي تسمح لنا بالتفاوض الجماعي مع كلّ حملة السندات بمعزل عن نسبة كل شريحة لوحدها. وفي كلّ الأحوال، إذا لم نتمكن من جمع 75% من دائني كل شريحة يمكن الدائنين الاستحصال على حكم قانوني بامتناع لبنان عن السداد.

■ هل لدى الدائنين القدرة على حجز أصول الدولة اللبنانية في حال فشل التفاوض؟

. القدرة التفاوضية للبنان مرتفعة. من جهة، إن غالبية السندات محمولة من جهات محلّية، وهذا سيف ذو حدين؛ عملية إعادة الهيكلة سيكون أثرها الأكبر محليّ بسبب الخسائر التي ستلحق بحاملي الدين بعد قصّ جزء من قيمة الأموال الموظّفة. عملياً، إن الأثر على حاملي السندات المحليين هو أكبر سواء كانوا أفراداً أو مصرف لبنان أو مصارف (رغم أن ما تحمله المصارف من سندات يوروبوندز لا يزيد عن 10% من موجوداتها الأجنبية بالدولار). أما الدولة اللبنانية، فليس لديها موجودات في الخارج ما عدا السفارات والقنصليات التي لديها حصانة بحسب اتفاقية فيينا، فيما الذهب مملوك من مصرف لبنان، وبشكل عام فإنّ القوانين المعمول بها في الخارج، لا تسمح بالحجز على أموال المصارف المركزية التي يحملها باسمه ولمصلحته بل تسمح بالحجز على الأصول التي يديرها للدولة اللبنانية، وهناك شروط إضافية مثل ما يتعلق باستقلالية المصرف المركزي... هذا لا يعني أن الدائنين لن يحاولوا إلقاء الحجز على أملاك الدولة، لكن يمكننا أن نربح هذه الدعاوى وهناك أمثلة عديدة مثل ما حصل مع «اليبانسيل»، والدعوى التي فاز بها البنك المركزي السعودي في بريطانيا وألمانيا.

لبنان يحترم تسديد ديونه، لكن يجب أن تتغيّر الأولوية، والأفضل أن يكون لدينا ما نقدمه وقت التفاوض.

■ هل يمكن استعادة الثقة المفقودة؟

إذا أظهرنا جديّة من خلال رزمة إجراءات جريئة تخرجنا من الأزمة، فستعود الثقة. هناك أمثلة عديدة من أبرزها مصر التي تمكّنت من استعادة الثقة وبنتيجتها ارتفع سعر العملة ونفذوا إصدارات دين. اليونان أصدرت منذ شهر بفائدة سلبية (الدائن يدفع لهم الأموال).

■ هل يمكن أن تصبح الفائدة سلبية في لبنان؟

لا نزال بعيدين عن هذه النقطة.

■ حاكم مصرف لبنان تدخّل بشكل مباشر في سوق الفوائد منطلقاً من وجود قيود (كابيتال كونترول) وخفّض الفوائد.

القوانين في الخارج لا تسمح بالحجز على اموال المصارف المركزية التي يحملها باسمه ولمصلحتها (هيثم الموسوي)

تدخّل مصرف لبنان يوحي بأن هناك توجّهاً للانفصال الكامل عن الخارج؟

الدولار في لبنان هو غيره خارج لبنان. هناك عمليات تحصل باتت تتضمن فرقاً بين الدولار اللبناني والدولار الخارجي بنسبة 20% و25% (المقصود أن الدولار في لبنان أقلّ من قيمته في الخارج بهذه النسب). الدولار المقيّد لا يمكن سحبه إلى الخارج ولديه قيمة مختلفة عن الدولار الحر في الخارج.

■ من يجب أن يدفع ثمن عملية التصحيح؟

هناك مسار قانوني ضروري لإقرار قانون استرداد الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد وأن يدار بطريقة عمليّة من خلال قضاة نزيهين غير معينين سياسياً. هذا المسار لا يغني عن مسار التضحيات المطلوبة، إذ لا يمكن انتظار وصول الأموال قبل أن نبدأ بالمعالجة. هذه أفكار جيدة ولكنها غير واقعية اليوم. لا يمكننا انتظار المريض حتى يموت.

وعلى صعيد المصارف، يجب أن تبدأ عملية إعادة تكوين الرساميل، علماً بأن هناك استعداداً من المساهمين الحاليين لضخّ رساميل إضافية الدائنين. بعدها يأتي دور كبار المودعين الذين استفادوا لمدّة سنوات. لم نصل إلى هذا الأمر بعد (هيركات يعني)، لكن في المبدأ، إن أي مودع قبض الكثير من الفوائد عليها، يجب أن يدفع أكثر من غيره وتقتضي العدالة الاجتماعية حماية صغار المودعين.

> **في فنزويلا دفعوا مستحقات الدائنين ثم جاعوا ففقزروا التوقف فدفعوا الكلفة مرتين**

■ هناك اقتراحات تؤمن النتيجة ذاتها مثل فرض ضريبة على الثروة؟

لست مع هذا النوع من الإجراءات. ليس بالضرورة أن تكون هذه الضريبة أمراً جيداً قبل كل ذلك، يجب أن نعرف حجم المشكلة وأن نعرف حجم الوضع المالي لمصرف لبنان. فالمصارف لديها أكثر من 65 مليار دولار بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان، وبالتالي يجب أن نعرف حجم الخسائر وكمية الأموال المطلوبة لإعادة إطلاق الاقتصاد، ودفع الديون بعد إعادة الهيكلة...

■ هل يمكن استرداد الأموال المنهوبة من السارقين؟

صعبة. لا نعلم قد تتغيّر الأيام سريعاً.

■ هل تعتقد أن لدى شركاء السياسة والمال استعداداً لإنقاذ البلد والتضحية؟

حتى الآن، لا أرى أن هناك وعياً كافياً للتعاطي مع الأزمة والاتّفاق على طريقة إدارتها. حتى إدارة الأزمة ليست قائمة اليوم. يجب القيام بخلية طوارئ تجتمع ليل نهار. يجب أن يضحوا. كل واحد لديه اليوم أموالاً يجب أن يضحّي.

■ لدى صندوق النقد الدولي برنامج واضح مذكور في تقرير البعثة الرابعة الأخير يتضمّن ضريبة على القيمة المضافة 20%، ضريبة على البنزين 5000 ليرة على الصفيحة، خصخصة الكهرباء، والاتصالات. وفي المقابل يقول البنك الدولي إن تضخم الأسعار بمعدل 25% سيرفع معدلات الفقر إلى 50%. لذا، ما دواعي الذهاب في برنامج مع صندوق النقد إذا كان برنامجه سيؤدي إلى المزيد من الفقر؟

يجب تأمين السيولة. إذا تأمّنت عبر جهات أخرى فلا مانع. قد لا يناسبنا برنامج الصندوق وقد نتفاوض معه، لكن لا يمكن ألا نحكي معه أو مع غيره. في مؤتمر باريس 3 كان الصندوق حاضراً بناء على طلب لبناني، ما أتاح للبلدان المانحة تقديم هبات وقروض وكانت شروطه ضعيفة ولم تكن مربوطة بالدفع.

■ هل تعتقد أن الوقت مناسب للخصخصة وبيع أصول الدولة بسعر بخس؟

أكيد لا، يجب أن نبيعها بسعر رخيص، لكن ليس هناك أي عذر ألا نقوم بتعيين هيئة الاتصالات، وليس منطقياً أن يكون مجلس الوزراء هو من يقرر الأسعار. في الصين لا تزال لدى الحكومة حصّة في قطاع الاتصالات، لذا يمكن بيع جزء. والأكيد أني لست مع حرق الأسعار.

أما في قطاع الكهرباء، فليست هناك عملية خصخصة، بل السؤال المطروح هو إذا كانت لدى القطاع الخاص رساميل كافية للمشاركة مع القطاع العام في تركيب معامل كهرباء. يجب أن نشيّد معامل دائمة بأسرع وقت، فإذا تأمّنت الرساميل من القطاع الخاص بكلفة مقبولة كان به، ولكن إذا لم تتأمن فعلى الدولة أن تقوم بالأمر بأسرع وقت.



**مؤشر**

# سندات الخزينة غير مرغوبة من المصارف: من الابتزاز إلى الاضطرار

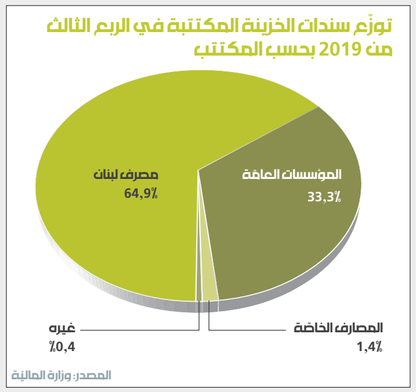


منذ فترة طويلة تمارس المصارف لعبة الامتناع عن الاكتتاب في سندات الخزينة بالليرة كلّما أرادت الضغط لزيادة أسعار الفائدة. في السنة الماضية، نجحت في زيادة معدلات الفائدة على السندات الجديدة من 7,46% إلى 10,5%، أما في مطلع هذه السنة، فكان الامتناع يهدف أولاً إلى زيادة أسعار الفائدة، ثم تحوّل لاحقاً إلى سلوك اضطراري ناجم عن نقص السيولة.

تشير إحصاءات وزارة المال إلى توزّع المكتتبين في مزادات سندات الخزينة الأسبوعية (كل اثنين) خلال الفصل الثالث من عام 2019 (تموز، آب، وأيلول)، إلى أنّ حصّة المصارف من السندات المصدرة بلغت 1,4% من مجمل السندات، بينما بلغت حصّة مصرف لبنان 64,9%، وحصّة العامّة، وأكبرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 33,3%.

وتأتي هذه النتائج في ظلّ ضغط على سيولة المصارف بالليرة مصدرها طلب الزبائن على سحب ودائعهم بالليرة لتحويلها إلى الدولار. في الواقع، ثمّة مسألة مهمّة ينبغي الالتفات إليها؛ فعندما يكتتب مصرف لبنان في سندات الخزينة مقابل إحجام المصارف عنها، هو يستعمل السيولة التي أودعتها المصارف لديه بفائدة مرتفعة. وبذلك، هو يحمّل ميزانيّته الخسائر الناتجة من فرق الفوائد بين المعدلات المنخفضة نسبيّاً على سندات الخزينة وبين المعدلات الأعلى التي يمنحها للمصارف مقابل هذه السيولة. بهذه الطريقة هو يحمي أرباح المصارف، لكنه في الوقت نفسه يخفي جزءاً من كلفة خدمة الدين داخل ميزانيّته. أرقام كلفة خدمة الدين العام تعكس الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة، لكنّها لا تعكس الكلفة الأعلى التي يدفعها مصرف لبنان للمصارف.

امتناع المصارف عن الاكتتاب في سندات الخزينة، لا يعني دخول مصرف لبنان كلاعب بديل حصري، بل يعني أيضاً أن حصّة الصندوق الوطني من الضمان الاجتماعي في تمويل الدين ستزداد أيضاً ما يعني تحميله مخاطر إضافية مصدرها المخاطر المتزايدة على سندات الخزينة التي ارتفعت بشكل كبير بعد خفض تصنيف لبنان في آب الماضي إلى درجة (CCC) ليصبح الدين السيادي في لبنان مصنّفاً بهذه الدرجة من وكالتي «موديز» و«فيتش» (قبل أيام فيتش خفضت تصنيف لبنان مجدداً إلى CC).

هذه التطورات تثير الشكوك حول كلفة هذه المخاطر على أموال صندوق مصرف لبنان والضمان الاجتماعي أكثر في هذا الأمر. اللافت في هذين الشهرين أن أسعار الفائدة على شرائح السندات سجّلت ارتفاعاً سريعاً خلال فترة زمنية قصيرة (من شهر لشهر). أعلى نسبة ارتفاع سجّلتها شريحة السندات التي تستحق خلال 12 شهر، تلتها شريحة السندات التي تستحق خلال 6 أشهر. ومن المفترض أن تنعكس هذه التطوّرات على كلفة خدمة الدين في الموازنة العامة.

خلال الفترة الماضية، كان ارتفاع معدّلات الفوائد في السوق المدفوع بهندسات مصرف لبنان، يُستعمل ذريعة لزيادة أسعار فائدة سندات الخزينة اللبنانيّة، لكن بعد لجوء المصارف إلى أدوات ضبط السيولة وحبس أموال المودعين، وخفض أسعار الفائدة من قبل مصرف لبنان، يصبح من الضروري السؤال عن سبب امتناع مصرف لبنان عن خفض أسعار الفائدة على ودائع المصارف لديه وشهادات الإيداع الصادرة عنه.

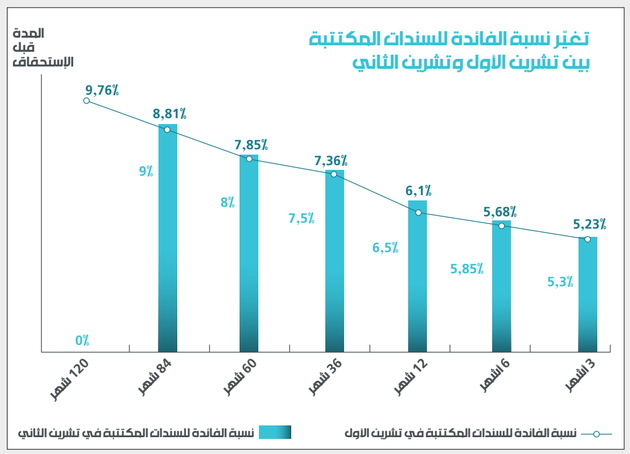

# العبور نحو نموذج تنمويّ بديل

حسن شرّي

المتشائم يرى الصعوبة في كلّ فرصة، إذا المتفائل فيرى الفرص في كلّ صعوبة

ونستون تشرشل

لعلّ من نافلة القول أنّ لبنان بلد مستورد صافٍ يعاني عجزاً مستمرّاً وضخماً في ميزانه التجاريّ، فهو لم يشهد يوماً - ومنذ تاسيس دولة لبنان الكبير- فائضاً في رصيده من الحساب المذكور الذي سجّل عجزاً يُساوي 14,7 مليار دولار في عام 2018؛ أي 25,9% من إجمالي الناتج المحلي للسنة نفسها. ويعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد اللبناني على استهلاك السلع والخدمات الأجنبيّة المستوردة من الخارج، والتي يدفع ثمنها بالدولار. من هنا تأتي أهمّية سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والذي يُعدّ عاملاً مهمّاً لدى المستهلك اللبناني لناحية تأثيره في القدرة الشرائيّة لليرة اللبنانية. وعلى المنوال نفسه، تُشرف الدولة على عجز مالي ودين عام كبيرين، حيث بلغ الدين العام الإجمالي عتبة 151% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، وهذا ما يشكّل ثالث أعلى نسبة في العالم بعد اليابان واليونان.

### نموذج غير قابل للحياة

في المرحلة السابقة، ساهمت التدفّقات الضخمة لرأس المال الأجنبي في استمرارية النمط الاقتصادي القائم من خلال تعويم ميزان المدفوعات (Balance of Payments). وتأثرت هذه التدفّقات بشكل كبير بسياسة البلاد النقدية منذ أوائل التسعينيّات، والتي ارتكزت على تثبيت سعر الصرف الاسمي (الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي)، واعتماد أسعار فائدة مرتفعة نسبيّاً من أجل جذب تدفّقات رأس المال ودعم احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. أما اليوم، ومع شبه انعدام إمكانية التحويلات من الخارج، بالإضافة إلى اندلاع الأزمة النقدية، وغرق مصرف لبنان في التزاماته بالعملة الأجنبية، فلم يعد النموذج القائم هذا قابلاً للحياة. لقد مثّلت الانتفاضة الشعبيّة الأخيرة أهمّ تجليات فشل هذا النموذج. ولم يغب خافياً قيام سوق صرف موازية للسوق الرسمية، في حين أنّ قيمة الليرة اللبنانيّة انخفضت مقابل الدولار بشكل بارز. وقد بلغ الأمر عند عدد من الصيارفة في لبنان حدّ تداول الدولار بسعر تخطّى 2000 ليرة لبنانيّة للدولار.

في ضوء هذه التطوّرات يتساءل اللبنانيّون عمّا إذا كان لبنان مقبلاً على مأسسة سعر الصرف الفعلي الذي تعبّر عنه السوق الموازية، أي أن تلجأ الحكومة العتيدة (أو الجمهوريّة الثالثة؟) إلى خفض قيمة العملة (Devaluation). وهنا يأتي السؤال: في سياق هذا السيناريو المتوقّع، كيف يمكن للسياسة الاقتصادية أن تدير "أزمة" خفض سعر الصرف لناحية تعزيز القطاعات الإنتاجية ودعمها، ولا سيّما قطاع السلع القابلة للتبادل؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال لا بدّ الإشارة إلى ماهيّة الخفض، وإلى نوع العلاقة التي تحكم خفض قيمة العملة والاقتصاد الإنتاجي.

### خفض العملة إراديّاً؟

يُعرَّف سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate) بأنّه سعر العملة الأجنبية بدلالة وَحدات من العملة المحليّة (أو العكس، سعر العملة المحليّة بدلالة وَحدات من العملة الأجنبيّة)، فمثلاً، في الحالة اللبنانيّة يرمز سعر الصرف الاسمي لليرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركي إلى عدد وحدات الليرة للدولار الواحد. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التعريف لسعر الصرف هو بمثابة سعر العملة الجاري بين البلدين، ولا يأخذ في الاعتبار قوّة العملة الشرائيّة من سلع وخدمات بين البلدين، والتي يتمّ قياسها من خلال مؤشّر سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate).

وغالباً، كما هو الحال في العديد من البلدان التي تعتمد نظام سعر صرف حرّ (أو مرن)، فإنّ سعر الصرف الاسمي يتغيّر باستمرار، حيث يخضع لقوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، ومن دون تدخّل مباشر من الدولة. وقد يأخذ هذا التغيير مساراً تحسينيّاً كلّما ارتفع سعر العملة المحليّة نسبةً إلى العملة الأجنبيّة (Appreciation)، أو تدهوريّاً كلّما انخفض سعر العملة المحليّة نسبةً إلى العملة الأجنبيّة (Depreciation).

أمّا في البلدان التي تعتمد نظام سعر صرف ثابت، كما هو الحال في لبنان، فيتمّ ربط قيمة العملة الوطنيّة بعملة دوليّة مرجعيّة (الدولار الأميركي مثلاً)، أو بحزمة من العملات الدوليّة الأساسيّة كالدولار، واليورو، والينّ،، وذلك من خلال فرض قيود أو محدّدات على السياسة النقديّة الداخليّة تمكّنها من حفظ استقرار قيمة العملة الوطنيّة. هنا، وخلافاً للتغييرات التلقائيّة في قيمة العملة التي تأتي كنتيجة للتفاعل الحرّ بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، قد تعمد السلطات النقديّة في دول عدّة، إراديّاً وبموجب قرار حكومي، إلى خفض قيمة العملة الوطنيّة، فيتمّ خفض سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معيّنة، أو مقابل حزمة من العملات الأجنبيّة الأساسيّة.

ويأتي قرار الخفض في ظروف اقتصادية معيّنة، يكون فيها سعر الصرف مرتفعاً أو منخفضاً عن مستواه التوازني الطويل الأمد، ويؤثر سلباً في الأداء الاقتصادي للبلد. ويحدّد عيسى محمد الغزالي في ورقته البحثيّة "سياسات أسعار الصرف" ثلاث قنوات أساسيّة يؤثّر اختلال سعر الصرف فيها على الأداء الاقتصادي. القناة الأولى هي عبر إضعاف التنافسيّة وتدهور الميزان التجاري، حيث تنخفض الصادرات نتيجة ارتفاع أسعارها (السلع المحليّة مقومة بالعملات الأجنبيّة)، بينما ترتفع الواردات في ظلّ انخفاض الأسعار في الخارج (السلع الخارجيّة مقومةً بالعملة الوطنيّة). أمّا القناة الثانية فهي عبر التخصيص السيّئ للموارد، والذي ينتج عن وجود فجوة بين الأسعار المحليّة والدوليّة، حيث يترتّب على ذلك، امتناع رأس المال الخارجي الإنتاجي من القدوم والاستثمار في البلد المعني، فتنخفض الاستثمارات، وترتفع خسائر الإنتاج عن طريق تدهور الفعّالية الإنتاجية. وتتمثّل القناة الثالثة في التأثير السلبي في الأسواق الماليّة، حيث تنشط المضاربات (*)؛ أو ما يُعرف بـ "الهجمات التخمينية على العملة"، والتي غالباً ما ينشأ عنها ارتفاع مخاطر الوقوع في أزمة ماليّة نتيجة التدفّق المعاكس لرأس المال.

### «مدارس» إعادة التوازن

اللافت اليوم أنّ سياسة الخفض باتت شائعة في عدد كبير من الدول النامية التي تعمد إلى تبنّي سياسات سعر صرف ديناميكيّة في إطار برامج التصحيح الهيكلي (Structural Adjustment Programs) والتي غالباً ما تكون منوطة بتوصيات صندوق النقد الدولي. وبشكل عام، فإنّ الدوافع والأهداف التي تتعلّق بقرار الخفض تأتي في إطار تخفيف الضغوط على احتياطات المصرف المركزي بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى الحدّ من عجز الميزان التجاري، إذ ينتج عن الخفض، انخفاض في الأسعار المحليّة مقوّمة بالعملات الأجنبيّة، وارتفاعٌ في الأسعار الخارجيّة المقوّمة بالعملة الوطنيّة، وتتعزّز بالتالي تنافسيّة السلع المحليّة المعدّة للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

إنّ تقييم الآثار المترتّبة على الخفض وفاعليّته يختلف تبعاً للمدارس الاقتصاديّة المختلفة. ويلفت عيسى محمد الغزالي في الورقة المشار إليها أعلاه النظر إلى التباين الملحوظ بين مدرستَي اقتصاد أساسيّتين من ناحية تقييم تلك الآثار، فبينما ترى مدرسة التقليديّين الجدد (Neo-Classical) أنّ خفض قيمة العملة الوطنية يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال توزيع الإنفاق وتصحيح الخلل في الحساب الجاري - وتحديداً الميزان التجاري - جرّاء زيادة إنتاج وتصدير السلع الوطنيّة القابلة للتبادل، ترى المدرسة البنيويّة (Structuralist) التي تتحدّر من التقليد الكينزي (Keynesian) أنّ خفض قيمة العملة ينطوي على آثار انكماشية على الاقتصاد. وعلى وجه التحديد، يشير البنيويّون إلى أنّ انخفاض قيمة العملة الوطنيّة يؤدّي إلى تدهور الدخل الحقيقي للأجراء بالعملة الوطنية، وبالتالي تدهور الطلب الفعلي وتراجع الإنتاج.

من هنا يمكننا الانطلاق نحو نقاش أوسع حول إمكانية نجاح سياسة الخفض في دعم الإنتاج وتحفيز النموّ الاقتصادي في بلد مثل لبنان. فهل إنّ العلاقة بين خفض العملة الوطنيّة من جهة، وتنشيط الإنتاج والتصدير من أجل الحدّ من عجز الميزان التجاري من جهة أخرى، هي علاقة ميكانيكيّة؟ أم أنّ نجاح سياسة الخفض مشروط بتوافر عوامل محدّدة؟

تُعدّد دخولة دحنون في أطروحتها "انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة المحليّة على ميزان المدفوعات: حالة الجزائر 1990-2010" بعضاً من عوامل نجاح سياسة الخفض لجهة الحدّ من العجز في ميزان المدفوعات؛

- أوّلاً، ينبغي أن تكون هنالك طاقة إنتاجيّة غير مستغلّة يمكن من خلالها تلبية الطلب الخارجي على المنتجات الوطنيّة التي أصبحت أقلّ كلفة بالنسبة إلى الخارج.

- ثانياً، يجب أن تتوفّر المرونة السعريّة للصادرات؛ أي أن يتجاوب الطلب الخارجي على السلع الوطنية، ويرتفع بما يتناسب مع انخفاض قيمة العملة.

- ثالثاً، يتطلّب الأمر ألّا ترتفع أسعار المنتجات في البلد الذي يقوم بالخفض، ذلك أنّ أيّ ارتفاع في أسعار السلع الوطنيّة القابلة للتبادل يساهم في امتصاص الخفض الحاصل لقيمة العملة الوطنيّة، وفي إلغاء مفاعيل انخفاض أسعار الصادرات الوطنيّة مقوّمة بالعملة الأجنبية.

- وأخيراً، ينبغي أن تتّسم المنتجات الوطنيّة القابلة للتبادل بالجودة والتنوّع، كما القدرة على المنافسة غير السعريّة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في زيادة الطلب الخارجي عليها. ويتطلّب ذلك أيضاً وجود مهارات وقدرات إنتاجيّة وطنيّة يمكن من خلالها إحلال مستلزمات الإنتاج المحليّة محلّ الأجنبيّة، وخصوصاً في البلدان التي تعتمد صناعاتها بشكل أساسي على السلع الوسيطة أو الرأسماليّة المستوردة من الخارج.

وبناءً على ما سبق، فإنّ أيّ خطوة مستقبليّة ترمي إلى خفض سعر الصرف الرسمي للبرة اللبنانيّة مقابل الدولار الأميركي، يجب ألّا تأتي كسياسة إفراديّة، بل في إطار نموذج تنمويّ بديل، يشتمل على سياسات تنمويّة إصلاحيّة تحفظ بالدرجة الأولى المداخيل الحقيقيّة للطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود. وتهدف إلى استنهاض القدرات الإنتاجيّة وتنشيط قطاع السلع القابلة للتبادل، والذي يلعب دوراً أساسياً في جلب النقد الأجنبي من خلال عمليّة التصدير. وبمعنىً آخر، يجب أن تكون خطوة الخفض مصحوبة بتدابير تعمل على تحسين إنتاجيّة العمل من خلال وضع برامج تدريب لرأس المال البشري، وبرامج تحديث الصناعات القائمة عبر الاستثمار في الآلات والمعدّات الأكثر تقدّماً، وتعزيز كفاءة إنتاج السلع الرأسماليّة، ويُضاف إلى ذلك برامج دعم الابتكار على مستوى القطاعات الإنتاجية والشركات.

لا بديل إذاً عن الاقتصاد الإنتاجي إذا كان الهدف استقلاليّة القرار الاقتصادي الوطني، خلافاً للنمط القائم منذ أوائل التسعينيّات، والمعتمد لعقود ثلاثة على التدفّقات الضخمة لرأس المال الأجنبي وغيره من العوامل الخارجيّة لضمان استمراريّته، وعلى نحو أكيد لضمان استمراريّة الطغمة المنتفعة تلك، والمتحكّمة برقاب العباد.

* بشكل عام، تستهدف المضاربات عملات الدول التي تعتمد أنظمة سعر صرف ثابت، تكون فيها العملة الوطنيّة مرتبطة بعملة دوليّة. ويتمّ استهداف عملة معيّنة عندما تكون هذه العملة قائمة على سعر صرف (ثابت) غير واقعي، يراهُ المضاربون على أنّه غير مستدام لفترة طويلة.

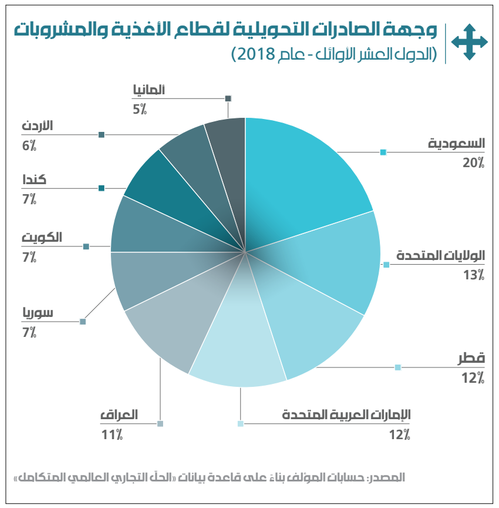


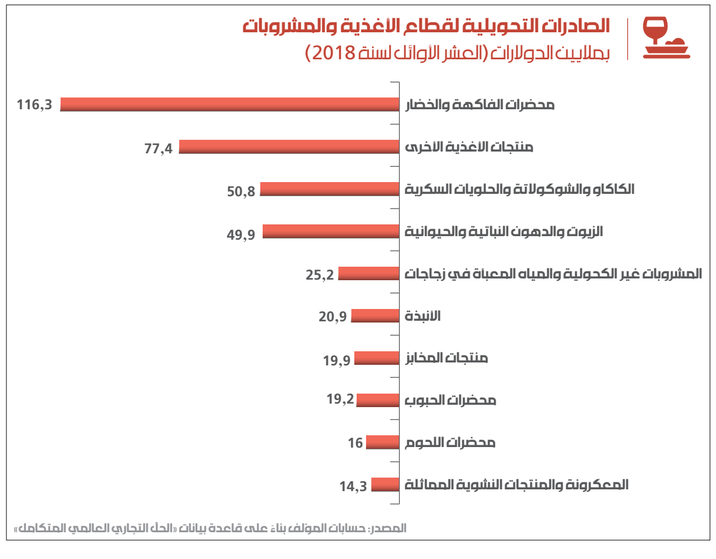


**خفض سعر العملة وتبنّي الأسعار المرنة باتا أمراً شائعاً في إطار برامج التصحيح الهيكلي المنوطة غالباً بتوصيات صندوق النقد الدولي**

**أي خطوة في اتجاه خفض سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانيّة مقابل الدولار يجب ألا تأتي كسياسة إفراديّة بل في إطار نموذج تنمويّ بديل**



## قراءات

مقال

# احذروا المصارف... القانون يحمي المودعين

علي كمال عباس *

يمر لبنان منذ فترة بأزمة مالية خطيرة، لجأت المصارف في مواجهتها إلى فرض قيود غير مسبوقة على حسابات الزبائن، جرى تشديدها بشكل ملحوظ وتصاعدي امتدّت من الحسابات المودعة بالدولار الأميركي والعملات الأجنبية إلى الحسابات بالليرة اللبنانية. نتجت عن هذه القيود، حالة غضب وتخوّف لدى المودعين من خسارة أموالهم وعدم قدرتهم على تحويلها أو على سحبها، واقتصر الأمر على سماح المصارف بسحب مبالغ زهيدة بشكل استنسابي ومزاجي ومن دون أي سند قانوني.

هذه القيود التي تفرضها المصارف لا تستند إلى أي نص قانوني صريح يجيزها، وخصوصاً في ظلّ عدم تضمّن قانون النقد والتسليف أي نصّ بهذا الصدد، ما يوجب استصدار تشريع من مجلس النواب يجيز تقييد الحسابات المصرفية للمودعين وتحديد التصرّف بها في إطار خطّة طوارئ مالية واقتصادية.

في غياب النص القانوني الصريح لفرض هذا النوع من القيود، تُعدّ إجراءات المصارف المستندة إلى تعاميم جمعية المصارف غير قانونية، وخصوصاً أن هذه الجمعية تُعنى بعلاقة المصارف في ما بينها وليس لها أي صلاحية في تنظيم العلاقة بين المودع والمصرف. هذه الصلاحية تعود إلى مصرف لبنان فيما تمارس لجنة الرقابة على المصارف الرقابة على تطبيق التعاميم الصادرة عنه ومراقبة حسن التقيّد بها. أما في ما يتعلق بأصل الوديعة، فهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والمودع على إيداع مبلغ في حساب محدّد (جار، مجمد...) ما يجعلها خاضعة لعلاقة تعاقدية بين المصرف والعميل تخضع لقوانين واضحة وصريحة كقانون الموجبات والعقود وقانون التجارة البرية وقانون النقد والتسليف.

هنا يُطرح السؤال: كيف يستطيع المودع استرداد وديعته والتصرف بها كما يشاء؟

تنصّ المادة 701 من قانون الموجبات والعقود على ما حرفيته: "لا يجوز للوديع أن يجبر المودع على استرداد وديعته قبل الأجل المتفق عليه إلا لسبب مشروع وإنما يجب عليه أن يرد الوديعة حينما يطلبها المودع وإن يكن الموعد المضروب لردها لم يحل بعد".

بشكل عام، يمثّل قانون الموجبات والعقود السقف الشامل الذي يرعى العلاقات التعاقدية والموجبات المتبادلة بين المتعاقدين. وتشير القاعدة القانونية إلى أن كل ما لم يرد في القانون الخاص تطبّق عليه القاعدة الواردة في القانون العام مثل الموجبات والعقود. وبالتالي، فإن تطبيق المادة 701، يلزم المصرف تسليم الوديعة من دون تحديد ماهيتها سواء أكانت مبالغ مالية أم أسهماً أم ذهباً أم سندات أم غيرها، إلى المودع عند الطلب.

ويتعزّز هذا المبدأ في قانون التجارة البرية الذي أفرد له الباب الخامس بعنوان "عمليات المصارف"، ويمتدّ من المادة 307 إلى المادة 314. تحدّد هذه المواد طبيعة الوديعة سواء أكانت أوراقاً مالية أم مبالغ مالية أم ما يودع في الصناديق الحديدية، بالإضافة إلى موجبات فتح الاعتمادات والضمانات المقابلة...

لكن بشكل حصري ومحدّد، ورد في المادة 307 ما حرفيته: "إن المصرف الذي يتلقى على سبيل الوديعة مبلغاً من النقود يصبح مالكاً له ويجب عليه أن يردّه بقيمة تعادل دفعة واحدة أو عدة دفعات عند أول طلب من المودع أو بحسب المهل أو الإعلان المسبق المعيّن في العقد...".

استناداً إلى هذه المادة، فقد بات من حقّ المودع أن يطالب باسترداد كامل قيمة الوديعة أو جزء منها عند الطلب مباشرة، وبالتالي هذا الأمر يناقض التدابير التي تفرضها المصارف حالياً لجهة تحديد سقف لسحب الودائع منها.

كما يتكرّس نصّ المادة 307 من قانون التجارة بنصّ واضح وصريح ورد في المادة 123 من قانون النقد والتسليف كالآتي: "تخضع الودائع لأحكام المادة 307 من قانون التجارة".

> **الوديعة هي علاقة تعاقدية بين المصرف والعميل تخضع لقوانين الموجبات والعقود والتجارة البرية والنقد والتسليف**

بالنسبة إلى العميل، تكمن إشكالية هذا النوع من الدعاوى، بأنها ليست مستعجلة، وبالتالي قد لا تتلاءم مع أهداف وظروف العميل الذي قد يكون بحاجة ملحّة إلى هذه الوديعة. بعبارة أخرى، إن هذه الدعوى تأخذ وقتاً وتكبّد المودع مصاريف ورسوماً.

في السياق نفسه، هناك نقاشات بين العملاء والمحامين بشأن التقدم بدعوى إفلاسية سنداً لأحكام المادة 489 من قانون التجارة البرية. الإفلاس هو انقطاع التاجر عن تسديد ديونه التجارية بحسب نص المادة 489 التي تقول: "يُعتبر في حالة الإفلاس كلّ تاجر يتقطّع عن دفع ديونه التجارية وكل تاجر لا يدعم الثقة المالية به إلا بوسائل بجلاء أنها غير مشروعة". أما المادة السادسة منه فقد أعطت الصفة التجارية لكل المصارف بعلاقتها مع الزبائن ونصّت على الآتي: "إن الأعمال المبيّنة في ما يلي بحكم ماهيتها الذاتية أعمال تجارية برية وكذلك جميع الأعمال التي يمكن اعتبارها مجانسة لها لتشابه صفاتها وغاياتها: (...) أعمال الصرافة والبنوك".

لكن إجراء الدعوى الإفلاسية، يخضع للاجتهادات القانونية والتفسيرات المتضاربة وإجراءاتها بطيئة، ما يُبقي خياراً أخيراً لدى المودع يكمن في اللجوء إلى القضاء الجزائي، انطلاقاً من عدم إجابة المصرف على الإنذار، ما قد يُعتبر إساءة للأمانة وتصرفاً بها، وهو أمر موضع نقاش واختلاف في الرأي على ضوء نص المادة 307 من قانون التجارة البرية والمادة 121 من قانون النقد والتسليف التي تملّك المصرف الوديعة وتلزمه بإعادة ما يعادلها إلى المودع.

إضافة إلى ذلك فإن التقاضي في وجه المصارف، يواجه صعوبات من نوع آخر، كون العديد من القضاة مدينين لهم بقروض سكنية وغيرها ما يوجب على القضاء التنحّي عند عرض النزاع عملاً بنص المادتين 120 و121 من قانون أصول المحاكمات المدنية.

بناءً على هذه المعطيات بات واضحاً أن إجراءات المصارف غير قانونية، وأن لدى المودع حقّ اللجوء إلى القضاء لإلزامهم بتسليم الوديعة، إلا أن واقع الحال الناتج عن نفوذ المصارف وبطء إجراءات التقاضي وإمكانية تطويع الاجتهاد، يؤدي إلى تعجيز المواطنين وحرمانهم من حقّهم بالحصول على أموالهم ويفرض عليهم التماشي على مضض، مع قيود الأمر الواقع المصرفية، وهو ما يُنذر بحملة اعتراضات متصاعدة مع اشتداد الأزمة متزامنة مع أزمات متفشية في مختلف القطاعات الإنتاجية والمهنية، وتُنذر بما هو أسوأ وأخطر على المدى المنظور.

* محامٍ وباحث قانوني

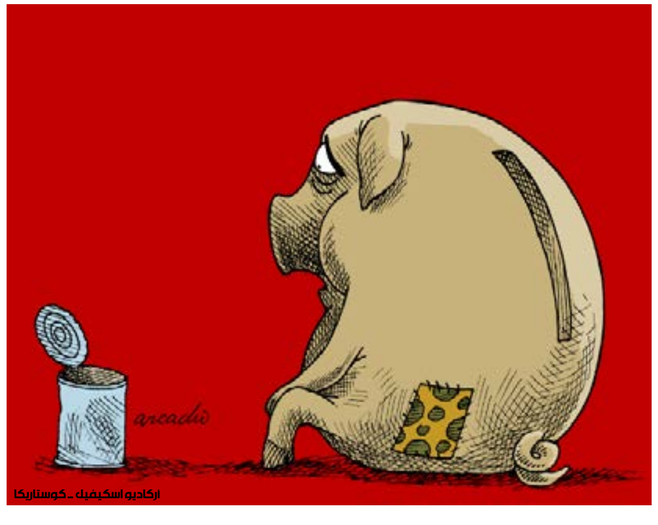

أركاديو اسكيفيل ـ كوستاريكا

مرّت الحركة النقابية في لبنان بمراحل متعدّدة لعبت في بعضها أدواراً رئيسية، وكان لها تأثير حاسم في السلطة والمجتمع. رغم ما شهدناه منذ بداية التسعينيات من تدمير ممنهج للعمل النقابي تزامناً مع إرساء اسس نظامنا الاقتصادي الحالي الذي لا يسمح بتكوين نقابات فاعلة، ما زالت لدى بعض النقابات المهنية الآن القدرة على التأثير في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية التي نعيشها

# دور النقابات المهنية في المرحلة الانتقالية

أحمد العاصي *

تتعدد أشكال النقابات التي تكوّنت والتي كانت لها القدرة على البقاء في نظامنا الحالي، وتتعدد معها مسؤولياتها وقدرتها على التأثير. فنرى:

● أولاً، النقابات المهنية المؤسّسة والمحصّنة بقوانين خاصة. يكون الانتساب إليها شرطاً لممارسة المهنة ويتم تجيير جزء من إيرادات الدولة لها، رسوم نقابة المهندسين على رخص البناء مثالاً. كما تقوم هذه النقابات بفرض اشتراكات دورية على أعضائها.

● ثانياً، شبه النقابات في الإدارة العامة والتي تستعيض عن اسم نقابة بأسماء حركية أخرى كـ "رابطة" أساتذة التعليم الثانوي بسبب منع القوانين اللبنانية موظفي الإدارة العامة من تأسيس نقابات، خلافاً للمعاهدات الدولية التي التزمت بها الدولة اللبنانية. يمتلك أعضاء هذه التجمعات حماية وظيفية عالية بسبب شبه استحالة طرد موظفي القطاع العام في لبنان.

● ثالثاً، نقابات المصالح المستقلة كنقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان، التي تحوز أيضاً حمايات معينة مقابل صرف أعضائها.

● رابعاً، النقابات في المؤسسات الخاصة. يمكن لهذه النقابات أن تكون قطاعية عابرة للمؤسسات مثل نقابة سائقي السيارات العمومية، أو أن تكون قائمة على صعيد المؤسسات، من المنطقي أن تتكوّن هذه النقابات في المؤسسات أولاً لتعود وتنضوي تحت اتحادات نقابية، ولكن هكذا تجمعات تغيب في لبنان بسبب طبيعة الاقتصاد اللبناني وشكل المؤسسات والطبقة العاملة فيه. فمعظم المؤسسات صغيرة ويطغى عليها الطابع العائلي، كما تضم الطبقة العاملة في لبنان عدداً هائلاً من غير الأجراء أو من الأجراء الأجانب الذين لا يرون أنفسهم ضمن الطبقة العاملة اللبنانية كما لا تراهم الأخيرة ضمنها.

● خامساً، النقابات المزيّفة والتي تم تشكيلها (تلفيقها) بشكل سريع وكبير في التسعينيات والتي انضوت تحت اتحادات نقابية عطّلت عمل الاتحاد العمالي العام بعد أن سيطرت عليه.

من جهة ثانية، ينضوي في هذه النقابات أفراد تتحدد صفاتهم وفق ثلاثة اعتبارات أساسية:

● أولاً، المهنة (مهندس، طبيب، حرفي، سائق، الخ)

● ثانياً، الوضع في العمل (أجير، ربّ عمل، عامل لحسابه، الخ)

● ثالثاً، قطاع النشاط (مهندس صناعي، مهندس يقوم بخدمات استشارية، مهندس في قطاع الإنشاءات أو الزراعة مثلاً، الخ)

إن فهم هذه التركيبة الموجودة ضمن مجتمعنا ضروري لتوضيح المسؤوليات ولوضع أسس التفاوض في المرحلة القادمة.

مثلاً، نرى أن النقابات المهنية لها علاقة بالمهنة فقط، أي أن نقابة المهندسين لا تشترط إلا أن يكون المنتسب إليها شرطاً لممارسة المهنة ويتم تجيير جزء من إيرادات الدولة لها، رسوم نقابة المهندسين على رخص البناء مثالاً. كما تقوم هذه النقابات بفرض اشتراكات دورية على أعضائها.

● ثانياً، شبه النقابات في الإدارة العامة والتي تستعيض عن اسم نقابة بأسماء حركية أخرى كـ "رابطة" أساتذة التعليم الثانوي بسبب منع القوانين اللبنانية موظفي الإدارة العامة من تأسيس نقابات، خلافاً للمعاهدات الدولية التي التزمت بها الدولة اللبنانية. يمتلك أعضاء هذه التجمعات حماية وظيفية عالية بسبب شبه استحالة طرد موظفي القطاع العام في لبنان.

● ثالثاً، نقابات المصالح المستقلة كنقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان، التي تحوز أيضاً حمايات معينة مقابل صرف أعضائها.

● رابعاً، النقابات في المؤسسات الخاصة. يمكن لهذه النقابات أن تكون قطاعية عابرة للمؤسسات مثل نقابة سائقي السيارات العمومية، أو أن تكون قائمة على صعيد المؤسسات، من المنطقي أن تتكوّن هذه النقابات في المؤسسات أولاً لتعود وتنضوي تحت اتحادات نقابية، ولكن هكذا تجمعات تغيب في لبنان بسبب طبيعة الاقتصاد اللبناني وشكل المؤسسات والطبقة العاملة فيه. فمعظم المؤسسات صغيرة ويطغى عليها الطابع العائلي، كما تضم الطبقة العاملة في لبنان عدداً هائلاً من غير الأجراء أو من الأجراء الأجانب الذين لا يرون أنفسهم ضمن الطبقة العاملة اللبنانية كما لا تراهم الأخيرة ضمنها.

● خامساً، النقابات المزيّفة والتي تم تشكيلها (تلفيقها) بشكل سريع وكبير في التسعينيات والتي انضوت تحت اتحادات نقابية عطّلت عمل الاتحاد العمالي العام بعد أن سيطرت عليه.

من جهة ثانية، ينضوي في هذه النقابات أفراد تتحدد صفاتهم وفق ثلاثة اعتبارات أساسية:

● أولاً، المهنة (مهندس، طبيب، حرفي، سائق، الخ)

● ثانياً، الوضع في العمل (أجير، ربّ عمل، عامل لحسابه، الخ)

● ثالثاً، قطاع النشاط (مهندس صناعي، مهندس يقوم بخدمات استشارية، مهندس في قطاع الإنشاءات أو الزراعة مثلاً، الخ)

إن فهم هذه التركيبة الموجودة ضمن مجتمعنا ضروري لتوضيح المسؤوليات ولوضع أسس التفاوض في المرحلة القادمة.

مثلاً، نرى أن النقابات المهنية لها علاقة بالمهنة فقط، أي أن نقابة المهندسين لا تشترط إلا أن يكون المنتسب إليها شرطاً لممارسة المهنة ويتم تجيير جزء من إيرادات الدولة لها، رسوم نقابة المهندسين على رخص البناء مثالاً. كما تقوم هذه النقابات بفرض اشتراكات دورية على أعضائها.

## واقعنا اليوم

من المشاهد اللافتة والمعبّرة عن هذه المرحلة وما سينتج عنها عند إدراك معظم فئات المجتمع أن خسائر مالية هائلة قد وقعت هو مشهد التقاء جميل السيد، وهبه قاطيشا، جان طالوزيان، وليد سكريّة، أنطوان بانو وشامل روكز عند رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ميشال عون منذ ما يقارب الستة أشهر. ما فرّقته السياسة جمعته المهنة، فاجتمع عسكريون سابقون لدى عسكريّ سابق بهدف التأكيد على حرمة المساس بمكتسبات العسكريين. إذاً، تغلّب الواقع الانتفاعي الفئوي المهني على الاصطفافات السياسية المعهودة منذ قيام النظام الحالي في أوائل التسعينيات. ونرى علاوةً على ذلك تكاثر الدعوات الفئوية منذ ذلك الحين، حيث يرى المنتمون إليها صفتهم المهنية قبل الصفات الطائفية والسياسية التي صبغوا أنفسهم بها لفترة طويلة.

ينطبق ما يحدث بشكل مباشر على النقابات المهنية التي تسعى الآن أو ستسعى قريباً جداً إلى تحصين مكتسبات أعضائها من خلال تكاتفهم في ما بينهم ورفضهم تحمل جزء من الخسائر الواقعة على مجتمعنا. في مثل هذه الأزمة المالية التي نمر بها، والتي صار من المستحيل نفي تبعاتها على مجتمعنا، علينا أن نتيقظ إلى أن المرحلة الانتقالية ستحمل معها حتماً توزيعاً للخسائر الناتجة عن المرحلة السابقة وتالياً ستتعامل مع الإرث المالي، الاقتصادي، الاجتماعي الذي خلّفته الحرب، وراكمته بعدها، والذي تم التنصّل من مقاربته لفترة طويلة.

حين تسعى كل فئة الى تحصين مكتسباتها، هي تقول بأنها لا تريد تحمّل حصّة من الخسارة وبالتالي تريد تحميل فئة أو فئات أخرى أعباء أكبر. تناتش ما سيبقى من موارد النظام الحالي بشكل فئوي قد يؤدي إلى صدامات أو حتى الانجرار إلى أحداث أمنية. وبالتالي علينا أن نعمل على صياغة توجه سياسي مشترك يتحمل مسؤولية المجتمع بجميع فئاته ويدافع عنه بالطريقة التي تسمح بنهوضه بعد الأزمة.

## تظهير طرح مشترك

معنى وقيمة هذا العمل المشترك هما بتحمله مسؤولية القيام بما هو للمصلحة العامة، حتى عند تعارضه مع المصلحة الضيقة لفئة منضوية تحت نقابة من النقابات. في الظروف الحالية، تظهر المهن الحرّة كلاعب أساسي، وتحديداً الأطباء، المهندسين، الصيادلة، المحامين ومعلّمي التعليم الخاص. مصلحة أي فرد من هؤلاء المنضوين تحت تلك النقابات هي في أن يكون، أو أن تكون، أولاً بانسجام مع المكوّن الأكبر أي مع المجتمع ككل عوضاً عن الفئوية الضيقة التي يمكن أن تضيع مكتسباتها عند أي مفترق ومعها أي فرصة للتأثير في المجتمع، خاصة مع ما يحصل في لبنان وفي شرقنا ككل.

هذه النقابات لا تشبه أي فئات مجتمعية أخرى، لأنها مهيّأة أكثر من معظم باقي التجمعات الموجودة أو التي قد تخلق نتيجة لهذه المرحلة الانتقالية للمساهمة في مال الأمور وذلك لأسباب موضوعية يمكن تفصيلها.

أولاً، هذه التجمعات عابرة للتقسيمات التي تعوّد عليها مجتمعنا، وهي بالتالي تجمع مواطنين بشكل عابر للمناطق والطوائف وعابر للطبقات إلى حد ما (إذ ينتسب مثلاً المهندس المعدم والفاحش الثراء إلى نقابة المهندسين).

ثانياً، لدى هذه التجمعات تنظيم واضح ومهامّ موزعة بشكل كبير، ما يسهّل أعمالها.

ثالثاً، تمتلك هذه المجموعات كتلاً مالية تم ادّخارها عبر السنين عبر طرق مختلفة، ما يساعدها على التأثير في واقعنا خاصة مع طغيان الأزمة المالية على أي حدث آخر.

فقد ادّخرت نقابة معلمي التعليم الخاص مثلاً الأموال، بعدما فرضت الدولة ذلك على أعضائها وليس بدافعٍ شخصيّ منهم كأيّ مدّخر عاديّ، وتستخدم هذه المبالغ لتأمين بعض الخدمات بالمقابل، مثل التغطية الصحية والتقاعد. ولكن يجب التوقف عند الإجراءات المماثلة في النقابات المهنية لما لها من صفتين خصوصيتين:

> **عدم التعامل مع الأزمة المالية بمسؤولية وجراة سيضرب مداخيل الاجراء واصحاب المؤسسات ويزيد ضغوط الدين عليهم ويفاقم الصدامات الامنية ويصيب كل تقديمات الامن الاجتماعي**

أولاً، هذا ادّخار ملزم بقرار من الدولة وبالتالي عندما تحد الدولة من حرية أي شخص بالتعامل بماله تصبح مسؤولة عما تم إيداعه أكثر من أموال أيّ مودع آخر.

ثانياً، بعض الأموال المجمّعة أتت من تخصيص الدولة جزءاً من إيراداتها لمصلحتهم، والمبالغ المالية المحولة إلى نقابة المهندسين من كل رخصة بناء مثال على ذلك.

إذاً وجود هذه المدّخرات يرتّب مسؤولية على الدولة لحمايتها، وفي الوقت عينه يرتب مسؤوليّة على الهيئة التي تدير هذه المدخرات تجاه المجتمع ككل.

وبجمع بسيط لما تملكه هذه النقابات المهنية، نرى أنها تمتلك ما يزيد عن مليارَي دولار، مع ارتباط مباشر بعدد هائل من الأسر المستفيدة من هذه الأموال يفوق مئتي ألف أسرة. وذلك يثبت أن إدارة هذه الأموال مسؤولية ذات طابع عام وذات تأثير في المجتمع بأكمله وليست صلاحية استنسابية أو مزاجية. ولكن تحمل هذه المسؤولية يتطلب معرفة وشجاعة وحرية حركة عساها تظهر قبل فوات الأوان.

## حجم المخاطر الحالية

تزداد الاحتجاجات حالياً بسبب القلق المتزايد والمبرّر، ونرى أن أصحاب المهن كغيرهم من الفئات يعملون على التكتل ضمن ما رسمته لهم السلطة أو خارجه وذلك لتثبيت كتلتهم ومواجهة المسّ بمكتسباتهم. هذه الاعتراضات المتفرقة التي تنطلق من مصالح فئوية تدفع الموجودين (والمازومين) في السلطة إمّا إلى ضرب من لا صوت لهم، أو إلى العمل على عقد صفقات كاذبة مثل الصفقات باسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو العمل على تفريغ المدّخرات الموجودة لصعوبة ربطها بالفئات المتضررة.

سرقة مدّخرات مختلف الفئات وسرقة ما تبقى لدينا كمجتمع من عملات أجنبية قد تأتيان على شكل ما يُسمى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (عقود PPP). مثال على ذلك هو ما يُحكى عن بناء معمل لتوليد الكهرباء في الشمال من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أي إن عدداً من المستثمرين سيقومون باستيراد كل ما يلزم لبناء المعمل، أي المعدات والمواد الأولية وحتى العمّال، ما يعني أن تكاليف استثمارهم ستدفع بالعملات الأجنبية، وبالتالي سيطالبون طبعاً بتحصيل أموالهم من أرباح وعمولات بالدولار. كيف يمكن لمؤسسة كهرباء لبنان أن تستوفي تلك المبالغ في حين أنها لا تملك أي رأسمال بالعملات الأجنبية، كما لا يمكنها حالياً استيراد ما يكفيها من الفيول لأن ثمن الفيول يُدفع بالدولار؟

المستثمرون، كما المؤسسة، كما السلطة التي تلجأ الى هذا الخيار يعلمون أن الطريقة الوحيدة لتحصيل تلك المبالغ هي من خلال موجودات مصرف لبنان. وبالتالي سيشترط أي مستثمر على الدولة اللبنانية أن يحصّل أمواله منها أي من مصرف لبنان، بالعملة الأجنبية، وأن يخضع عقد الاستثمار للمحاكم الدولية والقوانين الأجنبية عوضاً عن أن يكون تحت السيادة اللبنانية. هذا النوع من العقود يعطي المحاكم الأجنبية الصلاحية لحجز أموال وذهب لبنان، أي أموال المواطنين اللبنانيين ومقدرات المجتمع، في الخارج لإجبار الدولة اللبنانية على دفع مستحقاتها، ونكون بذلك قد خسرنا جزءاً كبيراً من مليارات الدولارات القليلة المتبقية لنا كمجتمع لإدارة المرحلة الانتقالية.

أمام هذه الأعمال الإجرامية التي قد تكون ملاذ من في السلطة لتمديد عمر النظام الحالي، يجب على المجموعات المنتظمة ضمن أطر مجتمعية أي نقابات المهن الحرة والمعلمين أن تتحرك بكل وضوح. وعليها أن لا تكتفي بالاحتجاج بل الانتقال إلى المواجهة الفعلية والدفاع عن مجتمعها من خلال فهم الواقع والعمل على توزيع الخسائر، من خلال تمثيلها لمقوّمات اجتماعية فعلية خارج الطوائف والأحزاب، وعلاقتها بالسلطة الحالية، وقدرتها على التأثير لامتلاكها مدّخرات هائلة، والحماية النسبية التي تمتلكها مقارنة مع فئات أخرى من المجتمع. ويمكنها من خلال هذه المواجهة أن تصبح جزءاً من صياغة سياسة توزيع خسائر النظام الحالي، وبالتالي تصبح شريكة في رسم المستقبل.

إذاً مسؤولية تلك النقابات الآن (منفردة أو مجتمعة) هي تنظيم نفسها للتفاوض مع المركز الأساسي للسلطة، أي مصرف لبنان والأحزاب الأساسية المشكلة للحكومات المتعاقبة وصولاً إلى البنك الدولي ومن نظم مؤتمر "سيدر" أو ما يشبهه، ولتحمل مسؤولية مئات الآلاف من المواطنين وأسرهم من خلال توظيف أموالها لتساهم في توزيع الخسائر بشكل عادل وهادف يؤمن الاستمرارية وبالتالي تصبح شريكة في رسم خاصة في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. يكون ذلك من خلال استعداد تلك النقابات لتحمل جزء من المخاطر من خلال تمويل بعض المشاريع كبناء معمل للكهرباء أو خدمات تتعلق بالمرافئ والمطار، فتصبح شريكة من خلال استخدام العملات الأجنبية للتمويل بدلاً من هدرها أو إرسالها إلى الخارج.

> **علينا كمعترضين، وخصوصاً المنتظمين في نقابات، الرصد والتعاون لان بيننا ذوي خبرة ومعرفة في الاقتصاد والمال والقانون والعلاقات الدولية وهم غير مترتهنين بادوار طائفية وإقليمية**

إذا انطلق هذا المسعى من حركة جمعت بعض أو كل هذه المنظمات المهنية الاجتماعية، يمكن أن يتطور ليضم صندوق الضمان الاجتماعي وذلك لتجريده مسؤولي الصندوق من قدرتهم على البقاء في موقع المتفرج. وفي حال انضمام الضمان إلى المؤثرين في رسم سياسة توزيع الخسائر نصبح أمام مبلغ يساوي أكثر من ضعفي مبلغ سيدر، مع صندوق مرتبط بأكثر من ثلثي اللبنانيين مباشرة أو من خلال أسرهم، من دون التقاطع مع الاصطفافات المحورية والطائفية والزبائنية بأي شكل من الأشكال.

## نتائج وفرص الأزمة المالية

عدم التعامل مع الأزمة المالية بمسؤولية وجرأة سيضرب مداخيل الأجراء وأصحاب المؤسسات ويزيد ضغوط الدين عليهم، كما سيصاعد الصدامات الأمنية، وسيصيب كل تقديمات الأمن الاجتماعي. حينها، لن يهاجر أصحاب المليارات الموجودة في الخارج لأنهم غير معنيين بما يحصل، ولن يهاجر الفقراء، سواء أكانوا لبنانيين أم غير لبنانيين، لأن لا قدرة لهم على ذلك، ففي هذه الحالة ستهاجر الغالبية العظمى من الفئات العاملة والوسطى من اللبنانيين ولا سيما الشباب. وفي حال هجرتهم، سينخفض الحجز في ميزان المدفوعات لانخفاض كمية الدولارات الخارجة من لبنان، كون هذه الفئة هي المستهلك الأكبر من خلال استيرادها للبضائع والمواد الأولية فيما استهلاك الفقير محدود جداً واستهلاك الثري ينبع من أموال غير موجودة في لبنان أصلاً. وهجرة مئات الألوف من المواطنين تشبه الهجرة التي حصلت خلال وخاصة بعد الحرب الأهلية والتي غيّرت مجتمعنا بشكل نهائي. ليصبح مكوّناً من بعض الزعامات وحرّاسهم ومن بعض العمّال المهاجرين المسحوقين، فنكون قد أبقينا على السلطة وبدّنا المجتمع.

مواجهتنا لما يحصل اليوم دقيقة وعلينا أن نتعامل مع واقعنا بكل مسؤولية لننقذ المجتمع وننتقل من سلطة قامت على هدنة زعماء الحرب ورهانات مالية إلى نظام يستحقه مجتمعنا وقادر على الوصول إليه. هذه المواجهة تقوم على فرض خيارات غير موجودة على طاولة المفاوضات حالياً لأن الموجودين مكبّلون ولا يمكنهم أن يواجهوا أي فئة من الفئات المكوّنة لسلطتهم، من عسكر أو قضاة أو متقاعدين أو موظفين زبائنيين تم شراء ولائهم. علينا كمعترضين، وخصوصاً المنتظمين منا في نقابات، أن نرصد ما يجري وأن نتعاون بشكل فاعل، لأننا نتحمل مسؤولية مجتمعنا، وبيننا ذوو خبرة ومعرفة في نواحي واقعنا الاقتصادية والمالية والقانونية والعلاقات الدولية، ولأننا غير مرتهنين بأدوار طائفية وإقليمية تقيّد حركتنا.

* عضو حركة "مواطنون ومواطنات في دولة"

انجل بوليغان ـ المكسيك

مقال

# أوقفوا سداد الدين فوراً

الأمجد سلامة

في الأشهر الماضية ازداد الحديث عن الدولرة في الاقتصاد اللبناني، وعن تأثير ذلك على الاقتصاد الكليّ. ومع شحّ الدولارات في السوق الماليّة المحلية، بدأت التبعات تظهر على أسعار السلع والخدمات، خصوصاً أنّ الأسواق لا تشهد ارتفاعاً لأسعار السلع والخدمات فقط، بل بعضها بدأ يُفقد من الأسواق في ظلّ الحصار الائتمانيّ الذي تفرضه المصارف على عمليات الاستيراد والمدفوع بنقص الدولارات في النظام المالي برمّته.

ما هو وضعنا اليوم؟ هل هناك سبيل للخروج من هذه الحالة؟ كيف يمكن أن تتعامل السلطات الماليّة والاقتصادية مع أزمة الأسعار وضمان تأمين السلع والخدمات في الأسواق؟

## الدولرة غير الرسمية في لبنان: طريق اللاعودة

يعرّف توماس بالينو، في بحثه «السياسة النقدية في الاقتصادات المدولرة»، الدول ذات الدولرة العالية، بأنها تلك التي تزيد نسبة «استبدال العملة» (الدولرة في حال استعمال الدولار) فيها عن 30%. وفقاً لهذا التعريف، يمكن تصنيف لبنان على أنه اقتصاد مدولر «بدرجة عالية جداً»، فحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أعلن في مطله هذه السنة أن نسبة الدولرة في الاقتصاد اللبناني بلغت 65% (فيتش قالت في تقريرها الأخير إن دولرة الودائع بلغت 73%). وهذا الأمر، يعقّد القرارات المتعلّقة بالاقتصاد الكلي.

ما يشهده لبنان هو دولرة غير رسمية. فالدولرة الرسمية تحتاج إلى إعلان السلطات النقدية تبنّي الدولار كعملة رسميّة. يشرح إدغار فييج ومايكل فاولاند وفيليمير سونجه وفيدران سوسيتش في بحثهم «الدولرة غير الرسمية في أمريكا اللاتينيّة»، أن الدولرة غير الرسمية تكون، عادة، ردّة فعل على التضخّم المفرط. ففي ظلّ حصول التضخّم المفرط، تصبح العملة الأجنبية وحدة حساب وتخزين للقيمة بداية، ثمّ تتحوّل لاحقاً إلى وسيلة تداول. ويشرح فييج أنه في الاقتصاد المدولر بشكل غير رسمي، تُحتسب نسبة الدولرة غير الرسمية كمجموع العملة الأجنبية النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي والودائع بالعملات الأجنبية المودعة لدى المصارف المحليّة مقسوم على «المال الواسع الفعّال» (Effective Broad Money) المكوّن من كمية النقد المحلي المتداولة خارج النظام المصرفي، وكمية النقد الأجنبي المتداولة خارج النظام المصرفي، ومن الودائع الجارية، والودائع بالعملات الأجنبية المودعة لدى المصارف المحلية، ومن الودائع الادّخاريّة بالعملة المحليّة.

في بحثها «تأثير الدولرة على الفعاليّة النقدية في لبنان: التفاعل بين الدولرة والتضخم» تشرح لطيفة غلاييني، أنّ الاقتصاد اللبناني مرّ بالتضخّم المفرط في بداية التسعينيات، ثم أصبحت الدولرة منتشرة على نطاق واسع مع سعي الجمهور لعزل نفسه عن كلفة الاحتفاظ بأصوله بالعملة المحلية عبر استبدالها بأصول أخرى بالعملة الأجنبية (الدولار). ولكن، رغم خفض التضخّم، منذ اتّخاذ قرار تثبيت سعر صرف الليرة/ دولار في عام 1993، ووصل إلى مستويات منخفضة نسبياً، إلّا أنّ نسبة الدولرة لم تنخفض في العقد الذي تلى.

ويجيب فييج عن هذه المعضلة عبر شرح عملية الدولرة ودوافعها بشكل تفصيليّ أكثر. التضخم المفرط وانخفاض سعر الصرف الحاد، يؤدّيان إلى تحفيز الأفراد على الهرب من العملة المحليّة الضعيفة والسعي إلى الاستحصال على العملات الأقوى. بداية تكون عملية التحويل هذه بدافع استبدال الأصول لتجنّب دفع كلفة انخفاض تخزين القيمة بالعملة المحليّة. وبما أنّ العملة تمثّل وسيلة مهمة للتبادل أيضاً، يعتمد مدى «استبدال العملة» على الكلفة النسبية للاستبدال بين العملتَين الأجنبية والمحلية. وعندها من المرجّح أن يستعين الأفراد والكيانات بالعملة الأجنبية التي يتم تداولها كوسيط للتبادل في الاقتصاد المحلّي من قِبل أفراد وكيانات أخرى. وعندما يؤدّي الانخفاض الحادّ لسعر الصرف إلى ظهور الدولرة غير الرسمية، تزيد المكافآت الناتجة عن الاحتفاظ بالعملة الأقوى. وتتحوّل كلفة العودة إلى العملة المحليّة إلى رادع يمنع ذلك التحوّل، حتى بعد نجاح جهود السيطرة على التضخم وسعر الصرف وعودة الاستقرار. هذه الحوافز والروادع تؤدّي إلى الاعتقاد أنه بمجرّد أن تصل الدولرة بحكم الواقع إلى حدّ معيّن، يصعب العودة عنها.

## الدولرة وحتمية التضخم في بلد مستورد

لكن ما هي علاقة الدولرة بالتضخّم والأسعار في حالة بلد كلبنان؟

غلاييني ترى أن الاقتصاد ذا الدولرة المرتفعة، مثل لبنان، تشكّل العملة الأجنبية جزءاً مهماً فيه من عرض المال الفعلي (العملة والودائع). وعرض المال الفعلي أكبر من عرض المال المحلّي، ويخضع لسلوكيات تعكس نزعات استبدال العملة من جانب الجمهور. وبالتالي فإنّ المصرف المركزي يتحكّم بعرض المال بشكل جزئي فقط. في هذه الحالة، هذا يعني أن السلطات النقدية لا يمكنها السيطرة على التضخّم. وبما أن جزءاً كبيراً من استهلاك اللبنانيين يتشكّل من الواردات، وبما أن الخدمات والمعاملات الرئيسية يتمّ تسعيرها بالدولار، فإنّ تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار ينطوي على استقرار الأسعار. لكن لا يمكن القضاء على تأثير الزيادة في عرض النقود على الأسعار، فالدولرة قد تفسّر التضخم في لبنان، ولها تأثير سلبي على فعّالية السياسة النقدية. لأنه في ظلّ الاقتصاد عالي الدولرة، لا يمكن للسلطات النقدية التلاعب بسعر الصرف من أجل تحفيز الاقتصاد الحقيقي (السلع والخدمات)، لأنّ التغيّرات في سعر صرف العملة المحلية ليست ذات صلة إلى حدّ كبير في مواجهة الدور الكبير

> **من المهمّ فرض أولوية مختلفة لوجهة استعمال احتياطات مصرف لبنان العملات الأجنبية في سبيل حماية الطبقتَين الفقيرة والمتوسطة حصراً**

للأصول المقومة بالعملات الأجنبية في الاقتصاد، لا بل إن إضافة كتلة نقدية بالعملة الأجنبية لخفض سعر الصرف ستنعكس تضخّماً في الأسعار. وتضيف أن تدفّق رأس المال الأجنبي على لبنان في 2008 رفع مستوى عرض المال الفعلي مما تسبّب برفع الأسعار.

يمكننا أن نستنتج أن العودة عن عملية الدولرة صعبة جداً، بالأخصّ في الظروف الحاليّة، حيث يصعب إقناع الأفراد والجموع بتحمّل كلفة انخفاض سعر صرف الليرة، بدلاً من البحث عن وسائل تقيهم خسارة القيمة التي خزّنوها بالعملة المحليّة. ويمكننا أيضاً أن نرى بوضوح أن الدولرة العالية، وحتى قبل الأزمة، هي مسبّب رئيسيّ لتضخّم الأسعار في الأسواق اللبنانية المستورِدة للسلع بشكل أساسيّ.

## تمويل الاستيراد في زمن الأزمة

إذاً هل ارتفاع الأسعار وتفلّتها وخسارة القدرة الشرائيّة هو المصير الوحيد الذي علينا الاستعداد له؟ ألا توجد حلول تحمي الأضعف والأفقر؟

علينا أن نفهم قبل كل شيء، أنّه في ظلّ واقع النظام المالي الحالي، فإن كلّ دولار يذهب لسداد استحقاقات الديون هو دولار قد أُخذ من طريق تمويل حاجات الشعب اللبناني من البضائع والسلع المستوردة. فهذا النظام حصر بيد مصرف لبنان تمويل عمليات الاستيراد من احتياطاته بالعملات الأجنبية التي تدنّت، بحسب تقديرات كلّ وكالات التصنيف الائتمانيّ، إلى مستوى لا يكفي لتأمين حاجة البلاد من الدولارات لفترة طويلة (أبعد التقديرات تقول حتى أول عام 2021). ففي ظل الاتّجاه الغالب اليوم، لدى المسؤولين عن السياسات النقدية والماليّة استعمال هذه الاحتياطات للاستمرار في دفع الاستحقاقات للدائنين، كما ظهر في 28 تشرين الثاني الماضي، بات من المهم فرض أولوية مختلفة لوجهة استعمال هذه الاحتياطات في سبيل حماية الطبقتين الفقيرة والمتوسطة حصراً، وأن تتوقّف الدولة اللبنانية عن سداد الدين.

يجب أن تكون هذه الخطوة مصحوبة بفرض الـ«كابيتال كونترول» على خروج الودائع إلى خارج البلاد فقط، وإقلاع المصارف عن التنكيل بكل صاحب حساب مصرفي يحاول الاستحصال على أمواله. ويضاف إلى ما سبق منع التداول بالعملات الأجنبيّة في الأسواق المحليّة. وهنا نحن لا نتحدّث عن مصادرة أموال الناس بالعملات الأجنبية، بل نتحدّث عن منع استعمال هذه العملات كوسيلة للتبادل، والسماح بالاحتفاظ بها كعامل لتخزين القيمة. والخطوتان الثانية والثالثة ستكونان في خدمة تثبيت سعر صرف الليرة في المرحلة الحالية من الأزمة.

بعد القيام بهذه الإجراءات يتم وضع لائحة بالسلع التي لا يمكن الاستغناء عن استيرادها حالياً، وأخرى بالسلع الكمالية التي يوجد بدائل محلّية لها. فيتم تمويل استيراد السلع الموجودة على اللائحة الأولى كما حصل مع المحروقات والدواء والقمح، أي تأمين الاعتمادات لاستيرادها عبر مصرف لبنان بسعر الصرف المثبّت من مصرف لبنان، وبذلك تكون الدولة قد أمّنت استمرارية وجود هذه السلع في الأسواق بأسعار محسوبة على أساس سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان ما يخفّف من خسارة القدرة الشرائيّة للبنانيين.

## من سيدفع الثمن؟

كذلك، من المهم الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات هي حلّ مؤقّت في انتظار إعادة هيكلة كبرى وسريعة للاقتصاد اللبناني، تنقله من شكله الريعيّ الحاليّ إلى الإنتاج. تطبيق هذه المجموعة من الإجراءات كفيل بتقليل وطأة الأزمة على الطبقتَين الفقيرة والمتوسطة، بكلفة نحن ندفعها اليوم في كل الأحوال. فالسوق الماليّة اللبنانيّة قد تعرّضت لخضّة، وهي معزولة عن الأسواق العالمية بالممارسة الفعليّة، والـ«كابيتال كونترول» يُطبّق بشكل غير رسمي وبأكثر الأشكال وحشيّة، فيما لا أحد يطرح المسّ بسعر الصرف الرسمي، بينما الأسواق اختزلت جزءاً كبيراً من التعامل اليومي بالدولار بسبب شحّه. ويبقى المحظور الأكبر هو التوقف عن دفع مستحقات الدين، الذي، إن تمّ، يحمل معه عقاباً من الأسواق المالية العالمية (الغربيّة بالتحديد) بحرمان البلد المتوقف عن السداد من الاستدانة لسنوات. لكن حتى من دون التوقف عن السداد نحن ندفع ثمناً موازياً اليوم، من خلال خفض التصنيف الائتمانيّ المتكرّر للدين السيادي والذي حوّل سندات الدين الصادرة عن الدولة اللبنانية إلى «سندات خردة» بفوائد خياليّة تجعل قدرتنا على الاستدانة شبه مستحيلة.

رغم صعوبة ما يبدو عليه تنفيذ هذه الخطوات، إلّا أنّ السؤال دائماً ومنذ بداية الأزمة: من سيدفع الثمن؟ هل يتّجه المسؤولون عن السياسات المالية والاقتصادية لتجنيب الفئات الأضعف في المجتمع دفع ثمن اقتصاد ريعيّ مدولر من قدرتهم الاستهلاكية؟ أم أنّهم سيتّخذون خيار حماية كبار الدائنين ويدفعون أبناء الطبقتَين الفقيرة والمتوسطة ثمن النموذج من قدرتهم الاستهلاكية؟

انجل بوليغان ـ المكسيك